



نموذج مبادرة  
انتوساي للتنمية بشأن  
التدقيق على أهداف  
التنمية المستدامة

ISAM



النسخة الاسترشادية

يونيو 2020



## قائمة الاختصارات

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ARABOSAI
المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ASOSAI
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
لجنة الخبراء في الإدارة العامة	CEPA
منظمات المجتمع المدني	CSO
شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية	DPIDG
القضاء على العنف المنزلي	EIPV
اجتماع فريق الخبراء	EGM
مكتب المساءلة الحكومي	GAO
المعهد الدولي للتنمية المستدامة	IISD
العنف المنزلي	IPV
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	INTOSAI
نموذج مبادرة انتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة	ISAM
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ISSAIs
لجنة تقاسم المعرفة	KSC
عدم ترك أي أحد خلف الركب	LNOB
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	OLACEFS
الرقابة على الأداء	PA
لجنة الحساب العام	PAC
اللجنة الفرعية للرقابة على الأداء	PAS
مصفوفة توزيع المسؤوليات (المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع)	RACI
الجهاز الأعلى للرقابة	SAI
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
الأمم المتحدة	UN
لجنة الأمم المتحدة للخبراء في الإدارة العامة	UN CEPA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة	(UN) OIOS
المراجعة القومية التطوعية	VNR
الحكومة الشاملة	WoG

## جدول المحتويات

1	الاختصارات
2	جدول المحتويات
4	حول نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة
10	الفصل الأول: التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: التعريف، المفاهيم الأساسية وتنفيذ التدقيق
10	1.1 التدقيق على التطورات المتعلقة بتحقيق الغايات المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بغايات التنمية المستدامة
14	2.1 المنهجية الحكومية الشاملة للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
17	3.1 التدقيق على تنفيذ مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"
20	4.1 التدقيق على مشاركات الأطراف المتعددة ذات العلاقة
21	5.1 التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: عمليات تدقيق تعتمد في أدائها على الأثر وتمثل للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
24	الفصل الثاني: اختيار موضوع(موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
24	1.2 اختيار موضوع(موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ما هيته وأسبابه ؟
26	2.2 كيفية اختيار موضوع(موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
31	3.2 قائمة مرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: اختيار موضوع(موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
32	4.2 تسليط الضوء على أثر التدقيق
33	الفصل الثالث: تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
33	1.3 تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ما هيته وأسبابه ؟
34	2.3 تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: كيفية فهم الغاية المتفق عليها وطنياً؟
42	3.3 الجمع بين النهج النظامي والنهج القائم على أساس تحقيق النتائج في عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
43	4.3 الحفاظ على قابلية التحكم بنطاق التدقيق
45	5.3 صياغة الأهداف الخاصة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
47	6.3 تحديد معايير تدقيق مناسبة للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
48	7.3 وضع مصفوفة تصميم التدقيق لمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
49	8.3 وضع الصيغة النهائية لخطة التدقيق
49	9.3 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
50	10.3 تسليط الضوء على أثر التدقيق

51	الفصل الرابع: تطبيق التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
51	1.4 التدقيق على الجهود الحكومية الرامية لتحقيق الاتساق والتكامل في تنفيذ الأهداف الوطنية
53	2.4 التدقيق على الجهود الحكومية فيما يخص اشراك الأطراف ذات العلاقة في تنفيذ الأهداف الوطنية
54	3.4 التدقيق على الجهود الحكومية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب خلال تنفيذ الأهداف الوطنية
54	4.4 التدقيق على تنفيذ مجموعة السياسات التي تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية
55	5.4 جمع أدلة التدقيق حول التطورات المتعلقة بتحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً
60	6.4 تحليل أدلة التدقيق الخاصة بتطورات تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً
61	7.4 صياغة نتائج التدقيق
62	8.4 تقديم نتائج أهداف التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
63	9.4 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
64	10.4 تسليط الضوء على أثر التدقيق
65	الفصل الخامس: إعداد تقرير حول نتائج التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
65	1.5 كيفية صياغة التوصيات ذات الأثر
66	2.5 كيفية صياغة تقرير تدقيق شامل ومقنع وسهل القراءة ومتوازن خلال فترة زمنية مناسبة
70	3.5 عدم تخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بنشر تقرير التدقيق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
71	4.5 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: إعداد تقرير حول نتائج التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
72	5.5 تسليط الضوء على أثر التدقيق
73	الفصل السادس: متابعة التدقيق وأثره على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
73	1.6 متابعة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
75	2.6 إيصال الرسائل الأساسية
76	3.6 خلق تحالف مع الأطراف ذات العلاقة
77	4.6 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: تقرير متابعة حول نتائج التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
78	5.6 تسليط الضوء على أثر التدقيق
2	الملحق 1: تحليل بشأن الأطراف ذات العلاقة
5	الملحق 2: مصفوفة تصميم عمليات التدقيق
7	الملحق 3: مصفوفة نتائج التدقيق
11	الملحق 4: استخدام تحليل البيانات في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
12	ما هي الاعتبارات الرئيسية الواجب مراعاتها عند استخدام تحليل البيانات في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
14	كيفية معالجة البيانات؟
24	الأدوات والتقنيات الخاصة بتحليل البيانات
33	هل هناك اعتبارات مؤسسية أخرى؟

## حول نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة

### نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، لماذا؟

التزمت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015. وتضمن إعلان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة "تحويل عالمنا": أشارت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بأن "تتحمل حكوماتنا المسؤولية الرئيسية في متابعة ومراجعة التقدم المتحقق والتطورات المتعلقة بتنفيذ الأهداف والغايات خلال فترة الخمسة عشر عاماً القادمة وذلك على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية".<sup>1</sup>

أدركت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أهمية خطة هيئة الأمم المتحدة لعام 2030 وقامت بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن أولويتها الشاملة الثانية في خطتها الاستراتيجية للأعوام 2017-2022. كما دعت انتوساي الأجهزة العليا للرقابة إلى "المشاركة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق الجهود الخاصة لكل بلد فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والتفويضات الخاصة بكل جهاز رقابي".<sup>2</sup>

كمساهمة إضافية لجهود انتوساي والأجهزة العليا للرقابة، أطلقت كلاً من مبادرة انتوساي للتنمية<sup>3</sup> ولجنة تقاسم المعرفة وغيرهم من الشركاء مبادرة "التدقيق على أهداف التنمية المستدامة" وذلك لدعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ عمليات تدقيق ذات جودة عالية على أهداف التنمية المستدامة. وضمن هذه المبادرة، قام 73 جهاز رقابي بالإضافة إلى مكتب فرعي واحد للتدقيق الوطني في كل من أفريقيا وآسيا ودول الكاريبي وأوروبا وأمريكا اللاتينية ودول المحيط الهادئ بعمليات تدقيق على الأداء حول جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تم توثيق نتائج عمليات التدقيق هذه في الإصدار الخاص بلجنة تقاسم المعرفة التابعة لمبادرة انتوساي للتنمية والمنشور في عام 2019 بعنوان "هل الدول مستعدة لتنفيذ خطة 2030؟: رؤى وتوصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".<sup>4</sup> إذ تبين النتائج المقدمة حتى هذا اليوم، بأن الأجهزة

<sup>1</sup> <https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda>

<sup>2</sup> للمزيد من المعلومات حول انتوساي يرجى الاطلاع على الموقع التالي [www.intosai.org](http://www.intosai.org)

<sup>3</sup> للمزيد من المعلومات حول مبادرة انتوساي للتنمية يرجى الاطلاع على الموقع التالي [www.idi.no](http://www.idi.no)

<sup>4</sup> (<http://www.idi.no/en/elibrary/cpd/auditing-sustainable-development-goals-programme>)

العليا للرقابة قد قامت بحث الحكومات المحلية على اتخاذ اجراءات مستحدثة وتقديم رقابة مستقلة على تنفيذ خطة 2030 على الصعيد الوطني وتقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز جاهزيتها وتنفيذ خطة 2030 والمساهمة بنشر الوعي بين المواطنين والأطراف ذات العلاقة حول أهمية تنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030. كما وتمت في بعض الحالات استشارة الأجهزة العليا للرقابة في عمليات المراجعة الوطنية التطوعية.

وقد أظهرت الأجهزة العليا للرقابة كذلك رغبة كبيرة للانتقال من عمليات التدقيق على الجاهزية إلى التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وصرّح إعلان موسكو لعام 2019 من مؤتمر انتوساي (الأنكوساي) بأن التوجهات المستقبلية للتدقيق العام تعتمد على التزام شديد من قبل انتوساي والأجهزة العليا للرقابة بتقديم رقابة خارجية مستقلة للإنجازات المرتبطة بالأهداف المتفق عليها وطنياً بما في ذلك تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة<sup>5</sup>. وفي ضوء الاهتمام الكبير الذي تقدمه كلاً من انتوساي والأجهزة العليا للرقابة بشأن التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قررت مبادرة انتوساي للتنمية الاستمرار بتقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل نقطة الانطلاق لهذا الدعم في إعداد نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة.

### ما هو نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟

يعتبر نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة دليلاً إرشادياً يهدف إلى تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة للقيام بعمليات تدقيق ذات جودة عالية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

<sup>5</sup> [https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/news\\_centre/events/congress/accords\\_declarations/EN\\_23\\_Moscow\\_Decl\\_300919.pdf](https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/news_centre/events/congress/accords_declarations/EN_23_Moscow_Decl_300919.pdf)



وذلك وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتي تستند على خمسة مبادئ:



(1) التركيز على المخرجات

(2) إدراك تنوع الأجهزة العليا للرقابة

(3) الاستناد على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

(4) الشمولية

(5) القيمة المضافة

المبادئ الخمس لنموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة

يصنف نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على

أهداف التنمية المستدامة هذا النوع من التدقيق ضمن عمليات

التدقيق على الأداء والذي يركز على تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بغايات أهداف التنمية المستدامة. إذ لا يركز التدقيق هنا على أداء الجهات أو المشاريع أو البرامج أو العمليات، بل على التفاعل الذي يحدث فيما بينها في سبيل الوصول إلى النتائج المطلوبة. فإلى جانب تحقيق المخرجات، تشجع منهجية التدقيق الموصى بها ضمن هذا النموذج، الأجهزة الرقابية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز أثر التدقيق طوال فترة تنفيذه. ومع الأخذ في الاعتبار تنوع تفويضات الأجهزة الرقابية واختلاف قدراتها وحجمها وسياقها المحلي، تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم نموذج مرن ونصائح عملية للأجهزة الرقابية في مجتمع انتوساي. إذ يحدد هذا النموذج مفهوم "التدقيق عالي الجودة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" على أنه التدقيق الممتثل للشروط المطبقة الخاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ويقدم النموذج إرشادات حول كيفية الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في مختلف مراحل عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويعتبر نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة نموذجاً شاملاً حيث يأخذ في الاعتبار احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات القدرات المختلفة. هناك عدد من الأجهزة الرقابية لا تزال في مرحلة تطوير قدراتها في مجال الرقابة على الأداء (خاصة فيما يتعلق بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) إذ أن معظم هذه الأجهزة تستخدم المنهجية الحكومية الشاملة للمرة الأولى. وبهذا، فإن نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة يقدم دليلاً مفصلاً يتناول هذين المجالين. وخلال إعداد المستند ومحتوياته، نؤكد وبشدة بأننا قمنا بالالتزام بمراعاة الفوارق ما

بين الجنسين والاعتبارات المتعلقة بالشمولية. كما ويرتكز البيان الأساسي لهذا النموذج على القضاء على العنف المنزلي ضد النساء. كما ويتبنى النموذج مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" على أنه أحد الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند تحديد عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلال تطبيقها. يتمحور المبدأ الخامس المبين في نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة حول " القيمة المضافة". ويركز النموذج على إنجاز الأهداف الوطنية المتفق عليها والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وخلال سير عملية التدقيق، نشدد على أهمية التواصل مع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة لضمان صحة عمليات التدقيق. وإلى جانب المتابعة، يقدم نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة الإرشادات اللازمة حول كيفية تحقيق أثر للتدقيق عبر تعزيز جودة وقبول وتنفيذ توصيات الأجهزة العليا للرقابة الناتجة عن التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### الفئة التي يستهدفها نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟

أعد نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة للمدراء الفنيين ولمدقي الأجهزة العليا للرقابة الذين يعتزمون تعزيز أو البدء بتحسين أداءهم في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. ويقدم الفصل الخاص بالتعاريف والمفاهيم الأساسية وعملية التدقيق على أهداف التنمية المستدامة استعراضاً نافعاً موجه لقيادات الجهاز الرقابي والذي يمكن أن يساعد في تعزيز قراراتهم الاستراتيجية المتعلقة بارتباطات الجهاز الرقابي بعمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن كذلك أن يكون هذا النموذج مفيداً للمنظمات الإقليمية والجهات التابعة للأنتوساي والأطراف ذات العلاقة المرتبطين بالأجهزة الرقابية والجهات المهنية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية والمنظمات الدولية والتي تعمل مع الأجهزة العليا للرقابة لتعزيز دورها في الرقابة الخارجية المستقلة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### كيفية استخدام نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة

يتكون نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة من ستة فصول رئيسية. يجب الفصل الأول على سؤال "ماذا" ويمهد للفصول القادمة عبر تقديم مفاهيم مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المفاهيم الرئيسية المرتبطة بتنفيذ أهداف



التنمية المستدامة، ليختم فيما بعد بالتطرق إلى عمليات التدقيق المبنية على أسس المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة خلال التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً للمطلوب.

أبرز ما ورد في فصول نموذج مبادرة انتوساي للتنمية الخاص بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة



بينما تتطرق الفصول من الثاني إلى الفصل

السادس إلى المفاهيم المتعلقة بـ "كيفية" التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع مراحل عملية التدقيق. ويتضمن ذلك إرشادات حول كيفية اختيار الموضوعات الخاصة بتصميم وتنفيذ وإعداد تقارير التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ويقدم كذلك

الإرشادات حول كيفية الإشراف وإعداد التقارير حول المتابعة وأثر التدقيق على تنفيذ أهداف

التنمية المستدامة. ومن خلال إعداد الدليل الشامل، قمنا باستخدام أحد البيانات الرئيسية للتدقيق على الأهداف المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة المتعلق بالهدف 2،5 من أهداف التنمية المستدامة. ويعكس كل فصل كيف يمكن إدراج الاعتبارات الرئيسية للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل مرحلة من مراحل التدقيق. كما ويقدم كل فصل قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لضمان الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. كما وتسليط جميع الفصول المرتبطة بالتدقيق الضوء على أثر التدقيق، وقد تم كذلك التركيز على الأسئلة التي يتوجب على الجهاز الرقابي طرحها في كل مرحلة من مراحل التدقيق في سبيل تعزيز أثر التدقيق. إلى جانب ما سبق، سعينا من خلال هذا النموذج إلى تقديم نصائح عملية وغيرها من الإرشادات.

نحن نؤمن بأن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها الاستفادة من التطورات التكنولوجية في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولتشجيع الأجهزة الرقابية على اكتشاف هذا المجال، قدمنا دليلاً شاملاً حول كيفية استخدام تحليل البيانات في عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. ويمكن العثور على هذه المعلومات في < 4. وبالإضافة إلى تحليل البيانات، تقدم كذلك الملاحق إرشادات حول الأدوات المتعلقة بمشاركة الأطراف ذات العلاقة (الملحق 1) تصميم عمليات التدقيق (الملحق 2) ومتابعة التدقيق (الملحق 3).

## من قام بصياغة نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟

أشرف مجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص والخبرة في مجال التدقيق على الأداء والتدقيق على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030 واستخدام تحليل البيانات في التدقيق على عملية صياغة ومراجعة هذه النسخة من نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. ونعرب عن امتناننا للخبراء وذوي الاختصاص من كل من الأجهزة العليا للرقابة التالية: الهند ومالطا والولايات المتحدة الأمريكية وشعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لمساهماتهم القيّمة كفريق أساسي وتعاونهم مع فريق مبادرة انتوساي للتنمية في إعداد هذه النسخة. كما وقد تلقينا اسهامات قيّمة من المختصين من لجنة الأمم المتحدة للخبراء في الإدارة العامة ولجنة انتوساي الفرعية للرقابة على الأداء وجهاز الرقابة البرازيلي وجهاز الرقابة الفنلندي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العفو الدولية.

## ما هو السبيل للمضي قدماً بالنسبة لنموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟

تنشر مبادرة انتوساي للتنمية هذه النسخة التجريبية من نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة باللغة الإنجليزية في مارس 2020 والذي يصدر فيما بعد باللغات العربية والفرنسية والألمانية في يونيو 2020. وخلال عامي 2020-2021 نعتزم البدء باستخدام هذا النموذج في عمليات تدقيق تجريبية لموضوعات تتعلق بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، وتدقيق تعاوني بشأن استدامة المشتريات العامة باستخدام تحليل البيانات (في منظمة OLACEFS) وعمليات تدقيق تعاونية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بغاية أو أكثر من الأهداف المتفق عليها وطنياً (في الأربوساي والأسوساي). ويعتبر نموذج مبادرة انتوساي للتنمية بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة من الوثائق المهمة جداً. وتحرص مبادرة انتوساي للتنمية على تحديث نموذجها بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة وفقاً لعمليات التدقيق التجريبية والتعاونية والتغذية العكسية المستلمة بهذا الخصوص.

## الفصل الأول : التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: التعريف، المفاهيم الأساسية وتنفيذ التدقيق

عند انتقال الأجهزة العليا للرقابة من التدقيق على جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى التدقيق على تنفيذها، فإن السؤال الذي يتكرر طرحه هنا هو "ما هو التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟" يسعى هذا الفصل إلى التطرق إلى مفهوم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر مبادرة انتوساي للتنمية. كما ويناقش هذا الفصل المفاهيم الأساسية ذات الصلة وعمليات التدقيق المبنية على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الواجب اتباعها عند التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### مفهوم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبارة عن التدقيق على عمليات تنفيذ مجموعة من السياسات التي تساهم بتحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. ويتناول ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً ومدى إمكانية تحقيق الهدف وفقاً للتوجهات الحالية ومدى ملائمة الهدف الوطني بالنسبة لما يقابله من الهدف/ الأهداف المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

يتوجب أن يتم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باستخدام النهج الحكومي الكامل. ويتعين أن يقدم التدقيق نتائجه حول مدى التناسق والتكامل في تنفيذ أكبر كم من السياسات بقدر الإمكان ويمكن أن يتضمن التدقيق أهدافاً وأسئلة تمكّن مدقق الجهاز الرقابي من تقديم استنتاجاته حول:

- عدم ترك أحد خلف الركب.
- مشاركة الأطراف المتعددة ذات العلاقة.

## 1.1 التدقيق على التطورات المتعلقة بتحقيق الغايات المتفق عليها وطنياً المرتبطة بغايات التنمية المستدامة

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة والتي يتفرع منها بضعة أهداف نوعية وكمية تغطي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة المعترزم تحقيقها في عام 2030. وتعتبر جميع الأهداف الـ 17 متساوية من حيث الأهمية حيث تقتضي الخطة عدم وجود أي

تسلسل أو هيمنة فيما بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. وقد تم تقسيم الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة إلى 169 هدف فرعي. وتعتبر هذه الأهداف "دولية بطبيعتها ويمكن تطبيقها حول العالم مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والقدرات ومستوى التنمية بالإضافة إلى السياسات والأولويات الوطنية المطبقة" (Para.55 A/Res/70/1). ويمكن لكل حكومة وضع أهدافها الوطنية الخاصة بها وفقاً للظروف المحلية للبلد وتقرر فيما بعد كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة العالمية هذه ضمن عمليات التخطيط الوطنية والسياسات والاستراتيجيات. كما يقر برنامج الخطة بأهمية وجود مثل هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية. إذ يتوجب على كل دولة أن تحدد أهدافها الوطنية وفقاً لأولوياتها المحلية حيث أن التكيف مع السياق الوطني مهم جداً لضمان وجود أهداف التنمية المستدامة. كما ويدرك البرنامج أنه قد يكون لكل دولة منهجيات ورؤى مختلفة فيما يخص تحقيق التنمية المستدامة (Para.59 A/Res/70/1). كما ويعي بأن مستويات التنمية الأولية تختلف فيما بين الدول ويتوجب أن تضع العمليات الوطنية أهدافاً واقعية ومناسبة لكل دولة على حده.<sup>6</sup>

قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي سبق لها التدقيق على جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمعاينة العمليات المحلية الخاصة بدمج غايات وأهداف التنمية المستدامة ضمن سياقها الوطني. أما بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي تنتقل من التدقيق على الجاهزية إلى التدقيق على التنفيذ، نوصي أن تدقق تلك الأجهزة الرقابية على الأهداف التي تم دمجها ضمن السياق الوطني وفقاً للتصورات المذكورة ضمن خطة 2030. وبما أن أهداف التنمية المستدامة تعتبر مجالاً واسعاً يغطي أهداف متعددة، نوصي بالتركيز على أهداف محددة للحفاظ على سهولة إدارة نطاق التدقيق مما يتيح القيام بعمليات فحص دقيقة للموضوعات ذات الصلة.

تغطي الأهداف ستة عشر جانباً من الجوانب الموضوعية في جميع الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة، فيما يرتبط الهدف 17 بالشراكة الدولية ووسائل التنفيذ. وتكون الأهداف إما موضوعية مثل الهدف رقم 1.3 من أهداف التنمية المستدامة والذي يركز على التقليل من وفيات الأمهات أثناء الولادة، أو قد تتمحور حول وسائل التنفيذ كالموارد والقدرات المطلوبة لتحقيق الأهداف كالهدف 3.د من أهداف التنمية المستدامة

<sup>6</sup> مقتطفات من الجزء الأول من "التدقيق على جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، دليل للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة"

والذي يركز على تعزيز الإمكانات والقدرة على توفير التحذيرات المناسبة بوقت مبكر والتقليل من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية.<sup>7</sup>

من الممكن التفريق ما بين الأهداف المتفق عليها وطنياً وأهداف التنمية المستدامة. وفيما قد تختلف الأهداف الوطنية في نطاقها وفي المصطلحات المستخدمة عن تلك المستخدمة في التعبير عن غايات أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه يجب أن تتوافق الغايات الوطنية مع غايات أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط بها. فعلى سبيل المثال، يتوجب على الدولة أن تضع الأهداف الوطنية المرتبطة باستدامة المشتريات العامة لتتوافق مع الهدف رقم 7.12 من أهداف التنمية المستدامة. إذ لن تكون الأهداف الوطنية بشأن المشتريات العامة كافية لتغطية أبعاد الاستدامة الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). ويتمحور الهدف 1.4 من أهداف التنمية المستدامة حول ضمان حصول جميع الفتيات والأولاد على تعليم مجاني بالكامل على أن يكون منصفاً وجيداً للمرحلتين الابتدائية والثانوية، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة.<sup>8</sup> وفي حال كان الهدف الوطني في إحدى الدول هو تقديم تعليم ابتدائي جيد ومتكافئ ومجاني لجميع الأطفال، فإن الهدف الوطني المطبق يكون محدوداً أكثر من الهدف 1.4 من أهداف التنمية المستدامة حيث أنه يغفل عن تقديم التعليم الثانوي ومع هذا فإنه يقع ضمن نطاق الهدفين 4 و 1.4 من أهداف التنمية المستدامة.

لكي يكون الهدف الوطني مختلفاً عن غاية أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، نوصي بأن تتمحور نتائج التدقيق حول مدى توافق الأهداف الوطنية مع غايات أهداف التنمية المستدامة. إن تقييم مدى ملائمة الهدف الوطني قد يتضمن النظر في شمولية الهدف وارتباطه بالسياق المحلي والاتساق ما بين الغرض من غاية أهداف التنمية المستدامة وغرض الهدف الوطني.

على سبيل المثال عندما يكون الهدف الوطني للدولة مرتبط بالهدف رقم 3.3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الإيدز ووباء التدرن ومكافحة التهاب الكبد والأمراض التي تنتقل عن طريق الماء

<sup>7</sup> <https://www.idi.no/en/elibrary/cdp/auditing-sustainable-development-goals-programme/807-auditing-preparedness-for-implementation-of-sdgs-a-guidance-for-supreme-audit-institutions-version-0-english>

<sup>8</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4>

وغيرها، فإن الهدف الوطني لا يتضمن مرض الملاريا المذكور تحديداً ضمن أولويات الهدف 3.3<sup>9</sup> من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن في هذا الحالة أن يقوم الجهاز الرقابي بقياس فيما لو كانت وقوع حالات الملاريا عالية في البلاد وعليه، فإنه يقدم ملاحظاته حول مدى ملاءمة الهدف الوطني في مواجهة الأمراض المعدية. ومن ضمن الأمثلة الأخرى، الهدف رقم 2.1 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى التقليل من الفقر بكل أبعاده الذي يواجه الرجال والنساء والأطفال بجميع الأعمار بنسبة تصل إلى النصف على الأقل وذلك وفق المفاهيم الوطنية.<sup>10</sup> إذ يتمحور الهدف الوطني المرتبط بالهدف رقم 1.2 من أهداف التنمية المستدامة حول التقليل من نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر (وفقاً للمفهوم الوطني) بنسبة 25%. وقد يبدي الجهاز الرقابي ملاحظاته بأن هذا الهدف لا يتطابق تماماً مع الهدف رقم 2.1 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بتقليل هذه النسبة حتى 50%. ومع هذا، عند القيام بقياس كفاءة الأهداف الوطنية، يجب الأخذ في الاعتبار الخط المرجعي لمعدلات الانتشار داخل الدولة والاهتمام بالموارد المتاحة لحل المشكلة والعوامل الاقتصادية إلى جانب أية معايير اجتماعية ودينية وثقافية مؤثرة. وبعد النظر في السياق الوطني، فقد يستنتج الجهاز الرقابي بشكل صحيح مدى عقلانية الهدف الوطني وفقاً لسياق الدولة ومدى ملاءمته وإمكانية تحقيقه وفي الوقت ذاته تقديم تحسينات جوهرية فيما يخص الوضع المبدئي.

تختلف الأهداف الوطنية بحسب اختلاف الدول في التعامل مع هدف معين من غايات أهداف التنمية المستدامة، فقد تتعدد الأهداف الوطنية المختلفة من حيث مدى دقتها في تحديد المخرجات أو المنتجات المعترزم تحقيقها وبهذا يكون قياس التطور من قبل الجهاز الرقابي أكثر أو أقل سهولة. وقد تتضمن الأهداف الوطنية التي تقع ضمن نطاق الهدف 2.5 من أهداف التنمية المستدامة<sup>11</sup> تنفيذ المعايير الوطنية الخاصة بالخدمات الضرورية للنساء والفتيات الناجيات من العنف ضد الإناث ومراجعة حالات الإعتداء الجنسي التي صنفتها الشرطة بأنها باطلة إلى جانب الحد من وقوع العنف المنزلي.

قد تقوم بعض الدول بتبني الكثير من غايات أهداف التنمية المستدامة على نحو مباشر، وقد تضيف بعض الدول إلى قائمة غايات أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد أهداف إضافية على الصعيد الوطني. وفي الكثير من الحالات، قد تقوم بعض الدول بمطابقة أهدافها الوطنية بالغايات الإقليمية. فقد تقوم بعض

<sup>9</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg3>

<sup>10</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg1>

<sup>11</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5>



الدول كذلك بتحديد جوانب الأولوية الواسعة وتطبيق مجموعة من الأهداف الوطنية لكل جانب من هذه الجوانب. إذ يتعين على مدققي الجهاز الأعلى للرقابة فحص حالات محددة داخل بلادهم وفي الوقت ذاته فحص الأهداف الوطنية المرتبطة بغايات أهداف التنمية المستدامة.

حيث أن تحقيق الأهداف الوطنية تعتبر عملية طويلة الأجل، فإن مفهوم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعي كذلك بأن الأجهزة العليا للرقابة قد تقوم بالتدقيق على التطورات التي تؤدي إلى إنجاز الأهداف وإبداء الرأي حول إمكانية إنجاز الأهداف وفقاً للفرات الزمنية المحددة أو المتوقعة لذلك.

## 2.1 المنهجية الحكومية الشاملة للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

لتحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً، يتوجب اتباع منهجية حكومية شاملة. إذ تنقل هذه المنهجية، تركيز أداء الحكومة نحو النتائج التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة المشكلات المجتمعية أو غيرها من التحديات، وذلك على غرار العمليات المنفذة عبر الهيئات أو البرامج المعنية. ويتفق هذا مع الطبيعة الشاملة لخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى الاهتمام بالتحديات المصاحبة للتنمية المستدامة والعلاقات المتبادلة ما بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جانب تنسيق وتوحيد جهود الوزارات والهيئات الحكومية للسماح بالاستجابة الشاملة للاحتياجات والأولويات الوطنية. وبشكل عام، يتمحور مصطلح المنهجية الحكومية الشاملة حول الردود التي تستهدف معالجة قضايا تجزؤ القطاع العام والخدمات الحكومية ويهدف إلى تعزيز التكامل والتنسيق والقدرات.<sup>12</sup>

تعتبر المنهجية الحكومية الشاملة ذات أهمية شديدة في التدقيق على تنفيذ الأهداف الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وذلك نظراً للطبيعة المترابطة والمتشابهة لأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يأخذ التدقيق في الاعتبار المبادرات المطبقة من قبل مختلف الوزارات وجهات القطاع الحكومي المسؤولة عن تنفيذ الأهداف الوطنية وترابطها إلى جانب المشاركة والتنسيق وآليات التواصل فيما بينها وتوفير صورة شاملة للإجراءات التي تتبعها الحكومة بمختلف مستوياتها. ويختلف هذا عن عمليات التدقيق على الأداء

<sup>12</sup> <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1467-9299.00321>  
[https://www.effektiveservices.org/assets/CES\\_Whole\\_of\\_Government\\_Approaches.pdf](https://www.effektiveservices.org/assets/CES_Whole_of_Government_Approaches.pdf)

التي تركز بدورها على واحدة أو أكثر من الجهات أو البرامج أو الخدمات. كما وتسمح المنهجية الحكومية الشاملة للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتقييم وتحديد المخاطر التنظيمية إلى جانب المخاطر المأخوذة في الاعتبار طيلة فترة التخطيط والتنفيذ والمراقبة وسلسلة المراجعة والتركيز على كيفية إيصال الخدمات والمنتجات وإنجاز الأهداف.

في حال تركيز التدقيق على إنجاز الأهداف الوطنية المرتبطة بزيادة دخل الأفراد الأكثر فقراً في البلاد، بالامتثال للهدف 1.10 من أهداف التنمية المستدامة<sup>13</sup>، يتضمن التدقيق مراجعة الجهود التي تبذلها مختلف الوزارات بما في ذلك الجهات المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية والتعليم والتوظيف والتنمية الريفية والتمويل والاقتصاد والصحة والأسرة وغيرها. كما ويتم الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات بما في ذلك جهات التوظيف المحلي والجهات المعنية بالتدريب ومختلف الهيئات التي تقدم الخدمات الاجتماعية ومراكز تنظيم الأسرة والجهات التي تقدم الخدمات للمهاجرين ومعاهد البحوث الاجتماعية. بالإضافة إلى أن التدقيق سيأخذ في اعتباره كيفية تعاون ومشاركة وتواصل هذه الجهات المختلفة مع بعضها البعض.

يمكن توضيح أهمية تبني المنهجية الحكومية الشاملة عبر أمثلة التعامل مع الأحياء الفقيرة. فقد تشير نتائج التدقيق على تطوير مستوطنات الأحياء الشعبية الفقيرة في المدن الكبرى إلى أن التدخل الحكومي لتطوير جميع الأحياء الشعبية الفقيرة يعتبر خطوة فعالة. إلا أنه قد تتشكل مساكن جديدة في أطراف الأحياء الفقيرة بسبب الهجرة مما قد يحول دون تحقيق الهدف الكلي وهو الحد من وجود تلك الأحياء. وعند الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة من مختلف الوزارات والجهات، نرى بأنه من المهم تقييم مجالات التجزؤ والفجوات والتكرار والتداخل في الأدوار والمسؤوليات والمهام وتأكيد فيما لو كانت هناك رقابة وآليات تنسيق كافية يتم تطبيقها أم لا. إن دليل الإدارة والتقييم الخاص بمكتب المساءلة الحكومي المتعلق برصد التجزؤ والتداخل والتكرار قد يكون أداة مفيدة في هذه الحالة.<sup>14</sup> كما ونعي أهمية التحقق فيما لو كانت الموازنات المخصصة والتي يتم توزيعها على الوزارات والجهات تعكس بفعالية الأولويات الوطنية والسياسات وخطط العمل الموضوعية لها وأدوار تلك الوزارات والجهات في تحقيق الأهداف الوطنية. وتتضمن الاعتبارات الإضافية

<https://sustainabledevelopment.un.org/sdg10> <sup>13</sup>

<https://www.gao.gov/products/GAO-15-49SP> <sup>14</sup>

المتعلقة بالموازنة فيما لو كانت الموازنة كافية أم لا أو فيما يتم صرفها فعلياً وكذلك فيما لو كانت تلك الموارد المالية قد استخدمت بشكل اقتصادي أم لا.

تتضمن المنهجية الحكومية الشاملة اعتبارات محددة. لعل أحد هذه الاعتبارات هو مدى ترابط وتماسك السياسة - على الصعيدين الأفقي والرأسي. ويعود مصطلح الترابط الأفقي إلى النهج المتوازن والمتكامل المستخدم لتحقيق هدف معين للتنمية المستدامة وهو نهج يكسر القواعد التقليدية ويعزز التعاون والشمولية. ويأخذ الترابط الأفقي باعتباره الاعتماد المتبادل ما بين الأبعاد والقطاعات وإدارة أولويات التسويات وسياسة النزاعات وتعزيز التآزر بين السياسات الداعمة لبعضها البعض. ويعود مصطلح الترابط الرأسي إلى النهج المتناسق الذي يتناول جميع مستويات الحكومة لضمان أن عملية التنفيذ تعكس الاعتبارات المحلية والوطنية والدولية.<sup>15</sup>

فيما يتعلق بمعظم الأهداف الوطنية، فسيتم إشراك مختلف المستويات الحكومية في عمليات التنفيذ وصياغة السياسة. وفي بعض الحالات، سيتم اختيار السياسات والموارد والبرامج عن طريق المستوى المركزي في حين يتم تنفيذها على المستوى المحلي. وبهذا، فإن التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من شأنه مراجعة وقياس الجهود المبذولة من قبل الجهات العاملة بمختلف المستويات الحكومية. إذ قد يركز التدقيق على الأهداف الوطنية المتعلقة بزيادة دخل الأفراد الأكثر فقراً في البلاد - بالتوافق مع الهدف رقم 1.10<sup>16</sup> من أهداف التنمية المستدامة - على الجهود المبذولة بمختلف مستويات الحكومة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يراجع التدقيق صياغة سياسات التوظيف على المستويات الحكومية وخطط عمل التوظيف والقطاعات المدارة على المستوى الإقليمي وبرامج التدريب المهني المدارة والمقدمة على الصعيد المحلي.

إلى جانب ما يحدث في الجهات الفردية، تقدم الحكومة شريحة متنوعة من المهام والخدمات من خلال مركز المهام الحكومية. وقد تتضمن هذه المهام الإدارة الاستراتيجية وتنسيق السياسة والإدارة والإشراف على الأداء وإدارة السياسات السياسية والتواصل والمساءلة.<sup>17</sup> من الممكن أن تؤثر فعالية الحكومة في تقديم هذه

<sup>15</sup> <https://www.idi.no/en/elibrary/cdp/auditing-sustainable-development-goals-programme/807-auditing-preparedness-for-implementation-of-sdgs-a-guidance-for-supreme-audit-institutions-version-0-english>

<sup>16</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg10>

<sup>17</sup> <https://www.oecd.org/gov/cob-sdg-survey-overview-of-results.pdf>

المهام على الفعالية الكلية للمؤسسات الفردية وكذلك على النظام بأكمله، وبهذا، يجب أن تتم مراجعة هذه المهام خلال التدقيق. كما ويمكن أن يساهم مركز الحكومة الفعال بتوضيح دور القيادة وتقديم تكامل أفضل للسياسات وتحقيق عمليات تنفيذ أكثر كفاءة. وبهذا، نوصي أن يأخذ التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار أهمية وعمق نطاق وفعالية هذه المهام التي يقدمها مركز الحكومة.

يمكن من خلال التدقيق على الهدف الوطني المتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء (المرتبطة بالهدف رقم 2.5<sup>18</sup> من أهداف التنمية المستدامة) النظر فيما لو كانت الحكومة قد اتخذت التجهيزات المؤسسية المناسبة لضمان الترابط الأفقي عند التعامل مع موضوعات العنف ضد النساء والفتيات. إذ نجد محدودية في الترابط الأفقي عند قيام الدولة بتبني عمليات لتعزيز المساواة للقضاء على مشكلة العنف المنزلي من خلال حملات توعوية وتدريب موظفي مختلف القطاعات الحكومية، في حين تواصل الكتب المدرسية فرض الأدوار التقليدية على الجنسين. وفي المقابل، نرى قصوراً في الترابط الرأسي على سبيل المثال في حال التزام الشرطة بخطة عمل خاصة لمنح ضحايا العنف المنزلي الأولوية في تلقي اتصالاتهم لضمان استجابة سريعة لهم خلال الأزمات، فإنه وفي هذه الحالة، يتوجب تحديد الزمن المطلوب للاستجابة واعتبارها أحد أولويات نظام هاتف المساعدة، إلا أنه لم يتم إبلاغ مراكز الاتصال كما يجب حول هذه الأولوية أو حول الوقت المطلوب للتجاوب مع مثل هذه الحالات.

يرجى الاطلاع على التقرير العالمي للقطاع العام المعد من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) للمزيد من المعلومات حول الدمج الأفقي والرأسي.<sup>19</sup>

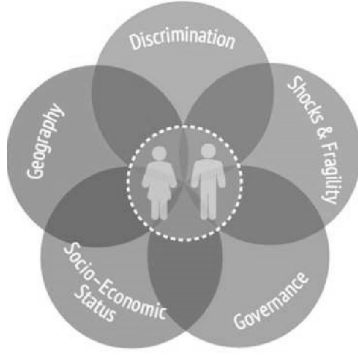
### 3.1 التدقيق على تنفيذ مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"

يعتبر مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب أحد أهم المبادئ في خطة الأمم المتحدة لعام 2030. إذ تضع خطة 2030 حتمية "عدم استثناء أحد" و"الوصول إلى الأكثر تخلفاً عن ركب التنمية أولاً" في مركزية أعمالها، مع إدراك الحاجة إلى مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة. وقد جاء فيها ما يلي: "إن نشر في هذه

<sup>18</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5>

<sup>19</sup> <https://publicadministration.un.org/en/Research/World-Public-Sector-Reports#profile4>

الرحلة الجماعية الكبيرة، نحن نتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ونعترف بأن كرامة الإنسان هي أمر أساسي، ونأمل أن تتم تلبية الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب ولكل شرائح المجتمع. وسنسعى إلى الوصول أولاً إلى الأكثر تخلفاً عن ركب التنمية". الفقرة 4



من هو الذي تُرك خلف الركب؟ تُترك الشعوب خلف الركب عندما تفقد قدرتها على الاختيار والفرص في المشاركة والاستفادة من التطور الإنمائي. وبهذا، يمكن اعتبار جميع من يعيش في الفقر الشديد ضمن "ممن تُركوا خلف الركب" إلى جانب الذين يعانون من القصور والانحرافات التي تحد من اختياراتهم وفرصهم مقارنةً بأقرانهم في المجتمع.

حددت ورقة مناقشة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2018 خمسة عوامل تتسبب بتخلف الشعوب عن ركب التنمية<sup>20</sup>

1. **التمييز:** ما هي أوجه التحيز وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص وفقاً لعامل أو أكثر من عوامل الهوية (منسوبة أو مفترضة) بما في ذلك النوع الاجتماعي والعرق والعمر أو الفئة أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الدين أو الجنسية أو سواء كانوا من السكان الأصليين أو من المهاجرين وغيرهم؟
2. **المناطق الجغرافية:** من يتعرض للانعزال أو الضعف أو يفقد للخدمات العامة أو يتلقى أدنى مستوى منها أو من المواصلات أو الانترنت أو غيرها من فجوات البنية التحتية بسبب مكان إقامته؟
3. **الحكومة:** أين الضرر الذي يواجه الأشخاص بسبب عدم فعالية وعدم عدالة أو عدم مسؤولية أو عدم تجاوب المؤسسات الدولية و/أو الوطنية و/أو المؤسسات الوطنية الفرعية؟ من هو المتأثر بالقوانين أو السياسات أو العمليات أو الموازنات غير العادلة وغير المتكافئة وغير المنصفة؟ من هم الأشخاص غير القادرين أو الأقل إمكانية على كسب النفوذ أو المشاركة الفعالة في القرارات التي تؤثر على حياتهم؟
4. **المكانة الاقتصادية الاجتماعية:** من يتعرض للحرمان أو الضرر فيما يتعلق بالدخل ومتوسط العمر المتوقع والتحصيل العلمي؟ من الذين يمتلكون فرص البقاء أصحاء والحصول على تغذية وتعليم جيد؟

التنافس في سوق العمل؟ الحصول على ثروة و/أو الاستفادة من رعاية صحية جيدة وماء صالح للشرب ومرافق صحية والطاقة والحماية الاجتماعية والخدمات المالية؟

**5. الصدمات والهشاشة:** من هي الفئات الأكثر عرضة و/أو سريعة التأثير (المستضعفة) أمام الانتكاسات التي تسببها آثار التغير المناخي أو الكوارث الطبيعية أو العنف أو النزاعات أو النزوح أو الطوارئ الصحية أو الركود الاقتصادي أو ارتفاع الأسعار وغيرها من الصدمات؟

يواجه الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه الأوضاع، أضراراً كبيرة ومشددة وتميزاً شديداً مما يجعلهم أكثر تعرضاً ليكونوا الأكثر تضرراً عن ركب التنمية.

عند التدقيق على الأهداف المتفق عليها وطنياً والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة يمكن للجهاز الرقابي فحص الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات الوطنية لتعميم المبادئ المتعلقة بعدم استثناء أحد عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تتضمن الإجراءات المتخذة لجعل المخرجات الخاصة بالفئات المستضعفة ضمن الأولويات إلى جانب النظر لما وراء المعدلات السكانية لتحديد من هي تلك الفئات وأين تتواجد وما هي احتياجاتها. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تأخذ في اعتبارها مبدأ عدم ترك أي شخص متخلفاً عن ركب التنمية كقضية شاملة في التدقيق على أي هدف من الأهداف الوطنية. يمكن للأجهزة العليا للرقابة النظر في فحص الموضوعات التالية:

- كيف يتم تحديد الفئات المستضعفة أو غيرها من الفئات الأكثر تضرراً عن ركب التنمية؟
- من الذي يترك خلف ركب التنمية وما هي الأسباب المؤدية لاستضعاف مثل هذه الفئات؟
- ما هي المصادر المجزأة للبيانات المتوفرة وما هي الفجوات في البيانات؟
- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد احتياجات الفئات المستضعفة والأكثر تضرراً عن ركب التنمية؟
- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لدعم تمكين الفئات المستضعفة؟

على سبيل المثال، يمكن لعمليات التدقيق التي تركز على الهدف الوطني للتقليل من معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بنسبة 50% (ترتبط بالهدف 1.3 من أهداف التنمية المستدامة<sup>21</sup>) أن تقيّم فيما لو كانت خدمات الرعاية ما قبل وبعد الولادة تخضع لشروط محددة بالنسبة للسكان الأصليين والنساء الساكنات في المناطق النائية والنساء من ذوي الأصول العرقية المختلفة والأعمار والنساء من ذوات الإعاقة والمهاجرات.



#### 4.1 التدقيق على مشاركات الأطراف المتعددة ذات العلاقة

يشترط أحد مبادئ خطة 2030 أن تكون جميع عمليات التنفيذ والمتابعة تشاركية وشاملة بما في ذلك القطاعات الحكومية بمختلف مستوياتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وغيرها. فقد فعلت خطة 2030 الشراكة في سبيل التنمية المستدامة على نحو كبير، إذ يعتبر الأطراف ذات العلاقة شركاء قيمين في تنفيذ الأهداف ونشر الوعي الشعبي. وتعزز مشاركة الأطراف ذات العلاقة القرارات الفعالة عن طريق منح الفئات المتأثرة بهذه القرارات الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم ودعم الحكومات في صياغة وتنفيذ ومراجعة السياسات العامة. كما وأن المشاركة والاستشارة تشكّلان جزءاً لا يتجزأ من خطة 2030 وبهذا فإن المنهجية المجتمعية الشاملة تساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبهذا، تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأطراف ذات العلاقة إلى المشاركة بفعالية من خلال عمليات تصميم خطة 2030 وتنفيذها والإشراف عليها ومراجعتها.

ونظراً للطبيعة المعقدة لأهداف التنمية المستدامة والروابط المتبادلة ما بين الغايات المتنوعة فإن الأطراف المشاركة ذات العلاقة يمكنهم تحسين ترابط وتكامل السياسات عن طريق تقديم فهم أكثر دقة وشمولية للموضوعات المطروحة وتحديد حلول أفضل للسياسات والحصول على الإفادات حول جهود التنفيذ. كما ويمكن أن تتضمن المشاركة استشارات عامة في مرحلة الصياغة المبدئية خلال مرحلة إعداد مسودة السياسة، وخلق شراكات اجتماعية خاصة بشروط خدمات معينة إلى جانب القيام بأدوار الإشراف والمراقبة والتقييم. ومن ضمن الأمثلة حول ارتباطات الأطراف ذات العلاقة هي عمليات التدقيق التي تركز على الهدف الوطني المرتبط بالقضاء على الفقر (ويرتبط هذا بالهدف رقم 2.1 من أهداف التنمية المستدامة)<sup>22</sup> والاستشارات العامة حول مسودات القوانين عندما يتطلب وجود تغييرات تشريعية، وفي حال الحكومات التي تدفع الأموال لصالح المؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية مقابل الخدمات التي تُمنح للفقراء إلى جانب الحصول على إفادات من الأكاديميين بخصوص الجهود المطلوبة والقصور إلى جانب توزيع مسح قياس الرضى بين مستخدمي الخدمات لتلك الخدمات التي تستهدف الفقراء.

وحسب اختصاصات الجهاز الأعلى للرقابة، يكون فحص "مشاركة الأطراف المتعددة ذات العلاقة" بشكل عام هو بمثابة فحص لجهود الحكومة في التواصل وإشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة في وضع وتنفيذ الأهداف المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن كذلك للمدقق أن يتحقق فيما لو كانت الحكومة قد وفرت الظروف الملائمة والتحقق من مدى نجاح هذه الارتباطات ومشاركة الأطراف ذات العلاقة الرئيسية وكفاية التفاعل فيما بينهم. وعند النظر في مدى كفاية التفاعل يمكن لعمليات التدقيق أن تأخذ في اعتبارها فيما لو كانت قنوات التواصل متاحة للحصول على إفادات شفافة وصریحة وفيما لو كان نظامها يسهل الوصول إليه وغير معقد بالنسبة للأطراف ذات العلاقة وفيما لو كان نظام التغذية العكسية يسمح بتبادل الحوار والتفاوض المتعدد. فقد تركز مثلاً الأطراف ذات العلاقة الواجب الاهتمام بها في عملية التدقيق على الهدف الوطني للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (المرتبط بالهدف رقم 2.5 من أهداف التنمية المستدامة<sup>23</sup>) بما في ذلك مختلف الوزارات والجهات والضحايا والجنّة ومجموعات الدعم الخاصة بالضحايا وأصحاب المهن القانونية والمؤسسات الدينية ومكتب الإحصاء الوطني ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومزودي الخدمة والخبراء والأكاديميين والقطاع الخاص وغيرهم. وعند تحديد فيما لو كان مستوى المشاركة كافياً، يمكن للمدققين النظر في أنواع الآليات والمنصات المتاحة لإشراك الأطراف ذات العلاقة وتحديد المشاركين وغير المشاركين منهم وقياس كيف وإلى أي مدى يتم إدراج تغذيتهم العكسية ضمن تخطيط وتنفيذ السياسات وتحديد الشراكات المفعلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.<sup>24</sup>

## 5.1 التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: عمليات تدقيق تعتمد في أدائها على الأثر

### وتمثل للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

نوصي بأن يقوم الجهاز الرقابي بدمج متطلبات الالتزام التي تفرضها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المتعلقة برقابة الأداء والاعتبارات الفعالة لأثر التدقيق ضمن منهجية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

<sup>23</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5>

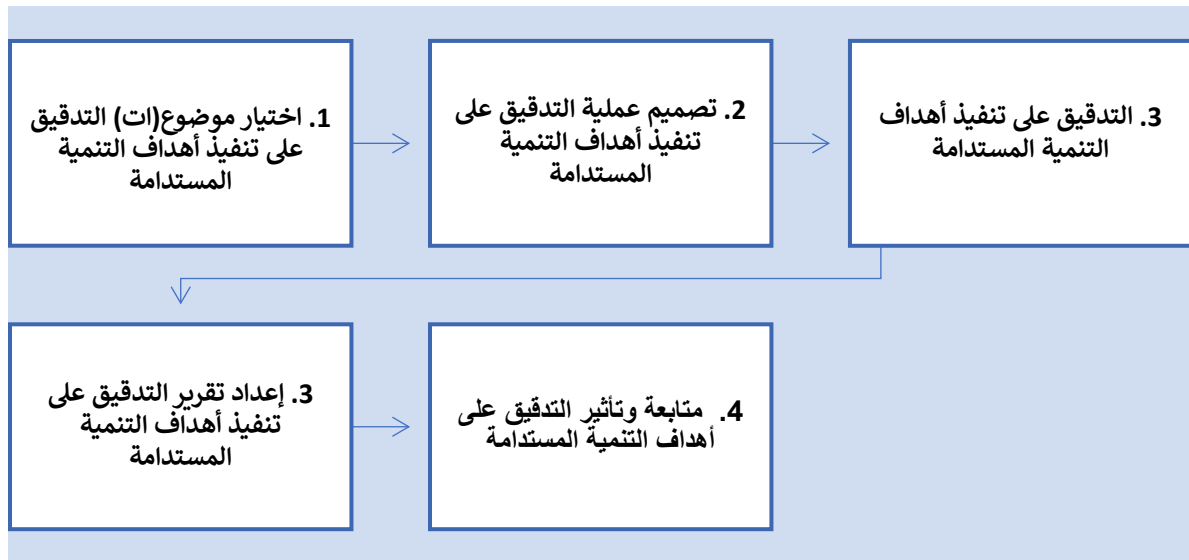
<sup>24</sup> [https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20872VNR\\_hanbook\\_2019\\_Edition\\_v2.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20872VNR_hanbook_2019_Edition_v2.pdf)

نوصي باستخدام عملية تدقيق تلتزم بمتطلبات المعيار 300<sup>25</sup> والمعيار 3000<sup>26</sup> من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. إذ يحدد المعيار 300 المبادئ العامة إلى جانب عملية التدقيق المتعلقة بالمبادئ. ويتوجب التعامل مع المبدأين خلال التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخلال تطبيق منهجية الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المتعلقة بالرقابة على الأداء، من الملائم استخدام منهجية تمزج ما بين النهج القائم على النتائج والنهج القائم على النظم في هذه الأنواع من عمليات التدقيق.

إلى جانب الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات العلاقة بالرقابة على الأداء يتوجب كذلك على الجهاز الأعلى للرقابة تحديد أثر التدقيق المطلوب على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل هذا الأثر طوال فترة التدقيق كإشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة طيلة فترة عملية التدقيق.

يوضح الرسم البياني التالي عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوجود شروط الالتزام واعتبارات الأثر والاعتبارات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المعممة في كل مكان.

الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للتدقيق على الأداء والاعتبارات الخاصة بأثر التدقيق



اعتبارات خاصة بأهداف التنمية المستدامة: المنهجية الحكومية الشاملة والترابط والتكامل وعدم استثناء أحد عن ركب التنمية وإشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة

تبين بقية الفصول كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلتزم بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتحقيق أثر تدقيق يعتمد على عمليات الرقابة على الأداء والتي تعمم أهم الاعتبارات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

## الفصل الثاني: اختيار موضوع (موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

في الفصل الأول، حددنا مفهوم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطرقنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتدقيق ووصف عملية الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يتناول هذا الفصل المسائل المرتبطة باختيار موضوعات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والوقوف على أهميتها وكيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة اختيار الموضوعات وفقاً للشروط التي تحددها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

### 1.2 اختيار موضوع (موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ماهيته وأسبابه؟

اختيار موضوع (موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي عملية تستهدف الاجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

ما هي الأهداف الوطنية الواجب التدقيق عليها؟

كم يبلغ عدد الأهداف الوطنية الواجب التدقيق عليها؟

متى يتوجب التدقيق على جميع الأهداف الوطنية؟

تقوم الدول بشكل عام بتحديد عدد من الأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للسياق الوطني، تقوم الحكومات بتحديد أولوياتها المتعلقة بتنفيذ الأهداف ووضع الجدول الزمني لإنجاز تلك الأهداف.

يبين الجدول التالي بعض الأمثلة المتعلقة بالأهداف المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ضمن الهدف رقم 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

الأهداف المتفق عليها وطنياً	غايات أهداف التنمية المستدامة
i. تعزيز دور المرأة في المناصب السياسية والقيادية حتى 30% بحلول عام 2019	5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغيرها من أنواع الاستغلال
ii. تطبيق إطار مراقبة خاص لقياس قضايا حقوق المرأة والمساواة ما بين الجنسين بحلول عام 2019.	5.5 ضمان أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة إلى جانب وجود تكافؤ في الفرص المتاحة لها في الأدوار القيادية بجميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
iii. إقرار آلية خاصة لرصد الأموال المخصصة من المال العام للقضايا المتعلقة بالمساواة ما بين الجنسين بحلول عام 2020.	5.5 ضمان أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة إلى جانب وجود تكافؤ في الفرص المتاحة لها في الأدوار القيادية بجميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
iv. تعزيز مشاركة المرأة في إنفاذ القانون وتحليل الشبكة الاجتماعية بناءً على إجراءات خاصة ومؤقتة.	5.5 ضمان أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة إلى جانب وجود تكافؤ في الفرص المتاحة لها في الأدوار القيادية بجميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
v. منع وقوع العنف الجنسي والعنف المتعلق بالنوع الاجتماعي حتى 20% بحلول عام 2021	5.5 ضمان أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة إلى جانب وجود تكافؤ في الفرص المتاحة لها في الأدوار القيادية بجميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
vi. التقليل من انتشار ظاهرة ختان الإناث حتى 70% بحلول عام 2022	5.5 ضمان أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة إلى جانب وجود تكافؤ في الفرص المتاحة لها في الأدوار القيادية بجميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

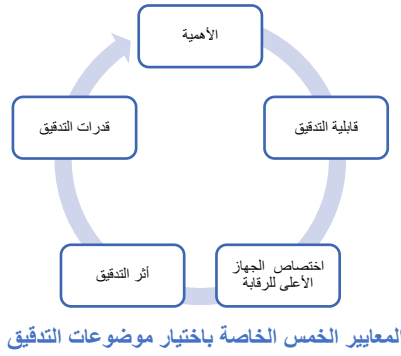
وكما ذكرنا في الفصل الأول، يمكن أن ترتبط الأهداف المتفق عليها وطنياً بالغايات الموضوعية لأهداف التنمية المستدامة كالمهدف رقم 5.4 - بحلول عام 2030، والقضاء على التفاوت فيما بين الجنسين في مجال التعليم وضمان فرص الوصول إلى جميع مستوياته والتدريب المهني للفئات المستضعفة بما في ذلك للأفراد من ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والأطفال الذين يعيشون في ظل الظروف الهشة. كما ويمكن كذلك ربط الأهداف الوطنية بغايات التنمية المستدامة التي تركز على تعزيز دور المؤسسات الضرورية لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف رقم 6.16 من أهداف التنمية المستدامة والتي تتمحور حول إعداد مؤسسات فعالة ذات شفافية وخاضعة للمساءلة على مختلف المستويات.

وبما أن الأجهزة العليا للرقابة غير قادرة على التدقيق على جميع الأهداف الوطنية في نفس الوقت، إلا أنه من المهم أن تقوم الأجهزة الرقابية بتحليل الأهداف الوطنية وأن تحدد أهميتها وفقاً لما تراه مناسباً، إلى جانب النظر في مخاطر التنفيذ والقابلية للتدقيق وأثره المحتمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ويتوجب على جميع الأجهزة العليا للرقابة اتخاذ مثل هذه القرارات وفقاً للسياق الوطني وكذلك وفقاً للاعتبارات الخاصة بالقدرات المتعلقة بالجهاز الرقابي والطلب التنافسي على موارد الجهاز الرقابي.



## 2.2 كيفية اختيار موضوع (موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نقوم من خلال هذا الجزء بمناقشة "كيف" يمكن للأجهزة العليا للرقابة بقدراتها المختلفة وبمختلف السياقات اختيار الموضوع (الموضوعات) الخاصة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.



**المعايير الخمسة لاختيار الموضوع (الموضوعات) -** نقترح أن يقوم الجهاز الرقابي باستخدام المعايير الخمسة المبينة على يسار الصفحة عند اختيار موضوع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ففي البداية، قد يود الجهاز النظر فيما لو كان يتمتع بالاختصاص للتدقيق على الموضوع المعني بالهدف الوطني. فقد لا تختص بعض الأجهزة العليا للرقابة على سبيل المثال بالتدقيق

على الجهات التي تدير الدين العام في بلدانها المعنية. وفي هذه الحالة، لن تتمكن تلك الأجهزة من اختيار الهدف رقم 4.17 من أهداف التنمية المستدامة للتدقيق عليها. كما ويمكن تحديد أهمية الهدف الوطني من خلال التأكيد على أولوية الهدف في سياق التنمية الوطنية، والمعلومات المبدئية حول المخاطر المتعلقة بتحقيق الهدف وارتباطها بغيره من الأهداف وارتباطها بالأولويات الإقليمية والدولية والمخصصات المالية لتحقيق الهدف وغيرها. وعند النظر إلى الأهمية، يمكن للجهاز كذلك أن يأخذ في اعتباره الأهداف المرتبطة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ومنح الأولوية لاختيار الأهداف المرتبطة بالفئات المستضعفة. فعلى سبيل المثال، في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد . 19) الحالية، قد تختار الأجهزة العليا للرقابة التدقيق على الأهداف الوطنية المرتبطة بالهدف رقم 3.د من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تعزيز قدرات جميع الدول وخاصةً الدول النامية فيما يتعلق بالإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والدولية. ويمكن للأجهزة الرقابية خلال قياس القابلية للتدقيق للهدف الوطني، أن تنظر في مرحلة التنفيذ الخاصة بالهدف الوطني وتوافر البيانات والمؤشرات الخاصة به وتوافر معايير التدقيق. وعند تطبيق المعايير الخاصة بالقابلية للتدقيق، نوصي بأن يأخذ الجهاز في اعتباره الحد الأدنى من المتطلبات الواجب اتباعها لتنفيذ التدقيق عوضاً عن انتظار توافر جميع البيانات والمؤشرات.

تعتبر قدرات التدقيق أحد أهم الاعتبارات الواجب الاهتمام بها عند اختيار الأهداف الوطنية التي تخضع للتدقيق. وللقيام بعمليات تدقيق ذات جودة عالية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتعين أن يكون

موظفو الأجهزة الرقابية من ذوي المهنية والقدرات المؤسسية العالية. إذ تحتاج الأجهزة إلى موظفين فنيين قادرين على القيام بعمليات التدقيق على الأداء التي تلتزم بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وكذلك قادرين على تطبيق المنهجية الحكومية الشاملة في التدقيق ويمكنهم فحص اعتبارات أهداف التنمية المستدامة كالترابط والتكامل وعدم ترك أي أحد خلف الركب والارتباطات المتعددة للأطراف ذات العلاقة. كما ويتوجب على الأجهزة العليا للرقابة تبني منهجية تدقيق مناسبة لتنفيذ أعمالها. وفي حين أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة ستبدأ بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد تقرر تلك الأجهزة بناء قدراتها من خلال القيام بعمليات تدريبية وتدريبية والبدأ بضم المنهجية الحكومية الشاملة ضمن منهجيتها الخاصة بالتدقيق.

المعيار الأخير والأهم في اختيار موضوعات التدقيق هو أثر التدقيق والنتائج عن عملية التدقيق على هدف محدد من الأهداف المتفق عليها وطنياً. ونوصي خلال مرحلة الاختيار، أن يقوم الجهاز بتصوير أثر التدقيق الذي يمكن أن يخلقه التدقيق على كل هدف من الأهداف الوطنية التي يُنظر فيها. ويعتبر أثر التدقيق مساهمة يقدمها الجهاز الرقابي في رصد تطورات ثابتة في الفعالية والمساءلة والشمولية لمؤسسات القطاع الحكومي مما يؤدي إلى رفاهية الأفراد والمجتمعات. وهناك إمكانية أن يخلق أثر التدقيق أحد أهم الاعتبارات للجهاز الرقابي خلال اختيار الهدف الوطني، فعلى سبيل المثال قد يكون للتغير المناخي تأثيراً كبيراً على استمرارية بقاء بعض دول الجزر الصغيرة. وبهذا، فقد تختار أجهزة تلك الدول القيام بالتدقيق على الأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف أهداف التنمية المستدامة ضمن الهدف رقم 13 - الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

ووفقاً لما تمت مناقشته في الفصل السابق، هناك تنوع كبير في الأساليب التي تتبعها الدول فيما يخص قرارات دمج غايات أهداف التنمية المستدامة ضمن أهدافها الوطنية. فقد تقوم الدول في بعض الحالات، باختيار وتبني غايات أهداف التنمية المستدامة مباشرة ضمن أهدافها الوطنية، فيما أنه وفي حالات أخرى، قد تقوم الدول باختيار جوانب ذات أولوية ترتبط بالأولويات الإقليمية ومن ثم تحديد مجموعة من الأهداف التي تتمحور حول كل مجال من تلك المجالات. وفي المقابل، قد تكون للدول أهداف أكثر على الصعيد الوطني وفقاً للسياق المحلي للدولة. وقبل اختيار الموضوع (الموضوعات) للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة، من المهم أن يحصل مدقق الجهاز الرقابي على فهم جيد جيداً للأهداف المتبناة وطنياً ومدى ارتباطها بغايات أهداف التنمية المستدامة.

بما أن الأجهزة العليا للرقابة تختلف كثيراً في قدراتها وسياقها، فقد تتبنى تلك الأجهزة منهجيات مختلفة في جمع المعلومات الخاصة بالمعايير المذكورة أعلاه، حيث يمكن للأجهزة الكبيرة إعداد نظم شاملة لجمع المعلومات، وقد تستخدم نماذج ومصفوفات خاصة لمساعدتها على اختيار

موضوعات تدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما وقد ترغب

#### نصائح عملية

يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تجمع المعلومات حول الأهداف الوطنية من مختلف المصادر كخطط التنمية الوطنية والمراجعة القومية التطوعية وتحليل فجوات أهداف التنمية المستدامة ومستندات المسح والوثائق الخاصة بجاهزية التدقيق وتصنيف مستوى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقدم من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة والبيانات المقدمة من قبل وكالات الأمم المتحدة في الدول المعنية والبيانات من مختلف الأطراف ذات العلاقة (كالجهات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وشركاء التنمية وغيرها).

بعض الأجهزة العليا للرقابة بتخصيص نتائج ودرجات توضع لتقييم المعايير أثناء عملية الاختيار.

ومن جهة أخرى، قد ترغب الأجهزة الرقابية الصغيرة ذات القدرات المحدودة باستخدام القرارات والعمليات غير الرسمية بصورة أكبر مقارنةً بأقرانها وذلك بناءً على مراجعاتها المحدودة للوثائق والاجتماعات المباشرة.

في حين تعتبر الحلول المختلفة ضرورية لمختلف الأجهزة العليا للرقابة، إلا أنه من المهم أن تأخذ الأجهزة في اعتبارها المعايير الخمس المذكورة أعلاه وأن تقوم بتوثيق

عملية الاختيار والقرارات التي تتخذها تلك الأجهزة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستخدم جدولاً كالمذكور أدناه لتوثيق قراراتها واختياراتها.

التدقيق	الأهمية	القابلية للتدقيق	قدرات التدقيق	أثر التدقيق
الهدف الوطني 1				
الهدف الوطني 2				
الهدف الوطني 3				
.....				
رقم الهدف الوطني				

من المهم أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالرجوع إلى الأطراف ذات العلاقة سواء الداخليين أو الخارجيين عند اتخاذ هذه القرارات. وقد تتفاوت المشاورات مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة من مقابلات محدودة إلى مناقشات ضمن مجموعات تركيز وغيرها من المشاركات الأكثر اسهاباً.

ومع هذا، فإنه يجب النظر للموضوع بسؤال آخر وهو: هل يتزامن اختيار الأجهزة العليا للرقابة لموضوعات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع غيرها من موضوعات التدقيق على الأداء أو هل يتم هذا الاختيار بشكل منفصل؟ نوصي بأن يكون للجهاز عملية متكاملة بقدر الإمكان لاختيار موضوع (موضوعات) التدقيق على الأداء بما في ذلك الموضوعات المتعلقة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إذ يساعد هذا الأجهزة العليا للرقابة على تطبيق رؤية شاملة للقيمة المضافة من خلال عملها في التدقيق على الأداء والموارد المطلوبة لذلك.

ما عدد الموضوعات الواجب اختيارها للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ إلى جانب النظر في الموضوعات الواجب اختيارها للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الجهاز الرقابي كذلك النظر في عدد موضوعات التدقيق الواجب الاختيار منها للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد يختلف العدد من موضوع واحد إلى عدة موضوعات وفقاً للسياق والقدرات الخاصة بالجهاز الرقابي. فقد ترغب الأجهزة ذات قدرات التدقيق المحدودة وذات العدد القليل من الموظفين على اختيار موضوع واحد للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ويمكن للأجهزة أن تنتظر في تنفيذ مثل هذه العمليات ضمن عمليات تدقيق تعاونية إقليمية أو دولية أو تدقيق تجريبي على مستوى الجهاز الرقابي والتي تتم بدعم من الخبراء.

قد ترغب الأجهزة الكبيرة أو متوسطة الحجم والتي تمتلك فرق أو إدارات تدقيق على مستوى القطاعات وقدرات تدقيق على الأداء وموظفين ذوي إدراك للمنهجية الحكومية الشاملة باختيار أهداف وطنية متعددة تغطي مختلف القطاعات وتخصيص فرق متعددة التخصصات لتنفيذ جميع عمليات التدقيق. كما وقد تمتلك الأجهزة إعدادات تسمح لكل إدارة تدقيق بتنفيذ عملية تدقيق واحدة أو أكثر للأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وعند تنفيذ عمليات التدقيق هذه تعمل كفرق متعددة القطاعات إلى جانب المدققين من إدارات أخرى ذات الصلة. وقد تقوم بعض الأجهزة الكبيرة بتخصيص مثل هذه الفرق لتغطية جميع

القطاعات وجميع مستويات الحكومة المختلفة (على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي) وذلك وفقاً للتكاليف المناط للجهاز الرقابي.

القطاع - مجموعة العمل	الصحة	النساء	التعليم	العدالة	الشؤون الداخلية
المؤسسات الإدارة الغربية والشرقية					
البرامج توفير المأوى					
الجهات الحكومة المحلية					

القضاء على العنف ضد المرأة

التدقيق على تنفيذ  
أهداف التنمية  
المستدامة

فريق متعدد القطاعات

متى يتوجب التدقيق على كل هدف من الأهداف الوطنية؟ وفقاً لما تمت مناقشته أعلاه، قد تقرر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التدقيق على إحد الأهداف الوطنية أو إعداد محفظة متعددة السنوات لعمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فقد تقرر الأجهزة المعتمدة على الدعم الخارجي التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عند القيام بعملية تدقيق تعاونية في المنطقة أو بعد تلقيها الدعم للقيام بعمليات تجريبية لعمليات التدقيق المعنية. ويمكن للأجهزة الرقابية ذات القدرة على إعداد محفظة متعددة السنوات تبني عدة اعتبارات كتوقيت إنجاز الهدف بالنسبة للخارطة الاستراتيجية للطريق والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والمعدة من قبل الدولة ومدى وضوح وأهمية الهدف والمراجعة القومية التطوعية المحددة أو التقارير الموضوعية و الخطط والأولويات الإقليمية والأثر المحتمل للتدقيق. وبقدر الإمكان، نوصي بأن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد محفظة متعددة السنوات تتناول الموضوعات الخاصة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمحفظة أن تقدم المنافع المحتملة التالية:

1. المساعدة في التحقق من سير عمل الحكومة نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً.
2. يمكن للجهاز أن يقوم بالتحضير والتخطيط اللازم مع الأخذ بالاعتبار قدراته على تنفيذ عمليات التدقيق.
3. يمكن للجهاز التخطيط للقيام بعمليات تدقيق تتابعية للتحقق من التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف الوطنية وعلى فترات منتظمة.

بالنسبة للدول التي سبق لها إعداد المحفظة متعددة الأعوام، نوصي بأن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة محفظتها على نحو سنوي. فقد يتغير الوضع في البلاد وقد تتغير توقعات الأطراف ذات العلاقة وفقاً للظروف. من الضروري التأكد من أن الافتراضات المطروحة عند اختيار الموضوع لا تزال صحيحة وصالحة، ويمكن للجهاز الرقابي من خلال المراجعة السنوية أن يضيف إلى المحفظة ما يستجد من الأهداف أو الجوانب ذات الأولوية، كما وإننا ننصح الأجهزة العليا للرقابة بإضافة مواضيع المحفظة إلى خططها السنوية الخاصة بالتدقيق، مع الحرص على توفير الموارد الكافية لإجراء عمليات التدقيق ضمن خطة التدقيق السنوية.

### 3.2 قائمة مرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: اختيار موضوع (موضوعات) التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- ✓ هل قام الفريق باختيار مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بناءً على عملية اختيار استراتيجية؟
- ✓ هل قام الفريق باختيار مواضيع تدقيق على قدر من الأهمية وتتسم بقابليتها للتدقيق وتقع ضمن اختصاصات الجهاز الرقابي؟
- ✓ هل تمكن الفريق من تعزيز الأثر الرقابي مع مراعاته لقدرات التدقيق عند اختياره لموضوعات التدقيق؟
- ✓ هل مارس الفريق التقدير المهني في اختياره لمواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل قام الفريق بالالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة ومبادئ الاستقلالية الخاصة بالجهاز الرقابي عند تحديده لموضوعات التدقيق؟
- ✓ هل قام الفريق بالتواصل مع الأطراف ذات العلاقة عند اختياره لموضوعات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟



✓ هل يمتلك الفريق المهارات المطلوبة لاختيار موضوعات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

✓ هل تم الاشراف على عملية الاختيار بالشكل المطلوب؟

✓ هل قام الفريق بتوثيق عملية الاختيار بالشكل المطلوب؟

## 4.2 تسليط الضوء على أثر التدقيق

يمكن لمدقق الجهاز الرقابي عند اختياره لموضوع/موضوعات التدقيق أن يطرح الأسئلة التالية فيما يخص الأثر الرقابي:

- هل تم مراعاة معيار الأثر الرقابي بشكل مناسب عند اتخاذ القرار بشأن تحديد موضوع /موضوعات التدقيق؟
- هل سيسهم موضوع/ موضوعات التدقيق التي يتم اختيارها، منفردة ومجموعة، بتحقيق المزيد من التقدم فيما يخص الأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل تتضمن الاعتبارات الخاصة بالأثر الرقابي في مرحلة الاختيار اعتبارات تتعلق بالجنس ومبدأ الشمولية؟

### الفصل الثالث : تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يشرح هذا الفصل المرحلة الثانية في عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث يتضمن وصفاً لكيفية تصميم عملية التدقيق على تنفيذ تلك الأهداف، كما يستعرض هذا الفصل الأسباب وراء أهمية التصميم ويقدم التوجيهات بشأن كيفية تصميم عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وينتج في نهاية هذه المرحلة من التدقيق خطة تدقيق موثقة لعملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.



وبدءاً من هذا الفصل سوف نستخدم نموذجاً توضيحياً هاماً كمثال لعملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشير هذا النموذج التوضيحي إلى عملية التدقيق على الجهود الحكومية الرامية إلى القضاء على أشكال العنف المنزلي ضد المرأة، وهو الأمر الذي يرتبط بالهدف رقم 2.5 من أهداف التنمية

المستدامة والذي يعنى بالقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات على الصعيدين العام والخاص، ولا سيما الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال. وبالإستلزام من الحملة التي أطلقتها الأمم المتحدة لنساء العالم بعنوان "العالم برتقاليًا" والتي تهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، سوف نشير إلى هذا النموذج التوضيحي باسم "النموذج البرتقالي".

### 1.3 تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ماهيته وأسبابه

تتضمن عملية تصميم التدقيق على أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- فهم الهدف المتفق عليه على الصعيد الوطني.
- الجمع بين النهج النظامي وذلك القائم على أساس تحقيق النتائج في عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الحفاظ على قابلية التحكم بنطاق التدقيق.
- صياغة هدف التدقيق والأسئلة استناداً إلى اعتبارات رئيسية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتفق عليها على الصعيد الوطني.
- تحديد معايير التدقيق المطلوبة لإجراء عملية التدقيق على الهدف /الأهداف الوطنية المختارة.
- وضع مصفوفة لعملية تصميم التدقيق بغرض تقييم فعالية الجهود الحكومية في التقدم نحو تحقيق الغاية /الغايات المتفق عليها على الصعيد الوطني.
- وضع الصيغة النهائية لوثيقة خطة التدقيق.

تعتبر عملية تصميم التدقيق عملية متكررة، والتي تعد المرحلة الأكثر أهمية في عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك لكونها تحدد كل المراحل اللاحقة من عملية التدقيق، وبذلك فإننا ننصح الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأن تمنح وقتاً كافياً لهذه المرحلة من عملية التدقيق.

### 2.3 تصميم التدقيق على أهداف التنمية المستدامة: كيفية فهم الأهداف المتفق عليها وطنياً؟

لكي يتمكن المدقق من فهم الأهداف المتفق عليها وطنياً فعليه أن يفهم أولاً مدى ارتباط تلك الأهداف بغيرها من الأهداف الأخرى، إلى جانب فهم القوانين والأنظمة والسياسات والخطط والبرامج والنشاطات والجهات التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف الوطنية، وعليه أيضاً أن يفهم دور الأطراف الرئيسية ذات العلاقة في تحقيق الأهداف وكافة الترتيبات اللازمة لتقدير التقدم المحرز لتحقيقها.

يمكن للمدقق أن يبدأ بتحديد مجموعة من الأسئلة التي من شأنها المساعدة على تحقيق الفهم المطلوب وبالشكل الكافي. ونورد لكم فيما يلي قائمة إيضاحية تتضمن مجموعة من تلك الأسئلة (هذه الأسئلة لا تتعلق بعملية التدقيق).

#### الإطار المؤسسي والقانوني

1. ما هو الإطار القانوني والمؤسسي (السياسات والبرامج والمعايير الدولية) للأهداف الوطنية؟
2. ما هي الترتيبات المؤسسية المطلوبة لتنفيذ الأهداف الوطنية؟ وما دور مختلف الجهات الفاعلة؟
3. ما أهم الروابط التي تجمع ما بين غاية هذا الهدف بغيره من غايات هذا الهدف أو الأهداف الأخرى؟
4. كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها (على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي) للعمل على تحقيق الأهداف الوطنية؟

#### وسائل التنفيذ

1. ما هي الموارد المتوفرة حالياً والمتعلقة بالهدف؟
2. ما هي المخصصات المالية من الميزانية والموارد البشرية المطلوبة لتحقيق الهدف؟
3. ما هي الإجراءات المتخذة لحشد الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الإضافية (مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية)؟ ما هي الشراكات التي عُقدت لتفعيل وسائل التنفيذ؟
4. هل هنالك أي أدوار /موظفين محددين لتنفيذ الهدف؟
5. هل تم تكريسهم بالشكل المطلوب لأداء هذا العمل؟ أم أن هنالك تضارب في أدوار ومهام كل منهم؟
6. ما هي أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها الدولة في تنفيذ الهدف المتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟

## الرصد والمتابعة

1. هل وُضعت مؤشرات متفق عليها وطنياً لقياس الأهداف الوطنية المتفق عليها؟
2. هل هي متوافقة مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؟
3. هل تم وضع واستخدام الأطر المرجعية لمؤشرات الأهداف ؟
4. ما هي آليات جمع البيانات التي تم استخدامها لقياس التقدم المحرز في المؤشرات؟
5. ما هي الترتيبات المؤسسية والمنهجية المستخدمة لجمع البيانات حول المؤشرات؟
6. ما هي سمات المعلومات المتعلقة بالمؤشرات (التصنيف، المصدر، الفترة الزمنية، وغيرها)؟

## إشراك العديد من الأطراف ذات العلاقة

1. كيف يمكن للتنظيمات المؤسسية الشاملة والمتعلقة الأهداف الوطنية أن تقوم بإشراك الوزارات التنفيذية الرئيسية، والمستويات الحكومية الوطنية ودون الوطنية، والبرلمان، والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص؟
2. كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها مع الهيئات التشريعية (البرلمان مثلاً) والأطراف ذات العلاقة لتحقيق الأهداف ؟
3. ما هي الآليات والمنصات المتاحة للأطراف ذات الصلة والتي يقدمها المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تخطيط وتنفيذ ورصد ومراجعة السياسات والخطط والبرامج التي تستهدف تحقيق هذه الأهداف؟
4. ما هي الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، التي تم عقدها لتنفيذ الأهداف؟

## عدم تخلف أحد عن الركب

1. كيف تم تحديد الفئات الضعيفة والأكثر تخلفاً عن سواها عند تحقيق الأهداف؟
2. ما هي الجهود المبذولة لضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشاً من كافة السياسات والخطط والبرامج والتأكد من عدم إغفال أحد؟
3. ما هي مصادر البيانات المتاحة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة؟

لو قمنا بتطبيق تلك الأسئلة على ما أسميناه بـ "النموذج البرتقالي" فيمكننا أن نطرح الأسئلة التالية:

1. ما هي أوجه الارتباط بين الأهداف المعنية بالقضاء على أشكال العنف المنزلي ضد المرأة مع غيرها من غايات أهداف التنمية المستدامة؟
2. هل هنالك سياسات تتعلق بالجنس أو خطط عمل أو استراتيجيات معتمدة على الصعيد الوطني بشأن القضاء على العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة؟

3. هل هنالك قانون يتناول مشكلة العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة؟ وهل يتسم هذا القانون بالشمولية؟ هل وضع خصيصاً لمعالجة هذه المشكلة بالتحديد أم هو يشكل جزءاً يندرج تحت قوانين / لوائح أخرى تعنى بموضوع العنف ضد المرأة؟
4. هل تم تخصيص موازنة مخصصة للجهود المبذولة إزاء القضاء على العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة؟
5. هل هناك جهة حكومية محددة تعد مسؤولة عن القضاء على أشكال العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة؟
6. ما هي الآليات/الأنظمة/الإجراءات/العمليات التي وضعت للتأكد من توافق السياسات أفقياً ورأسياً؟
7. هل هنالك خطوط مرجعية ومؤشرات؟

ووفقاً لما يشير إليه الخبراء بشأن القضاء على أشكال العنف المنزلي التي تتعرض لها المرأة، ينبغي للسياسات والبرامج والمبادرات المتعلقة بهذا الشأن أن تنظر في ثلاثة أركان وهي: الوقاية والحماية والملاحقة القضائية. نورد لكم أدناه بعض الأسئلة التوضيحية التي يمكن أن تساعد المدقق على فهم مسألة القضاء على العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة من حيث الوقاية والحماية والملاحقة القضائية.

### الوقاية

1. هل تعتبر الحكومة ملزمة قانوناً بالوقاية من العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة؟
2. ما هي الجهة/الجهات المسؤولة عن جهود الوقاية؟
3. ما هي آليات الوقاية؟
4. هل تمت مراعاة الفئات المستضعفة في إجراءات الوقاية؟
5. هل قامت الحكومة باتخاذ تدابير لتشجيع كافة أفراد المجتمع، ولا سيما الرجال والفتيان، على المساهمة بشكل فعال في الوقاية من العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة؟
6. هل قامت الحكومة باتخاذ إجراءات لمعالجة الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية التي تتسبب بمشكلة العنف المنزلي ضد المرأة؟

7. هل اتخذت الحكومة إجراءات لمعالجة الصور النمطية المتعلقة بالجنس من خلال المناهج

الدراسية وطرائق التدريس في المدارس؟

8. هل قامت الحكومة باتخاذ تدابير للترويج للبرامج والأنشطة التي تستهدف تمكين المرأة في

المجتمع؟

9. كيف تستفيد الحكومة من التكنولوجيا والابتكار العلمي في التصدي للعنف المنزلي الذي تتعرض

له المرأة؟

### الحماية

1. هل تعتبر الحكومة ملزمة قانوناً بتوفير الحماية للنساء اللواتي تتعرضن للعنف المنزلي؟

2. ما هي الجهة/ الجهات المسؤولة عن جهود توفير الحماية؟

3. ما هي آليات الحماية؟

4. هل تمت مراعاة الفئات المستضعفة؟

### الملاحقة القضائية

1. هل تعتبر الحكومة ملزمة قانوناً بالملاحقة القانونية تجاه الجناة في قضايا العنف المنزلي؟

2. ما هي الجهة/ الجهات المسؤولة عن جهود الملاحقة القضائية؟

3. هل هنالك إطاراً قانونياً للملاحقة القضائية؟

4. هل هنالك آلية تكفل حصول ضحايا العنف المنزلي على إجراءات خاصة لحمايتهم أثناء عمليات

التحقيق والدعوى القضائية؟

5. كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في دعم ضحايا العنف المنزلي وتقديم المشورة لهم؟

6. هل هناك برامج للمساعدة على إعادة إدماج الجناة وتأهيلهم؟

يمكن لمدقق الجهاز الرقابي الحصول على إجابات لتلك الأسئلة من خلال جمع المعلومات من العديد من المصادر، ومنها على سبيل المثال الوثائق الصادرة عن الجهات الخاضعة للتدقيق وتقارير البحوث العامة والإصدارات ذات الصلة (مثل المقالات الأكاديمية) والمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشبكات التواصل الاجتماعي والدراسات الصادرة حول موضوع التدقيق، ومن واقع خبرتنا فهنالك كم هائل من المعلومات المتاحة أمامنا في وقتنا الحاضر.

لكي يتمكن المدققون من التركيز بشكل أكبر عند جمع المعلومات فإننا نوصي مدققي الأجهزة الرقابية بمخاطبة بعض الخبراء والأطراف الرئيسية ذات العلاقة، على سبيل الذكر: المسؤولون العاملون لدى الجهة الخاضعة للتدقيق، والخبراء المتخصصون من وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. من شأن هذه الأطراف أن تساعد المدققين في خلق فكرة عامة حول موضوع التدقيق ومن ثم التركيز على أبرز وأهم المعلومات، كما ويمكنهم تقديم الأفكار والرؤى حول الموضوع ومساعدة المدقق في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والمفيدة منها.

ويسهم إشراك الأطراف ذات العلاقة بشكل كبير في فهم موضوع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويمكن لمدقق الجهاز الرقابي الاستعانة بعدة أساليب لإشراك الأطراف ذات العلاقة، منها على سبيل المثال المقابلات ومجموعات التركيز، إلى جانب عقد الاجتماعات والمخاطبات مع الأطراف ذات العلاقة، والدراسات الاستقصائية. كما وأننا ننصح بأن يقوم مدقق الجهاز الرقابي بالتواصل مع كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالأهداف الوطنية الخاضعة للتدقيق. وبذلك يمكن التواصل في هذه المرحلة مع كبار المسؤولين والمدراء العاملين لدى الوزارات التي تتصل مهامها بتلك الأهداف، بالإضافة إلى الأوساط الأكاديمية والخبراء الذين يقومون بإجراء أبحاثاً حول الموضوع محل التدقيق، وممثلي منظمات المجتمع المدني وخبراء هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات العالمية مثل البنك الدولي. وإذا ما قمنا بتطبيق هذه التوجيهات على "النموذج البرتقالي" الذي اخترناه، فيمكن لمدقق الجهاز الرقابي جمع المعلومات حول الجهود الحكومية التي تستهدف القضاء على العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة، وذلك من خلال ما يلي:

استعراض كل من التقارير والتقييمات التي تجريها الجهات الحكومية المعنية بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، والتقارير الوطنية الصادرة بشأن المعاهدات الدولية (مثل اتفاقيات الأمم المتحدة)، والاتفاقيات الدولية كاتفاقية سيداو المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية بيليم دو بارا، واتفاقيتي مابوتو واسطنبول، إلى جانب استعراض عمليات التدقيق التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في مجال العنف ضد النساء، والمقالات الأكاديمية، والمواقع الإلكترونية والتقارير الخاصة بمنظمات المجتمع المدني كمنظمة Women Deliver والمؤسسة الكندية لمراجعة الحسابات والمساءلة (CAAF)، وهيئات الأمم المتحدة كهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبوابة المعرفة الخاصة بالأمم المتحدة والمعنية بأهداف التنمية المستدامة، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، وفريق البنك الدولي المعني



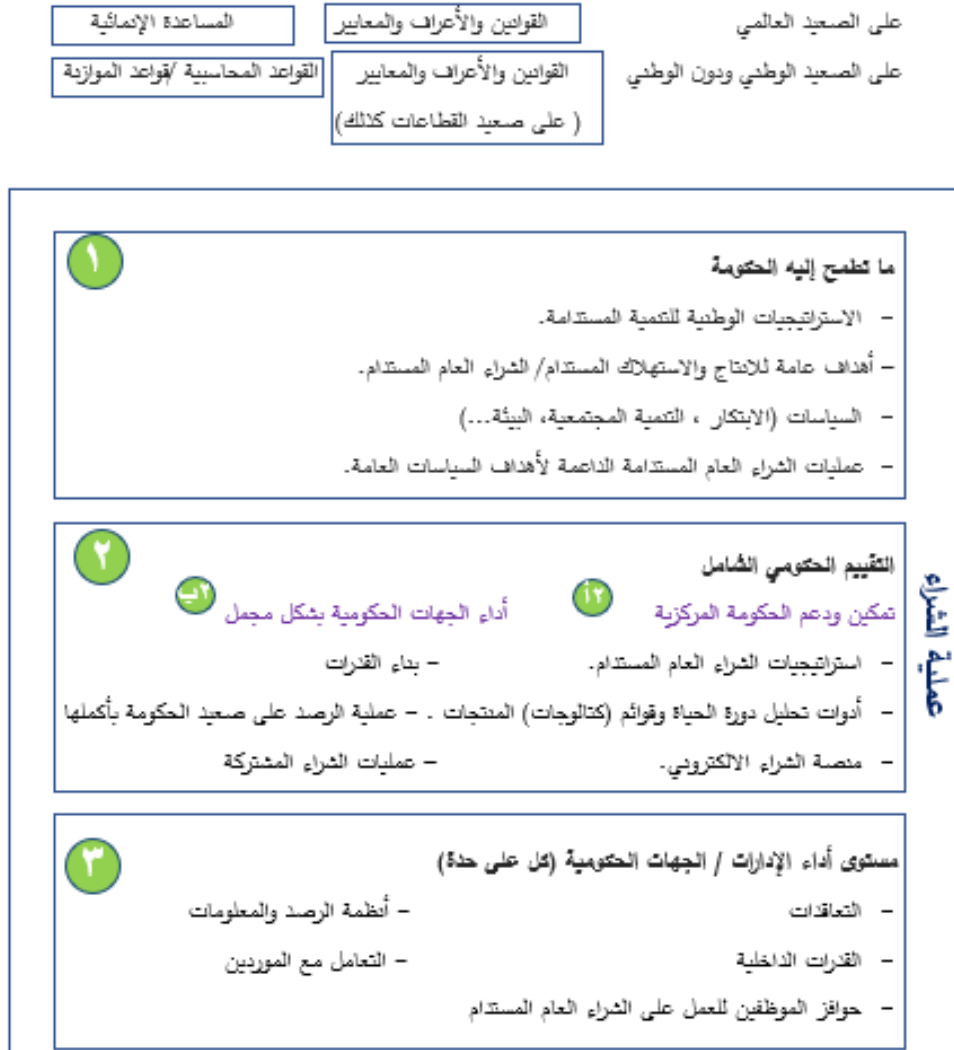
بالقضايا المتعلقة بالجنس، إلى جانب حسابات تلك المنظمات عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي وموقع تويتر (Twitter).

التواصل مع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة في الجهات الحكومية المعنية بجهود الوقاية والحماية والملاحقة القضائية المرتبطة بالعنف المنزلي ضد المرأة، بالإضافة إلى الخبراء لدى هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية والخبراء الأكاديميين العاملين في مجال القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة.

تعتبر أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة مرتبطة ببعضها البعض، ولذا يجب على مدقق الجهاز الرقابي أن يعي أوجه الترابط القائمة فيما بين الغاية التي تم اختيارها مع غيرها من غايات أهداف التنمية المستدامة، حيث أن فهم جوانب الترابط الإيجابية منها والسلبية من شأنه مساعدة المدقق على تحديد أوجه التآزر وأوجه المفاضلة المحتملة، كما وأن إزالة المفاضلات وزيادة أوجه التآزر يشكلان عاملاً هاماً في تحقيق التكامل فيما بين أهداف التنمية المستدامة وضمان اتساق السياسات. يمكن لمدقق الجهاز الرقابي أن يفهم أوجه الترابط من خلال المراجعة المكتبية للتقارير والدراسات المتعلقة، إلى جانب عقد المقابلات والاستشارات مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والخبراء وغيرهم، ويمكنه كذلك الاطلاع على الأدوات المتاحة مثل أداة التحليل والتصوير البصري الخاص بروابط أهداف التنمية المستدامة <https://sdginterlinkages.iges.jp/index.html>.

ومن الأمور الضرورية في تصميم عملية التدقيق أن يقوم المدققون بفهم منظومة القوانين والأنظمة والسياسات والخطط والبرامج والأنشطة والجهات التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها في عملية التدقيق. وفي اجتماع فريق الخبراء المعني بتطوير دليل (ISAM) قام خبراء من الأمم المتحدة والأجهزة العليا للرقابة بوضع مخطط لموضوعات التدقيق يعكس أهم أوجه الارتباط مع السياسات الأخرى، فضلاً عن أبرز العمليات والجهات الفاعلة الرئيسية في المنظومة. يمكننا بلورة هذه المخططات على الصعيد الوطني بما يضمن الاستفادة منها بالشكل المطلوب، وذلك على نحو يعكس الاختلافات في السياقات القانونية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسات الوطنية. يمكننا أيضاً الاستعانة بالمخططات العامة للاستدلال بشكل واضح بشأن نوعية المسائل ذات الصلة على مستوى الجهة، وعلى مستوى الحكومة المركزية، وعلى المستوى الاستراتيجي، وعلى مستوى السياسات.

يوضح الشكل التالي مثلاً على أحد المخططات العامة التي تم إعدادها خلال اجتماع فريق الخبراء (EGM) بشأن عملية الشراء العام المستدام، وذلك بالاستعانة ببعض الخبراء.



يمثل الجزء العلوي من المخطط مجموعة القوانين والأعراف واللوائح على الصعيدين العالمي والوطني على حد سواء، كما تتضمن جزئية المستوى الوطني المساعدات التنموية. وفي كثير من البلدان يمكن لقوانين وممارسات المانحين أن تحدد إلى حد ما عمليات الشراء، ولذا فإن إغفال تلك الممارسات قد يؤثر على ماهية عمليات التدقيق، في حين أن جزئية الصعيد الوطني يمكننا أن نجد فيها القوانين المتعلقة على مستوى القطاعات (المتعلقة بمجال البناء أو العمل على سبيل المثال)، وذلك باستثناء القوانين التي تركز على عمليات الشراء. فضلاً عن ذلك، تمثل قواعد المحاسبة والموازنة جزءاً من عملية البحث نظراً لكونها تؤثر على الفرص الممكنة والدوافع الكفيلة بتبني واعتماد ممارسات الشراء المستدام. أما فيما يخص الصندوق المشار إليه بعنوان " عملية الشراء " والذي يمثل نظام الشراء في الدولة فإنه يتضمن ثلاث مستويات، وبدءاً من الأسفل إلى الأعلى من المخطط فإن المستوى الثالث من الصندوق يشير إلى المسائل التي نجدها على صعيد الجهات أو البرامج كل على حدة، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بإدارة العقود، والقدرات الداخلية لدى موظفي الشراء، وحوافز الموظفين للعمل على الشراء المستدام، والأنظمة الداخلية لعمليات الرصد والتقييم، وما يتعلق بكيفية تعامل الوكالات مع الموردين. أما المستوى الثاني فإنه يقدم المسائل المتعلقة على مستوى الحكومة بأكملها أو المسائل المركزية منها، ويشمل ذلك مهمات الدعم كمنصات الشراء الإلكتروني، وأدوات تحليل دورة الحياة وقوائم (كتالوجات) المنتجات، بالإضافة إلى أنشطة الشراء المشتركة (مثل وحدات الشراء المركزية) وعمليات بناء القدرات التي تدار مركزياً. كما يشمل هذا المستوى الاستراتيجيات وخطط العمل المتبعة على مستوى القطاعات وعلى مستوى الحكومة ككل، الأهداف المتعلقة بعمليات الشراء المستدام، وأنظمة الرصد. وختاماً نجد في المستوى الأول من المخطط ما يخص الاستراتيجيات الحكومية وما تطمح إليه الحكومة، ويتضمن هذا المستوى دمج عمليات الشراء المستدام ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، إلى جانب غيرها من الاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة (كتلك المتعلقة بتشجيع الابتكار أو تنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم)، والأهداف المرتبطة بعمليات الشراء العام على نطاق الحكومة بأكملها، وكذلك الآليات والأدوات التي وضعتها الحكومة لاستغلال عمليات الشراء العام بشكل فعال وعلى النحو الذي يخدم غيرها من الأهداف ذات الصلة بالسياسات. كما يشمل هذا المستوى ما يتعلق بتغيير الثقافة الإدارية بحيث تكون أكثر دعماً للتغييرات الهيكلية في نظام الإدارة العامة.

إن إدراك الدور الذي تقوم به الأطراف الرئيسية ذات العلاقة مرتبط بفهم النظام العام، والذي بدوره يسهم في تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً والتي وقع عليها الاختيار في عملية التدقيق. من المهم تحديد

وتحليل الأطراف ذات العلاقة المعنية والمشاركة في الأنشطة المرتبطة بموضوع التدقيق، إلى جانب الوقوف على أدوار هذه الأطراف ومصالحها، وكيفية تأثيرها على تحقيق النتائج الخاضعة للتدقيق. وبذلك فإننا نوصي باستخدام أداتين لهذا الغرض، وهي تحليل الأطراف ذات العلاقة وتحليل مصفوفة المسؤوليات (أو ما يسمى بـ RACI)، يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (2) للاطلاع على تفاصيل تحليل الأطراف ذات العلاقة المطبق على "النموذج البرتقالي"، من الجدير بالذكر أنه قد تم تبني منهجاً عاماً في هذا الصدد وأن التحليل خاصاً بقضية العنف المنزلي ضد المرأة ويراعي سياق كل بلد وواقعه.

أما الأداة الأخرى وهي تحليل مصفوفة المسؤوليات (RACI)<sup>27</sup> فهي تعين على إدراك مسؤوليات وأدوار كل من الأطراف ذات العلاقة والمرتبطة بتلك الغاية، إلى جانب فهم كيفية تفاعل وتعاون تلك الأطراف فيما بينها. كما يمكن لهذا التحليل المساعدة على تحديد أوجه التداخل والازدواجية والتجزئة و/أو الثغرات المحتملة والتي من شأنها إعاقة الأداء والحيلولة دون تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكننا الوقوف على الجهات المعنية من خلال تحديد الأطراف ذات العلاقة.

إن فهم الترتيبات الوطنية اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الوطنية يشكل أهمية كبيرة في أي عملية تدقيق خاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبذلك ينبغي لمدقق الجهاز الرقابي فهم إطار قياس الأداء ومؤشرات الأداء المستخدمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف الوطنية، إلى جانب غيرها من الترتيبات المتعلقة بعمليات الرصد والمتابعة والمراجعة. كما أن مدقق الجهاز الرقابي بحاجة إلى فهم كل من إطار البيانات والقواعد المرجعية ونظام جمع البيانات ومدى تفصيل البيانات ذات الصلة بالأهداف الوطنية.

### 3.3 الجمع بين النهج النظامي القائم على أساس تحقيق النتائج في عملية التدقيق على تنفيذ

#### أهداف التنمية المستدامة

نوصي عند إجراء عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأن يتم اتباع نهجاً يجمع بين النهج النظامي وذلك القائم على أساس تحقيق النتائج، حيث أن النهج القائم على تحقيق النتائج يمكن استخدامه في تقييم مدى فاعلية تحقيق المخرجات والنتائج حسب المطلوب. تعتبر الأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف

<sup>27</sup> يعتبر تحليل مصفوفة المسؤوليات (RACI) أحد الأدوات المساعدة على التعرف على الشخص المسؤول عن نشاط ما، والشخص الخاضع للمساءلة، والشخص الذي يتم استشارته قبل تنفيذ ذلك النشاط، والشخص الذي يتم إخطاره بعد التنفيذ.

التنمية المستدامة هي النتائج الواجب تحقيقها، وتعتبر عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي عملية تدقيق على مستوى التقدم المحرز في تحقيق تلك النتائج. وعلى صعيد آخر، تتبع عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نهجاً على مستوى الحكومة بأكملها لتقييم منظومة القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والجهات وغيرها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق تلك الأهداف الوطنية. أما النهج النظامي فإنه يعمل على تقييم مدى فاعلية الأنظمة الإدارية، ولذا فإنه يفضل استخدام هذين النهجين في عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### 4.3 الحفاظ على قابلية التحكم بنطاق التدقيق

يتضمن تحديد نطاق التدقيق في أي عملية تدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الإجابة على أربعة أسئلة: **ما الذي يجب علينا التدقيق عليه؟ من هو الطرف الواجب التدقيق عليه، أين؟ ومتى؟** عادة ما تكون الإجابة على سؤال " **ما الذي يجب علينا التدقيق عليه؟** " بأنه ينبغي على مدقق الجهاز الرقابي التدقيق على تنفيذ مجموعة من السياسات التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها والتي تم اختيارها وتتصل بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، فإن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 يتطلب اتباع نهج متكامل، حيث أن الأهداف الوطنية متداخلة فيما بينها وكل غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة تمتد لتندرج ضمن مسؤوليات العديد من الوزارات والهيئات العامة والقطاعات والمستويات الحكومية. إن الغرض من النهج الحكومي الشامل هو ضمان الاتساق والتنسيق فيما بين جهود مختلف الجهات والبرامج، بما يكفل استجابتها بصورة متكاملة لكل ما يتعلق بالتنمية الوطنية من تحديات وأولويات. وعلى صعيد أهداف التنمية المستدامة فعادة ما نجد للسياسات والأنظمة التي تؤثر في النتائج نطاقاً واسعاً يغطي مختلف المجالات، وهو الأمر الذي يشكل تحدياً أمام عمليات التدقيق حول أهمية تأمين نطاق واسع للتدقيق يشمل كافة السياسات المؤثرة في تلك المشكلة (لتفادي المشكلات المستعصية منها) وفي الوقت ذاته يكون ذلك النطاق محدوداً بالقدر الذي يضمن قابليته للتحكم. وبذلك يمكن لمدقق الجهاز الرقابي إيجاد نطاق قابل للتحكم من خلال فهمه لأوجه الارتباط ومنظومة الأعمال التي تسهم في تحقيق الغاية، إلى جانب فهم الأطراف ذات العلاقة التي تشترك في تحقيقه. وعلى الرغم من أن مدقق الجهاز الرقابي بحاجة لتقليص نطاق التدقيق بما يضمن قابليته للتحكم، إلا أن ذلك النطاق لا يمكن حصره في الوقوف على جهة أو برنامج معين لتقييم مساهماته في تحقيق تلك الأهداف الوطنية.

وكما أشرنا إليه سابقاً، للإجابة على سؤال "من هو الطرف الواجب التدقيق عليه" يمكن لمدقق الجهاز الرقابي الاسترشاد بما تم استنباطه من تحليل الأطراف ذات العلاقة وتحليل مصفوفة المسؤوليات (RACI)، أما فيما يتعلق بإجابة السؤال "أين يجب علينا التدقيق" فإنها غالباً ما تعتمد على قدرات فريق التدقيق ومصادره، وبذلك يمكن لمدقق الجهاز الرقابي قدر استطاعته التخطيط لنشر عدداً من الممثلين لتغطية الجهات الحكومية بمختلف مستوياتها وشتى أقاليم البلاد.

تشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبشكل واضح إلى أنه يجب على البلدان أن تعمل على تكييف أهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع ظروفها المحلية، كما أوضحت بأنه في معظم الحالات يكون للبلدان أهدافاً معتمدة للسياسات العامة وذلك قبل تبنيها واعتمادها لخطة 2030، وهي أهداف تتعلق بالغاية التي تم اختيارها في عملية التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. ولذا فهناك بعض الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يخص الفترة الزمنية (متى) التي تشملها عملية التدقيق، ففي بداية عملية التدقيق يمكن لمدقق الجهاز الرقابي:

- الاطلاع على الاتجاهات السائدة والمعلومات والتغيرات في السياسات العامة وغيرها، نظراً لكون تلك الأهداف قد وضعت في بادئ الأمر وفقاً للسياقات المحلية ( كأن يتم إصدار سياسة حول ذلك الموضوع أو سن تشريعات جديدة)، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد كذلك على الوصول إلى تقارير هامة (صادرة عن الجهاز الرقابي أو المنظمات الأخرى) سبق لها دراسة هذا الموضوع.
  - اختيار سنة معينة تسبق اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستناد إليها لعقد المقارنة، وهو الأمر الذي من شأنه إتاحة الفرصة أمام مدقق الجهاز الرقابي لتقييم التأثيرات الناجمة عن تنفيذ الأهداف إزاء إحدى السنوات التي لم يتم فيها تبني خطة التنمية المستدامة، والتي تتوفر حولها معلومات كافية وموثوقة وذات صلة.
  - النظر فيما إذا كان هنالك عملية تدقيق سبق للجهاز الرقابي تنفيذها حول نفس الموضوع أو ما يتصل به من السياسات، بحيث يمكن الاستناد عليها كقاعدة مرجعية وتعمل على توفير المعلومات حول نقاط القوة والضعف التي جرى تحديدها من قبل، ويمكن الاستفادة منها كمرجع لتحديد نقطة البداية في عملية التدقيق الجديدة.
- ويجب أن تكون خلاصة عملية التدقيق قريبة قدر المستطاع من مرحلة وضع عملية التدقيق بصيغتها النهائية.

### 5.3 صياغة الأهداف الخاصة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن صياغة أهداف التدقيق تقع في صلب عملية تصميم عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويقوم مدقق الجهاز الرقابي بصياغة أهداف التدقيق استناداً إلى تعريف عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووفقاً لفهمه للأهداف الوطنية التي تم اختيارها وحسب نطاق التدقيق. يمكن لمدقق الجهاز الرقابي صياغة هدف تدقيق رئيسي يندرج تحته المزيد من الأسئلة والأسئلة الفرعية المتعلقة بعملية التدقيق. ولتطبيق هذا الأمر على "النموذج البرتغالي" يمكن أن يكون الهدف الرئيسي:

تقييم الجهود الحكومية التي تستهدف تحقيق التقدم نحو القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة.

لقد حاولنا أن نضع إطاراً عاماً لأسئلة التدقيق والتي يمكن لمدقق الجهاز الرقابي مواءمتها مع الأهداف الوطنية التي تم اختيارها إلى جانب الظروف المحلية، كما أننا نوصي بأن يقوم المدقق بالحصول على المعطيات من خلال الخبراء في مجال صياغة أهداف التدقيق لكل عملية من عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إطار أسئلة التدقيق الخاصة بعملية التدقيق على أهداف التنمية المستدامة

1. إلى أي مدى قامت الحكومة بتوفير إطار تمكيني قانوني وسياسي مع توفير ترتيبات مؤسسية

تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟

1.1 هل قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات المطلوبة لمواءمة الأطر القانونية وأطر السياسات الوطنية

والتحضيرات المؤسسية مع الأهداف الوطنية المتفق عليها؟

2.1 هل هنالك توافق فيما بين الإطار القانوني وإطار السياسات أفقياً وعمودياً فيما يخص الأهداف

(دون وجود أي ثغرات أو أوجه تداخل أو ازدواجية أو تجزئة)؟

3.1 هل قامت الحكومة بوضع ترتيبات مؤسسية للتأكد من حسن توافق الأطر عمودياً وأفقياً؟

4.1 هل الأطر القانونية وأطر السياسات تعالج بفعالية احتياجات الفئات المستضعفة المتعلقة بهذه

الأهداف ؟

5.1 هل قامت الحكومة بإخطار المواطنين والأطراف ذات العلاقة (بما في ذلك الجهات الفاعلة

الحكومية وغير الحكومية على غرار الهيئات التشريعية وعامة الشعب وأعضاء المجتمع المدني



والقطاع الخاص) وإشراكهم في العمليات والترتيبات المؤسسية اللازمة لوضع أطر قانونية وسياسات قوية لتحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها؟

2. إلى أي مدى قامت الحكومة بتخطيط وتخصيص الموازنة اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟

- 1.2 هل موازنات الحكومة بمختلف مستوياتها متسقة وكافية وملائمة لتحقيق الأهداف ؟
- 2.2 هل قامت الحكومة بإشراك كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية التخطيط وتخصيص الموازنة المطلوبة لتحقيق الأهداف ؟
- 3.2 هل الخطط والموازنات الحكومية تعالج بشكل خاص احتياجات الفئات المستضعفة ذات الصلة الأهداف ؟

3. إلى أي مدى قامت الحكومة بتنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟

- 1.3 هل هنالك تنسيق وتعاون وتواصل فعال فيما بين الهيئات والمؤسسات الحكومية بمختلف مستوياتها فيما يخص تحقيق الأهداف الوطنية؟

- 2.3 هل قامت الحكومة بتفعيل الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟
- 3.3 هل قامت الحكومة ببناء القدرات اللازمة بمختلف مستوياتها وعلى صعيد كافة المهام في سبيل تحقيق الأهداف ؟

4.3 هل قامت الحكومة بتحديد ومعالجة المخاطر التنظيمية في تحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟

- 5.3 هل تعد الإجراءات الحكومية الخاصة بتحقيق تلك الأهداف فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة؟
- أ. هل قامت الحكومة بإشراك كافة الأطراف المعنية ذات الصلة في تنفيذ خططها التي وضعتها لتحقيق الأهداف ؟

ب. هل قامت الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالفئات المستضعفة المحددة؟

4. إلى أي مدى قامت الحكومة بتنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟

- 1.4 هل قامت الحكومة بوضع نظام فعال يمتاز بشفافيته وشموليته لقياس ورصد وتقديم التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟

2.4 هل حققت الحكومة تقدماً فيما يخص تحقيق تلك الأهداف الوطنية وعلى النحو الذي تم التخطيط

له؟

3.4 بالنظر إلى الاتجاه السائد حالياً، هل ستؤدي الجهود الحكومية إلى تحقيق الأهداف الوطنية التي تم اختيارها ووفقاً للجدول الزمني المحدد له؟

### 6.3 تحديد معايير تدقيق مناسبة لعملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تعتبر معايير التدقيق هي المعايير التي يستند عليها مدقق الجهاز الرقابي في تقييم الجهود الحكومية المتعلقة بتحقيق أي هدف متفق عليه من الأهداف الوطنية، ويمكن للمدقق الاستناد إلى المعلومات التي قام بجمعها عن طريق فهم الأهداف الوطنية والاستفادة منها في تحديد معايير التدقيق المناسبة لعملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما يمكن لمدقق الجهاز الرقابي عند تحديد معايير التدقيق الاستفادة من أطر قياس الأداء الوطني ومؤشرات الأداء والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إلى جانب القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نوصي مدقق الجهاز الرقابي بإشراك الجهات الخاضعة للتدقيق في تحديد معايير التدقيق المناسبة، وهو الأمر الذي يعد ضرورياً في عملية التدقيق على أهداف التنمية المستدامة لكون تلك الجهات الخاضعة للتدقيق تشترك في مسؤوليتها تجاه تحقيق الأهداف الوطنية. في كثير من الحالات ونظراً لحدثة طبيعة الموضوع فقد يتعذر على مدقق الجهاز الرقابي الحصول على معايير معدة مسبقاً أو معايير عامة ومقبولة، ولذا فإن تبادل الآراء مع الجهات الخاضعة للتدقيق قد يكون وسيلة فعالة في تطوير المعايير وتحديد المعايير المناسبة منها والقابلة للتدقيق. إلى جانب الجهات الخاضعة للتدقيق يعتبر الخبراء من مختلف المنظمات مصدراً غنياً لاستقاء المعايير، وعلى الرغم من أنه يفضل إشراك الجهات الخاضعة للتدقيق والتعاون معها في وضع المعايير في حالة عدم اتفاق تلك الجهات مع تلك المعايير، إلا أن المدقق يعد مسؤولاً عن وضعها في نهاية المطاف. ويمكننا استيضاح ذلك من خلال "النموذج البرتغالي":

مصادر معايير التدقيق الخاصة بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة

- مؤشرات الأداء الخاصة بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، على سبيل المثال:

- اتفاقية سيداو المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>28</sup>

- اتفاقية بيليم دو بارا<sup>29</sup>
- اتفاقية اسطنبول<sup>30</sup>
- اعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>31 31</sup>
- القوانين الوطنية مثل قانون ماريا دا بينها البرازيلي
- الخبراء في مجال القضايا الجنسانية

### 7.3 إعداد مصفوفة تصميم التدقيق لمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نوصي باستخدام مصفوفة تصميم التدقيق كأداة لجمع كافة الأعمال التي تم تنفيذها خلال مرحلة التصميم الخاصة بعمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تساعد هذه المصفوفة على تنظيم وهيكلة العمل بالإضافة إلى إسهامها في تدعيم مرحلة التنفيذ. على سبيل المثال، يمكن لفريق التدقيق استخدام قالب مصفوفة التدقيق الوارد فيما يلي:

موضوع التدقيق:						
هدف التدقيق:						
سؤال التدقيق:						
سؤال التدقيق الفرعي:						
المعايير ومصادرها	المعلومات المطلوبة	مصادر المعلومات	إجراءات جمع البيانات	إجراءات تحليل البيانات	القيود	ما الذي يمكننا استخلاصه من التحليل؟

تحتوي هذه المصفوفة على أسئلة التدقيق والمعايير المتعلقة بكل منها، وتحتوي أيضاً على أعمدة مخصصة للمعلومات المطلوبة للإجابة على أسئلة التدقيق ومصادر تلك المعلومات، كما تتضمن أعمدة لتسجيل الإجراءات الواجب اتباعها خلال مرحلة التنفيذ بهدف جمع وتحليل البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن مصفوفة تصميم التدقيق القيود المحتملة التي قد يواجهها فريق التدقيق خلال مرحلة التنفيذ، وختاماً فإن

<https://www.cepal.org/sites/default/files/events/files/belem-do-paraen.pdf> 29

<https://www.coe.int/en/web/istanbul-convention/text-of-the-convention> 30

[https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing\\_Declaration\\_and\\_Platform\\_for\\_Action.pdf](https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf) 31

العمود الأخير مخصص للاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من خلال تحليل كافة المعلومات المدونة في مصفوفة تصميم التدقيق. يتضمن الملحق رقم (3) مثالاً توضيحياً حول أحد مصفوفات تصميم التدقيق الخاصة بسؤال فرعي متعلق بمسألة القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة.

### 8.3 وضع الصيغة النهائية لخطة التدقيق

تأتي مرحلة وضع خطة التدقيق بصيغتها النهائية في ختام عملية تصميم أي عملية من عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تنطوي عملية وضع الصيغة النهائية لخطة التدقيق على جمع كافة المستندات وأوراق العمل ذات الصلة والتي يمكنها دعم الخطوات المقبلة من عملية التدقيق، ومنها:

المعلومات والوثائق المتعلقة الأهداف الوطنية، وهدف التدقيق وأسئلته، ومعايير التدقيق ونطاقه، ومنهجية التدقيق والأساليب الواجب اتباعها في جمع الأدلة وتحليل البيانات، ومصفوفة تصميم التدقيق، والخطة الشاملة للأنشطة والتي تحتوي على تشكيلة الفريق وتقييم كفاءات الفريق والموارد والخبرات الخارجية المتاحة والمطلوبة لعملية التدقيق، والتكلفة المقدرة لعملية التدقيق، والأطر الزمنية والمراحل الرئيسية للمشروع، ونقاط السيطرة الرئيسية في عملية التدقيق.

### 9.3 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تصميم التدقيق على تنفيذ أهداف

#### التنمية المستدامة

- ✓ هل قام الفريق بتوثيق فهماً سليماً بشأن الأهداف الوطنية التي تم اختيارها؟
- ✓ هل قام الفريق بمناقشة معايير التدقيق مع الجهات الخاضعة للتدقيق؟
- ✓ هل قام الفريق بإشراك الجهات الخاضعة للتدقيق وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة خلال مرحلة التصميم؟ وهل قام بتوثيق المخرجات من تلك المشاركات؟
- ✓ هل قام الفريق باتباع أساليب تدقيق مناسبة لتحديد كل من منهج ونطاق وهدف وأسئلة التدقيق؟
- ✓ هل مارس الفريق التقدير المهني في عملية تصميم التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل قام الفريق بالالتزام بقواعد السلوك المهني ومتطلبات الاستقلالية الخاصة بالجهاز الرقابي في عملية تصميم التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل يمتلك الفريق المهارات المطلوبة لعملية تصميم التدقيق على أهداف التنمية المستدامة؟

- ✓ هل تم الإشراف على عملية التصميم بالشكل المطلوب؟
- ✓ هل يوجد قدر كافٍ من الوثائق حول: الأهداف المراد التدقيق بشأنها، والأدوات والأساليب المتبعة لتحديد هدف وأسئلة التدقيق، ومعايير التدقيق، وإجراءات التدقيق، ومصفوفة تصميم التدقيق، وخطة التدقيق؟

---

### 10.3 تسليط الضوء على أثر التدقيق

يمكن لمدقق الجهاز الرقابي عند تصميم عملية التدقيق أن يطرح الأسئلة التالية فيما يخص الأثر الرقابي:

- ما هو تأثير عملية التدقيق هذه؟
  - هل سيفضي نطاق التدقيق الذي تم تحديده إلى تحقيق عملية التدقيق المرجوة؟
  - هل ستثمر دراسة أهداف التدقيق في تحقيق عملية التدقيق المرجوة؟
  - هل سيكون لعملية التدقيق هذه تأثيراً إيجابياً على الفئات المتخلفة عن الركب؟
-

## الفصل الرابع: تطبيق التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يبدأ تنفيذ التدقيق بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالموافقة على خطة التدقيق، ففي هذه المرحلة يقوم مدقق الجهاز الرقابي بجمع الأدلة وتحليلها ثم إعداد نتائج التدقيق ومن ثم استخلاص النتائج حول أهداف التدقيق المتعلقة بتوافق السياسات وتكاملها، وإشراك العديد من الأطراف ذات العلاقة، ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من السياسات التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية. يتناول الفصل الرابع جوانب رئيسية من عملية تنفيذ التدقيق بشأن أبرز الاعتبارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمشار إليها أعلاه، كما يقدم هذا الفصل توجيهات حول الأدوات والأساليب التي يمكن لمدقق الجهاز الرقابي الاستفادة منها في مختلف خطوات مرحلة التنفيذ.



### 1,4 التدقيق على الجهود الحكومية الرامية لتحقيق الاتساق والتكامل في تنفيذ الأهداف الوطنية

لكي يتمكن مدقق الجهاز الرقابي من الإجابة على أسئلة التدقيق ذات الصلة بتحقيق الاتساق والتكامل فهو بحاجة لدراسة السياسات والنظام المؤسسي المتعلق بالأهداف الوطنية، وذلك بدءاً بالأهداف المحددة والواردة في مختلف وثائق السياسات العامة، حيث يمكن لمدقق الجهاز الرقابي تقييم مدى اتساق السياسات وتأثيرها الفعلي على الأهداف الوطنية والتأكد من توافقها مع تلك الأهداف. فضلاً عن ذلك، يمكن لمدقق الجهاز الرقابي التأكد من فاعلية أداء الحكومة فيما يخص تحقيق عنصر الاتساق أفقياً، حيث يكون

التركيز في هذه الحالة على التأكد من أن مختلف الوزارات والوكالات تعمل بطريقة متزامنة. أما فيما يخص بحث الاتساق العمودي، فيمكن لمدقق الجهاز الرقابي أن يسعى للتأكد من وجود تنسيق ملحوظ فيما بين الحكومة الاتحادية (إن وجد) والدولة والسياقات المحلية والتأكد من إدراج دور المجتمع المدني وغيره من الأطراف ذات العلاقة كجزء مكمل لعملية التحليل هذه.

أما فيما يتعلق بالتكامل الأفقي والعمودي، فيمكن لمدقق الجهاز الرقابي تحديد القيود وتصنيفها من حيث التجزئة والتداخل والازدواجية (فيما يخص الخدمات، والسياسات والإعدادات المؤسسية، والإطار التشريعي، وغيره)، حيث يقوم مدقق الجهاز الرقابي بالنظر في المخاطر الواردة في كافة حلقات سلسلة التسليم ومن ثم التأكد من فاعلية تسليم الخدمات والتحقق مما إذا كانت النتائج قد تحققت بصورة مرضية أم لا. وبذلك، لن ينظر مدقق الجهاز الرقابي في كيفية إدارة كل جهة حكومية لتلك المخاطر على حدة، بل من الأجدى النظر في فاعلية إدارة المخاطر من قبل كافة الجهات المشاركة في تحقيق الأهداف. ومن الجدير بالذكر أن اعتبارات الاتساق غالباً ما تندرج ضمن المسؤوليات الإدارية من الدرجة الأولى، ولذا يجب أن تكون للإدارة صلاحية الاطلاع على سجلات التقييم والبيانات وخطط التحسين التي تربط المخرجات بأهداف التنمية الوطنية المستدامة، فإذا ما تعذر هذا الأمر فسيؤخذ بهذا القصور بحد ذاته كأحد نتائج التدقيق، ويجب على مدقق الجهاز الرقابي تحديد من هي الجهات التي يمكنه طرح تلك الأسئلة عليها فيما يخص إقامة الروابط، وغالباً ما يكون لدى الدول مركزاً حكومياً أو وكالة مركزية أو آلية تنسيق أخرى تعنى بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي يمكن لمدقق الجهاز الرقابي توجيه تلك الأسئلة إليها، قد يلاحظ مدقق الجهاز الرقابي أنه في بعض الحالات قد تتفوق جهات معينة على غيرها من ناحية التنسيق وأن هنالك وزارات معينة أكثر تقدماً من غيرها من الوزارات. أما في حال عدم وجود سلطة مركزية معينة تعنى بذلك الأمر فيجب على المدقق أن يبحث عن الترتيبات المتعلقة بإقامة الروابط بين تلك الجهات، فإذا لم يكن هنالك ترتيبات قائمة لتحقيق هذا الغرض فلا حاجة لاستكمال الأمر، وذلك لكون عدم وجود هيكل مركزي حكومي هو بحد ذاته نتيجة تدقيق جديرة بالإبلاغ. ويمكننا استيضاح ذلك من خلال "النموذج البرتغالي":

لكي تتمكن الدولة (س) من تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، فيجب على الحكومة التركيز على ثلاث جوانب رئيسية: الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية. ولمعالجة مشكلة العنف المنزلي فيجب كذلك النظر في عوامل أخرى مثل الأسباب الاقتصادية والأعراف الاجتماعية، والقضايا المتعلقة بالسلامة، والافتقار إلى الحماية القانونية المقدمة للمرأة، وقلة التعليم،



وضعف الأنظمة القضائية في الدولة. ولا تقتصر مسؤولية النظر في هذه العوامل على وزارة معينة بل تطل مسؤوليتها لتشمل العديد من الأطراف ذات العلاقة، والتي يجب عليها تنسيق جهودها نحو تحقيق تلك الأهداف الوطنية .

وبشكل خاص، ترتبط مهام الوقاية والحماية والملاحقة القضائية بقطاعات التعليم والخدمات الصحية وقطاعات الحماية الاجتماعية والشرطة والقضاء، في حين أن المجتمع المدني ووسائل الإعلام تتقلد دوراً هاماً أيضاً. كما يمكن ربط هذه المهام بالوزارات المسؤولة عن شؤون المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة والتعليم والصحة والشرطة والشؤون الداخلية، إلى جانب الأمور الأخرى، ولذا يجب أن يكون هنالك اتساقاً أفقياً فيما بين هذه القطاعات في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، يجب تحقيق التكامل العمودي بين الكيانات الفيدرالية والهيئات الحكومية والمحلية في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.

#### 2.4 التدقيق على الجهود الحكومية فيما يخص إشراك الأطراف ذات العلاقة في تنفيذ الأهداف الوطنية

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأخذ بمبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بإشراك العديد من الأطراف ذات العلاقة وإدراجها ضمن جداول أعمال سياسات الدولة، كما يجب التشجيع على تنسيق الجهود مع كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية. خلال مرحلة التخطيط ومن خلال استخدام تحليل مصفوفة المسؤوليات (RACI) سيقوم مدقق الجهاز الرقابي بتحديد الأطراف ذات العلاقة وأدوار ومسؤوليات كل منها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الوطنية، وسيتمكن المدقق من تحديد كيفية تفاعل تلك الأطراف وآلية التنسيق فيما بينها.

خلال مرحلة التنفيذ يمكن لمدقق الجهاز الرقابي التحقق من تنفيذ الحكومة وكيفية رصدها للجهود الرامية لتحقيق الأهداف ، مع التأكد من خلق البيئة المناسبة لمشاركة غيرها من الأطراف ذات العلاقة. ثمة عنصر آخر من العناصر الهامة الواجب مراعاتها في هذا الصدد، وهو حجم التعاون المؤسسي على صعيد كافة الدوائر التنظيمية فيما يخص تحقيق أهدافها المحددة . فضلاً عن ذلك، يمكن لمدقق الجهاز الرقابي أن يحدد أوجه التداخل والازدواجية والتجزئة و/أو الإغفال التي من شأنها أن تعوق الأداء وتحول دون تحقيق الأهداف.

### 3.4 التدقيق على الجهود الحكومية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب خلال تنفيذ الأهداف الوطنية

عند النظر في مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" خلال مرحلة التنفيذ، يقوم مدقق الجهاز الرقابي بجمع الأدلة الكافية والمناسبة لاستخلاص استنتاجاته بشأن مدى شمولية التدابير الحكومية في تصميمها وتنفيذها، ومدى تحقيق المشاركة التمثيلية والتشجيع عليها، والتأكد من العمل بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب وإثباته في عملية المراجعة المتعلقة بالجهود الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم المدقق في هذه المرحلة بالاستفسار حول ما تم اتخاذه من تدابير لتحديد ومعالجة احتياجات الفئات الأكثر تخلفاً عن سواها في تنفيذ الأهداف الوطنية. وتطبيقاً لهذه العملية على "النموذج البرتقالي":

فيما يتعلق بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، لكي تتمكن الدولة (س) من خلق بيئة اجتماعية ومؤسسية تسهم في القضاء على العنف ضد المرأة وعدم التسامح مع هذه المسألة إطلاقاً، فيجب عليها أن تطلق مبادرات تتوافق مع كافة نساء المجتمع من مختلف الخصائص الديموغرافية والفئات العمرية والمجموعات العرقية ومن شتى فئات الشعوب الأصلية والفئات الاقتصادية. سوف يقوم مدقق الجهاز الرقابي حينئذ بتقييم مدى استجابة الحكومة لاحتياجات وحقوق الفئات المستضعفة والتي تتعرض لمختلف أشكال التمييز مثل نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

### 4.4 التدقيق على تنفيذ مجموعة من السياسات التي تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية

لكي تتمكن الحكومة من تحقيق الأهداف على نطاق كافة القطاعات فيجب عليها البدء بالعديد من التدخلات الحكومية في ضوء السياسات والاستراتيجيات المعتمدة، يجب أن تسهم هذه التدخلات في النتائج المرجوة والواردة في تلك السياسات. عندما يقوم مدقق الجهاز الرقابي بتحليل التدخلات في عملية تدقيق الأداء على أحد البرامج فقد يرى المدقق أن ذلك التدخل بحد ذاته على قدر من الفعالية، ولكن حينما يقوم بالتدقيق على تنفيذ مجموعة من السياسات الرامية لتحقيق الأهداف وفي ضوء مبادئ أهداف التنمية المستدامة فقد يجد المدقق أن هذا التدخل لوحده قد لا يسهم في تحقيق الأهداف بشكل فعال. لمعالجة هذا الأمر، يجب على المدققين النظر في تنفيذ مجموعة من السياسات التي تسهم في تحقيق الأهداف.

#### 5.4 جمع أدلة التدقيق حول التطورات المتعلقة بتحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً

خلال مرحلة تصميم التدقيق يقوم مدقق الجهاز الرقابي بوضع أسئلة أهداف التدقيق والأهداف الفرعية، إلى جانب معايير التدقيق المطلوبة لتقييم الأداء والمصادر المحتملة لأدلة الإثبات وأساليب جمعها. وفيما يخص عملية جمع أدلة الإثبات، فيجب على مدقق الجهاز الرقابي حينئذ الالتزام بإجراءات التدقيق المتفق عليها في تحصيل الأدلة، كما يجب أن تكون الأدلة التي قام المدقق بجمعها أدلة كافية ومناسبة وموثوقة وذات صلة بسؤال التدقيق الذي كان السبب وراء جمع تلك الأدلة.

وفي ضوء طبيعة عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن لمدقق الجهاز الرقابي جمع أدلة التدقيق من مصادر متنوعة. قد تكون تلك المصادر بيانات تم تحصيلها من: الجهات الخاضعة للتدقيق، أو مكاتب الإحصاء الوطنية، أو تقارير البحوث العامة، أو الإصدارات ذات الصلة (كالمقالات الأكاديمية)، أو قواعد البيانات، أو قواعد البيانات العامة والمواقع الرسمية الخاصة بهيئات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية، أو ما تعرضه وسائط التواصل الاجتماعي، أو الدراسات المتاحة حول موضوع التدقيق.

يعتبر الدليل الإلكتروني للأمم المتحدة والخاص بأهداف التنمية المستدامة أحد المراجع المفيدة في تحديد مصادر البيانات المناسبة لأي من غايات أهداف التنمية المستدامة<sup>32</sup>، وسوف يساعد هذا المرجع في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بناءً على البيانات الصادرة عن الأنظمة الإحصائية الوطنية، وفي أفضل الأحوال سوف تقوم الدولة بإسناد مسؤولية جمع البيانات المتعلقة بالمؤشر إلى جهة معينة مع تحديد الاستراتيجيات المتبعة في جمع البيانات وإدارتها وعمليات الحساب الإحصائي.

وحيثما يقوم مدقق الجهاز الرقابي بجمع البيانات المتاحة بالاستناد إلى مؤشرات فيجب عليه النظر فيما إذا كان المؤشر يعتبر مقياساً جيداً للأهداف الوطنية التي تم اختيارها. ويمكننا استيضاح ذلك من خلال "النموذج البرتغالي":

قد لا تكون البيانات الخاصة بمؤشر يتعلق بالعنف المنزلي، كافية ومناسبة للاستجابة لأحد الأهداف الوطنية المتعلقة بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، وذلك لكونها لا تتضمن بيانات حول العنف الذي يمارسه الشركاء غير المتزوجين، أو غير القاطنين في نفس السكن، سواء السابقين منهم أو الحاليين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على مدقق الجهاز الرقابي أن ينظر في صحة الأداة أو الإجراء المستخدم في جمع البيانات، وفي بعض الحالات قد تقوم الدولة بتحديد مؤشر ما ولكن دون وضع الآلية المطلوبة لجمع البيانات الخاصة برصد التقدم المحرز بشأن ذلك المؤشر. أما في حال تعذر على الدولة تحديد المؤشر فيجب على مدقق الجهاز الرقابي تسجيل هذا الأمر كأحد نتائج التدقيق، ومن ثم يجب عليه اختيار المؤشر المناسب بعد التشاور مع الخبراء والوكالات المعنية أو من خلال دراسة المؤشرات المتفق عليها على مستوى العالم. في كلتا الحالتين قد تتطلب عملية التدقيق القيام بعملية جمع البيانات أو استخلاصها من السجلات الإدارية المتوفرة، أو ربما يتطلب الأمر الاطلاع على البيانات المتوفرة لدى مكاتب الإحصاء الوطنية أو غيرها من البيانات الثانوية التي قد تكون مناسبة لعملية التحليل. لمزيد من التوضيح نورد لكم الأمثلة التالية:

وفيات الأمهات أثناء الولادة	الهدف 3.1	خفض نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة على مستوى العالم إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي بحلول عام 2030.
<p>المؤشر 3.1.1. نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة</p> <p>مصدر البيانات لإجراء عملية تدقيق حول الأهداف الوطنية المعنية بخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة، وفي حال اختيار مؤشر خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة، فستكون السجلات الإدارية الخاصة بالمستشفيات هي إحدى مصادر البيانات التي تفيد في تحديد معدل الوفيات. في الدول المتقدمة تشكل البيانات المستخلصة من الدراسات الاستقصائية (ولا سيما بيانات الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية) أكثر المصادر شيوعاً والتي تحتوي على بيانات تخص مسألة وفيات الأمهات أثناء الولادة.</p>		
تصنيف البيانات	<p>مستوى الدخل، ومكان الإقامة (مناطق حضرية أو ريفية)، مستوى التحصيل العلمي، والأصل العرقي، والأوضاع الإنسانية، ومناطق الصراع، واللاجئين، والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة.</p>	
الفقر	الهدف 1.1	<p>القضاء على الفقر المدقع لكافة الشعوب أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.</p>

المؤشر 1.1.1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنّفين بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي).

مصادر البيانات لإجراء عملية تدقيق حول القضاء على الفقر المدقع، وفي حال كان المؤشر هو معدل الفقر، فقد تتضمن عملية التدقيق جمع البيانات عن طريق الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الخاصة بمعدلات الدخل والانفاق والتي تم إجراؤها على عينة من السكان.

تصنيف البيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية المطلوبة هي تلك التي تقوم بتحديد مستوى الفقر لدى الأسر المعيشية والنشاط الاقتصادي لدى أعضاء تلك الأسر، ومن ثم تصنيف البيانات في هذا المؤشر بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي).

يمكن لمدقق الجهاز الرقابي استخدام البيانات البديلة في حال كانت المصادر الأولية غير متوفرة خلال عملية التدقيق وفي حال لم يكن هنالك مصادر أخرى يستند إليها لاستخراج بيانات صحيحة حول المؤشرات التي تم اختيارها، إذ تقدم البيانات البديلة قياساً تقديرياً لتلك الأهداف. يرجى الاطلاع على المثال الوارد أدناه:

المؤشر هو معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة، و مصادر البيانات الأولية التي	
تم تحديدها هي دراسة استقصائية للأسر المعيشية وسجلات المستشفيات، ففي	<b>وفيات الأمهات</b>
حال عدم توفر البيانات الأولية يمكن للمدقق استخدام الإحصائيات المنشورة في	<b>أثناء الولادة</b>
الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية الخاصة بنسبة المواليد والاستعانة	
بذوي الخبرة من الممارسين الصحيين كمصدر بديل للبيانات.	

عند استخدام البيانات كأحد أدلة التدقيق يجب على مدقق الجهاز الرقابي النظر في المسائل المتعلقة بجودة البيانات، ويشمل ذلك دقة البيانات وموثوقيتها ومدى شموليتها واكتمالها وحسن توقيتها. تشكل

البيانات التي يتم تحصيلها ونشرها عن طريق الوكالات الإحصائية نسبة كبيرة من المعلومات المتوفرة حول الحكومة، وعلى الرغم من أن تلك البيانات عادة ما تعد ملائمة للأغراض التي جُمعت من أجلها إلا أن مدقق الجهاز الرقابي قد يظل بحاجة لتقييم وتوثيق مدى ملائمتها للغرض من عملية التدقيق، وبذلك يعتبر الحكم المهني عاملاً رئيسياً في تحديد مدى ملائمة البيانات لاستخدامها في عملية التدقيق.

في حال وجود أي قيود أو شكوك حول الأدلة التي تم جمعها، فيجب على مدقق الجهاز الرقابي القيام بما يلي:

- البحث عن أدلة مستقلة ومساندة من مصادر أخرى.
- التعديل على أسئلة التدقيق أو نطاق التدقيق بحيث تتنفي الحاجة لاستخدام تلك الأدلة التي تثير القلق.
- تقديم النتائج والاستنتاجات بطريقة تجعل من تلك الأدلة كافية ومناسبة.
- تحديد ما إذا كان سيقوم بالإبلاغ عن تلك القيود والشكوك كإحدى نتائج عملية التدقيق، بما في ذلك أي أوجه قصور رئيسية مرتبطة بالرقابة الداخلية.

يمكن لمدقق الجهاز الرقابي استخدام العديد من الوسائل المتاحة لجمع الأدلة، ومنها على سبيل المثال: المقابلات، ومجموعات التركيز، والدراسات الاستقصائية، واستعراض الوثائق، والملاحظة، وعمليات المعاينة الفعلية. ولكي يتمكن مدقق الجهاز الرقابي من التقرير بشأن استخدام أي من تلك الوسائل، فعليه أن ينظر فيما إذا كانت تلك الوسيلة ملائمة وتتناسب مع قدرة فريق التدقيق ومقدار توفر المصادر اللازمة.

فيما يتعلق بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، يمكن لفريق التدقيق خلال مرحلة جمع البيانات والأدلة أن يقوموا بالتواصل مع الضحايا (يمكنهم اختيار فئة معينة من النساء كالمستضعفات من الشعوب الأصلية مثلاً). على الرغم من أن المقابلات الشخصية المباشرة مع الضحايا يمكن أن تكون مجدية إلا أنها قد تشعرهم بعدم الارتياح، وفي المقابل قد لا تتمكن الاستبيانات الاستقصائية من الكشف عن القضايا بشكل مجمل. وبعد النظر في سلبيات وإيجابيات كلتا الوسيلتين يمكن لمدقق الجهاز الرقابي أن ينظر في الضمانات التي تكفلها مختلف الأساليب المتاحة لجمع البيانات وأن يستخدم أساليب المعاينة للحصول على إجابات واقعية.

قد تكون **مجموعات التركيز** وسيلة مناسبة للاستطلاع بشأن المواضيع المتشعبة مثل أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن أن تساعد هذه الوسيلة في فحص نتائج التدقيق الأولية وذلك من خلال عقد المقارنة فيما بين الآراء أو التعقيبات التي يتم تحصيلها، كما يمكن لمدقق الجهاز الرقابي أن يجري مقابلة مع مجموعة من الأطراف ذات العلاقة ومن ثم يقوم بجمع المعلومات حول آرائهم أو خبراتهم فيما يخص موضوع أو سؤال التدقيق، إلا أن التعقيبات التي يفيد بها الخبراء لا يُعتمد بها كنتائج للتدقيق بل تعتبر معلومات ينبغي استخدامها للتأكيد في مرحلة لاحقة. يمكننا استيضاح ذلك من خلال "النموذج البرتقالي":

يمكن تنظيم مجموعات التركيز مع الموظفين العاملين على تنفيذ السياسات أو البرامج المتعلقة بالأهداف المعنية بالقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة (على سبيل المثال: الشرطة، وموظفي الخدمة الاجتماعية، والإخصائيين النفسيين، والأطباء، والقضاة).

#### نصائح لإجراء الدراسات الاستقصائية

- ابدأ الاستبيان بالأسئلة السهلة.
- اكتب أسئلة واضحة ودقيقة ومحايدة.
- لا تتناول موضوعين في سؤال واحد.
- تجنب الأسئلة المبهمة.
- اسأل الأسئلة التي ستفيدك في عملية التحليل.
- تجنب الإكثار من الأسئلة ذات الإجابات المفتوحة.
- قدر الإمكان، اختبر أسئلتك مسبقاً مع بعض أعضاء المجموعة المستهدفة.

يمكن أن تكون الدراسات الاستقصائية وسيلة تفيد عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عندما يحتاج مدقق الجهاز الرقابي إلى جمع معلومات مفصلة ودقيقة من شريحة أكبر من الأطراف ذات العلاقة. وقد يكون من المفيد أيضاً إجراء دراسات استقصائية في حال وجود مكاتب عديدة تعمل ضمن منظمة ما أو منظمات مختلفة تشترك في تحقيق غاية معينة.

ونوصي بأن يضع مدقق الجهاز الرقابي توقعات واقعية بشأن أدلة التدقيق المطلوبة، بحيث يكون قادراً على جمعها خلال الفترة الزمنية المحددة لعملية التدقيق، كما

وينبغي على المدقق التأكد من أن تلك الأدلة تمثل الفئات المستضعفة من السكان وأن المعلومات قد تم تحصيلها من مختلف الأطراف ذات العلاقة، وفي بعض الأحيان بالاستعانة بأساليب المعاينة.<sup>33</sup>

<sup>33</sup> لمزيد من التفاصيل حول أساليب جمع أدلة التدقيق وتحليلها، يرجى الاطلاع على دليل مبادرة انتوساي للتنمية الخاص بتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة بتدقيق الأداء.

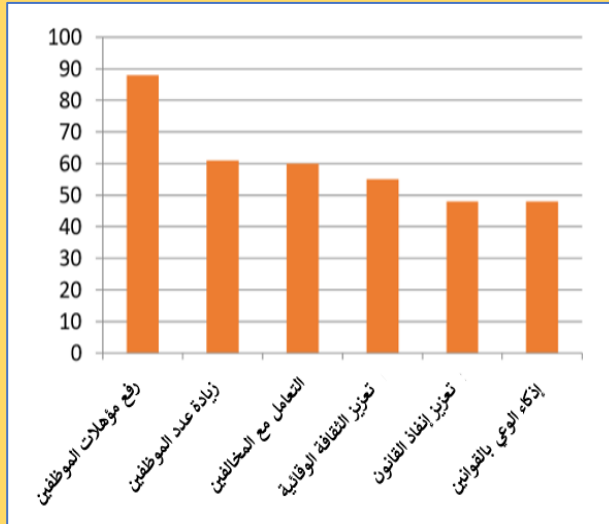


#### 6.4 تحليل أدلة التدقيق الخاصة بتطورات تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً

تعتبر عملية تحليل أدلة التدقيق إحدى المراحل الرئيسية في عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولذا يمكن لمدقق الجهاز الرقابي الاستعانة بالعديد من الأساليب الكمية والنوعية في إجراء تلك التحليلات. تتطوي أساليب **التحليل الكمي** على تحليل البيانات الكمية كالأرقام والإحصائيات، وتتراوح أساليب التحليل هذه من أساليب بسيطة تتطوي على عمليات حسابية بسيطة لقياس المعدلات أو النسب إلى أساليب أخرى أكثر تعقيداً قد تشمل إعداد نماذج إحصائية أكثر تعقيداً. في عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يساعد التحليل الكمي في الكشف عن أنماط واتجاهات وعلاقات مهمة فيما بين البيانات، كما ويمكن عن طريقه تحديد الجوانب التي تستدعي الاهتمام أو التحسين.

أما **التحليل النوعي** فهو يتضمن مجموعة واسعة من أساليب تنظيم ومقارنة وتجميع ووصف المعلومات التي تدعم التفكير المنطقي وتؤيد الحجج ذات الصلة بالأدلة، وغالباً ما يقوم المدققون بإجراء التحليلات النوعية على الأدلة التي يتم استخلاصها من المقابلات والوثائق ومن خلال الأسئلة المفتوحة المطروحة في الدراسات الاستقصائية. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم **التحليل الإحصائي** في الكشف عن الأنماط والاتجاهات الواردة في البيانات، وغالباً ما تُستخدم الإحصاءات الوصفية لفهم عمليات التوزيع في البيانات وتلخيصها ووصفها بطريقة مجدية، كاستخدامها في تحليل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأداء. في حين أن **تحليل المحتوى** هو وسيلة لتنظيم وتحليل البيانات النوعية المعقدة ومن ثم تحويلها إلى بيانات كمية، وذلك بهدف تصنيف البيانات بشكل منظم وتبسيطها لتركز في عدد محدود من الموضوعات أو فئات المحتوى التي يمكن تلخيصها فيما بعد. ومن الأمثلة على البيانات النوعية التي يمكن استخدامها في عمليات تحليل المحتوى: الوثائق المتعلقة بسياسات الوكالات، ونصوص المقابلات، والمقالات الصحفية، ونصوص مجموعات التركيز، وملفات الشكاوى، والتقارير، والإجابات الواردة على أسئلة الدراسات الاستقصائية المفتوحة. يمكن لمدقق الجهاز الرقابي الاستفادة من منهجية تحليل المحتوى في حال كانت لديه مجموعة كبيرة من البيانات الأولية التي يجب تحويلها إلى أدلة يمكن استخدامها لتدعيم الرأي، ومنها على سبيل المثال إجابات الدراسات الاستقصائية المفتوحة. لمزيد من الاستيضاح قمنا بتطبيق تحليل المحتوى على "النموذج البرنقالي" وفقاً لما يلي:

## التحليل الذي تم استخدامه في عملية التدقيق على مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة هو تحليل محتوى حول الإجراءات المتخذة لمكافحة العنف ضد النساء



قام المدققون بجمع إجابات دراسة استقصائية تم توزيعها على 340 من مقدمي الدعم لضحايا العنف من النساء، ومنهم ضباط شرطة، وأخصائيين نفسيين، وأخصائيين اجتماعيين، وكان السؤال الأخير في الدراسة الاستقصائية هو: "في رأيك، ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الخدمات المقدمة لضحايا العنف من النساء والحد من هذا النوع من العنف في بلادنا؟"، وقد قام فريق التدقيق بإجراء تحليل محتوى على إجابات الدراسة الاستقصائية ومن ثم تصنيف تلك الردود إلى فئات. يمثل المخطط التوضيحي التالي الفئات الست الأكثر شيوعاً في إجابات الدراسة الاستقصائية.

### 7.4 صياغة نتائج التدقيق

تتلخص عملية صياغة نتائج التدقيق في تحديد الفارق فيما بين "ما ينبغي أن يكون" و "الوضع الفعلي" مع توضيح السبب وراء هذا الفارق والأثر حيثما وجد، وفي صياغة نتائج التدقيق يجب على مدقق الجهاز الرقابي أن يوضح ما هي المعايير وما هي الأدلة وعمليات التحليل المتبعة، وما هي

**الأدلة والتحليلات**  
ما تم دراسته والسبب وراء ذلك.  
- مدى ونطاق التقييم

**المعايير**  
الأساس الذي تم الاستناد إليه لقياس الوضع الفعلي.  
- متطلبات الأداء أو الممارسات الاعتيادية، أو المعايير التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدقق.

**التأثيرات**  
المقصود من النتيجة وتأثيرها على كل جهة من الجهات، مع بيان أهميتها.

**الوضع الفعلي وأسبابه**  
ما هو الوضع الفعلي وأسبابه، مع توضيح مصدر الأدلة ومداها.

الحالة الفعلية وأسبابها والآثار التي خلفتها. وبعد تقييم الحالة تأتي مرحلة تحليل وتحديد أسباب أي انحرافات عن المعايير والتي قد تسفر عن تقديم توصية بشأنها، وفي بعض الأحيان قد يكون عدم توفر معلومات كافية حول هدف/أهداف التدقيق أو أسئلته هي نتيجة بحد ذاتها، فعلى سبيل المثال قد يجد مدقق الجهاز الرقابي عدم وجود أطر بيانات أو مجموعة من المؤشرات أو بيانات مصنفة لقياس الأهداف المتفق عليها

وطنياً، إذا كان تقييم المعايير والشروط يستوفي أو يفوق المعايير، حينئذ يعتبر ذلك نتائج تدقيق أيضاً. على سبيل المثال، قد يعثر المدقق على إنجازات إيجابية حول بعض المؤشرات الخاصة بالأهداف المتفق عليها وطنياً. عند وضع نتائج التدقيق، يجب على المدقق وضع نتائج إيجابية أيضاً. ويستطيع المدقق استخدام مصفوفة نتائج التدقيق لصياغة وتوثيق نتائج التدقيق في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يبين الجدول أدناه شكل مصفوفة نتائج التدقيق:

النتائج					الممارسات الجيدة	التوصيات
الحالة المكتشفة	المعايير	الأدلة والتحليلات	الأسباب	التأثيرات		

تم وضع رسم توضيحي برتقالي لمصفوفة نتائج التدقيق في الملحق رقم 3.

من خلال مصفوفة نتائج التدقيق، ينتقل المدقق إلى كتابة نتائج التدقيق. ويقوم بعرض النتائج الأساسية بعبارات مبسطة يستطيع الشخص العادي فهم أهميتها. كما يستطيع المدقق استخدام تقنية "حفلات العشاء" لتنظيم أدلة التدقيق في سلسلة من العبارات التي يمكن فهمها بسهولة من قبل ضيف وهمي في حفلة عشاء.

#### 8.4 تقديم نتائج أهداف التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن استنتاج أهداف التدقيق هو الخطوة الأخيرة عند إجراء التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووفقاً للتعريف، ينتهي التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الآتي:

- النقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المنقق عليها وطنياً؛
- مدى احتمالية تحقيق الأهداف بناء على الاتجاهات الحالية؛
- مدى ملاءمة الأهداف الوطنية بالمقارنة مع غايات أهداف التنمية المستدامة المماثلة؛

#### نصيحة عملية

- تأكد إن كانت استنتاجات التدقيق:
  - توفر فهما واضحاً وموجزاً لمعظم النتائج البارزة والدروس المستفادة؟
  - تعكس معايير التدقيق؟
  - تسمح للقياس متى ما كان ذلك ممكناً؟
  - تعكس التغيرات بمرور الزمن؟
  - توفر توازناً في الأسلوب وتعكس نتائج التدقيق بأمانة؟
- مدى التجانس والتكامل في تنفيذ السياسات؛
- عدم تخلف أحد عن الركب؛
- إشراك الأطراف ذوي العلاقة المتعددين.

يتضمن إطار العمل لأهداف التدقيق وأهدافه الفرعية المقترحة من قبلنا في الفصل السابق، أسئلة التدقيق والأسئلة الفرعية المتعلقة بهذه الاستنتاجات. عند الوصول لهذه الاستنتاجات، يمكن لمدقق الجهاز الرقابي أن يستنتج إطار العمل القانوني والخاص بالسياسة، والترتيبات المؤسسية، والتخطيط وإعداد الموازنة، وتنفيذ الأعمال لتحقيق الأهداف، وتحديد مدى تحقيق الأهداف.

يستطيع مدقق الجهاز الرقابي أن يستنتج احتمالية تحقيق الأهداف من خلال مقارنة البيانات الأساسية والبيانات أثناء وقت التدقيق على المؤشرات المربوطة بالأهداف وحساب نسبة التغيير في المعدل السنوي. تسمح هذه الطريقة بوضع تنبؤ مبسط مستند إلى افتراض نسبة ثابتة للتغيير. إذا كانت هنالك عدة نقاط للبيانات متاحة بين البيانات الأساسية وبيانات سنة التدقيق، فيمكن في تلك الحالة إجراء تحليل اتجاهات أكثر تعقيداً، ويكون التنبؤ مبنيًا على ذلك التحليل. بالإضافة إلى ذلك التحليل، فإن النتائج المتعلقة بأنظمة الحكومة، والعمليات، وتقسيم الأدوار والمسؤوليات لتحقيق الأهداف، والتغطية الخاصة بمبادئ أهداف التنمية المستدامة، ستشكل جزءاً من الاستنتاجات والتوصيات.

وكما هو الحال في نتائج التدقيق، فإنه من المهم أن يتوصل مدقق الجهاز الرقابي إلى استنتاجات تدقيق متوازنة.

#### 9.4 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- ✓ هل حصل الفريق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لإثبات النتائج؟
- ✓ هل توصل الفريق للاستنتاجات استجابة إلى أهداف وأسئلة التدقيق؟
- ✓ هل أصدر الفريق التوصيات عندما يكون ذلك مناسباً ومسموحاً به بموجب اختصاصات الجهاز الأعلى للرقابة؟
- ✓ هل قام الفريق بتحليل المعلومات المجمعّة وتأكّد أن نتائج التدقيق تم وضعها في منظورها الصحيح وترد على أهداف وأسئلة التدقيق؟
- ✓ هل قام الفريق بإعادة صياغة أهداف وأسئلة التدقيق حسب الحاجة؟

- ✓ هل قام فريق التدقيق بالاشتراك مع الجهات الخاضعة للتدقيق والأطراف ذات العلاقة الأخرى طوال مرحلة إجراء التدقيق وقام بتوثيق مخرجات المشاركات؟
- ✓ هل طبق الفريق مبادئ وقواعد الرأي المهني عند إجراء التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ؟SDGs
- ✓ هل امتثل الفريق لقواعد السلوك المهني للجهاز الأعلى للرقابة ومتطلبات الاستقلالية عند إجراء التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل كان الفريق يملك المهارات المطلوبة لإجراء التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ؟SDGs
- ✓ هل تم الإشراف على الفريق بشكل مناسب أثناء إجراءاته لتدقيق التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل يوجد مستندات مناسبة فيما يتعلق بأدلة التدقيق المجمعة، وتحليل أدلة التدقيق، ووضع نتائج التدقيق، ووضع استنتاجات التدقيق؟

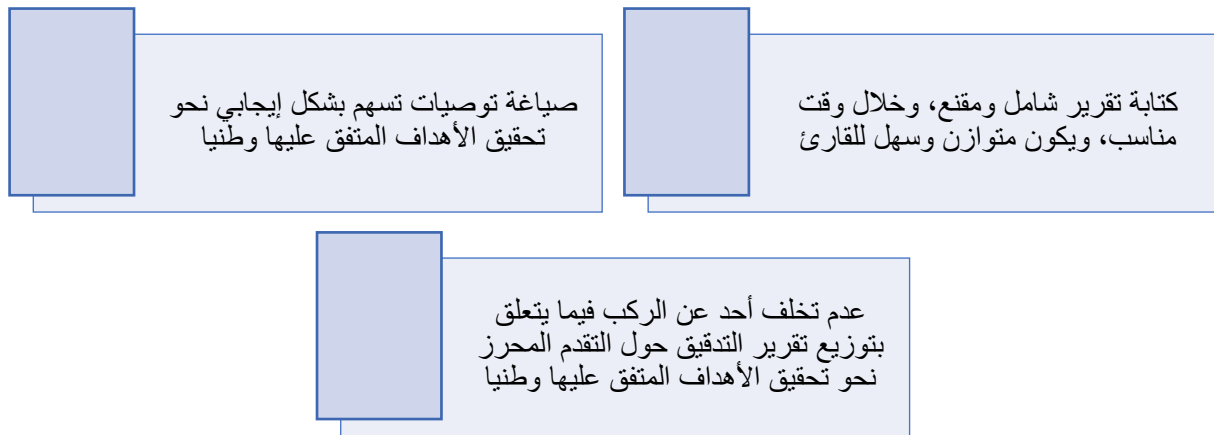
#### 10.4 تسليط الضوء على أثر التدقيق

يستطيع مدقق الجهاز الرقابي أن يقوم بطرح الأسئلة التالية المتعلقة بأثر التدقيق أثناء قيامه بالتدقيق:

- هل ستقود استنتاجات التدقيق إلى الأثر المطلوب من التدقيق؟
- هل مشاركة الأطراف ذات العلاقة المتعددين خلال هذه المرحلة ستقوم بتسهيل الوصول إلى أثر التدقيق المستهدف؟
- هل تعكس استنتاجات التدقيق بشكل مناسب آراء وحالة المجموعات المستضعفة المتأثرة بتنفيذ الأهداف المختارة؟

## الفصل الخامس: إعداد تقرير حول نتائج التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

في الفصل السابق، انتهينا عند كيفية استنتاج أهداف التدقيق فيما يخص التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في هذا الفصل، سنلقي نظرة على كيفية إعداد التقارير لنتائج التدقيق. تتضمن مرحلة إعداد التقارير التالي:<sup>34</sup>



### 1.5 كيفية صياغة توصيات ذات أثر

توفر التوصيات - إذا كانت مناسبة ويسمح بها تكليف الجهاز الأعلى للرقابة - ملاحظات بناءة للمساهمة في معالجة نقاط الضعف أو المشكلات التي يحددها التدقيق. فعند صياغة توصيات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على المدقق التأكد من التالي:

- أن التوصيات لا تتعدى على مسؤوليات الإدارة.
- أنها تعالج أسباب نقاط الضعف المحددة.
- أنها واضحة فيما يتعلق بمن تم توجيه التوصيات إليه، وما هي المقترحات بالتحديد.<sup>35</sup>

<sup>34</sup> ISSAI 300، صفحة 19

<sup>35</sup> ISSAI 300، صفحة 16

تستخدم بعض الأجهزة العليا للرقابة عملية صياغة التوصيات كجزء من العملية التي تسبق إعداد نتائج التدقيق.

ونقدم فيما يلي بعض النصائح العملية التي يستطيع المدقق استخدامها عند صياغة التوصيات:

نصائح عملية لصياغة التوصيات	الاطلاع على تقارير ومنشورات أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال تقارير المراجعة الوطنية التطوعية وذلك لتوضيح الممارسات الجيدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
استشارة الخبراء، والأطراف ذات العلاقة، والجهات الخاضعة للتدقيق	
الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والموارد المطلوبة لإجراء العمل	
أخذ السياق الوطني بعين الاعتبار	
كتابة توصيات بصورة ذكية (محددة، خلال وقت مناسب، منسوبة، ذات علاقة، ومحددة بوقت)	

من أجل استخدام رسم توضيحي برتقالي:

يوصي الجهاز الأعلى للرقابة أن يمتد التنسيق الموجود بين الشرطة، والسلطة القضائية، والمراكز والذين يوفر خدمات لضحايا العنف المنزلي، ليشمل التنسيق بين خدمات المستشفيات ووكالات الحكومة التي تقوم بالتنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

## 2.5 كيفية صياغة تقرير تدقيق شامل ومقنع، وسهل القراءة ومتوازن خلال فترة زمنية مناسبة

يستطيع المدقق كتابة تقرير تدقيق شامل من خلال ضمان أن التقرير يغطي استنتاجات التدقيق بكل النقاط الأساسية لأهداف التدقيق الخاص بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكما تم التوصية به في الفصول السابقة، فإن النقاط الأساسية لاستنتاجات التدقيق تتعلق بالتالي:

- مدى الانسجام والتوافق الأفقي والعامودي في جهود الحكومة لتنفيذ مجموعة من السياسات التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً،
- التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية، واحتمالية تحقيق الأهداف ، ومدى ملائمة الأهداف الوطنية بالمقارنة مع غاية هدف التنمية المستدامة،
- مدى قيام الحكومة بتعميم مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" في تنفيذ الأهداف الوطنية،
- مقدار مشاركة الأطراف ذات العلاقة المتعددين في تحقيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

ويكون تقرير التدقيق **المقنع** مبنيًا بصورة منطقية ويعطي علاقة واضحة بين أهداف التدقيق، والمعايير، والنتائج، والاستنتاجات والتوصيات، بحيث يتناول جميع الحجج/البراهين المتعلقة به. تتوفر كمية كبيرة من المطبوعات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتميز تقرير التدقيق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن أية منشورات أخرى بعدة أمور تتمثل في الإجراءات المتبعة للوصول إلى استنتاجات التدقيق، ووجود أدلة مناسبة وكافية، والمنظور الخارجي المستقل لإعداد التقرير حول الموضوع قيد التدقيق.

يُتيح إصدار تقرير التدقيق على أهداف التنمية المستدامة خلال **وقت مناسب**، للإدارة، والحكومة، والمسؤولين التشريعيين، وأي أطراف أخرى، استخدام المعلومات الموجودة في التقرير بطريقة تعزز من أثر التدقيق.<sup>36</sup> يمكن للجهاز الأعلى للرقابة استخدام مختلف الاعتبارات عند اختيار توقيت التقرير. فربما يود الجهاز الأعلى للرقابة إصدار التقرير بينما تكون هناك رؤية واضحة للأهداف الوطنية التي يتم إعداد التقرير عنها. كما يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الأخذ بعين الاعتبار توقيت تقرير المراجعة الوطنية التطوعية الخاص بالدولة وإصدار تقريره بطريقة تجعل استنتاجات التدقيق تؤثر بصورة إيجابية على عملية إعداد الحكومة لتقرير المراجعة الوطنية التطوعية. ففي حالة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قد يستفيد توقيت التوزيع من التعميمات التي تصدرها الهيئات الدولية عالية المستوى والتي تقود جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة إلى الأمام، مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة.<sup>37</sup>

<sup>36</sup> شراكة الميزانية الدولية 2018، تقرير مسح الميزانية المفتوحة 2017، واشنطن دي سي  
<sup>37</sup> Montero, A. G. & Le Blanc, D (2019). دور التدقيق الخارجي في تحسين الشفافية والمساءلة لأهداف التنمية المستدامة. ورقة عمل DESA رقم 157، ص 13



عندما نأخذ بعين الاعتبار الجمهور الواسع والمتنوع الذي يستفيد من التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن صياغة التقرير بطريقة تكون **سهلة للقارئ** تحمل معها أهمية كبيرة جداً.<sup>38</sup> وتستخدم بعض الأجهزة العليا للرقابة أدلة إرشادية عند كتابة التقارير ويكون لديها خبراء في التواصل لتحرير ومراجعة التقارير. ويستطيع المدققون أيضاً الاستفادة من بعض الأدوات مثل "مؤشر القابلية للقراءة". قامت مؤسسة التدقيق والمسائلة الكندية بتوفير نصائح عملية لكتابة تقارير سهلة القراءة.<sup>39</sup>

### نصائح لكتابة تقارير سهلة القراءة



(مؤسسة التدقيق والمسائلة الكندية، برنامج كتابة التقارير الفعالة)

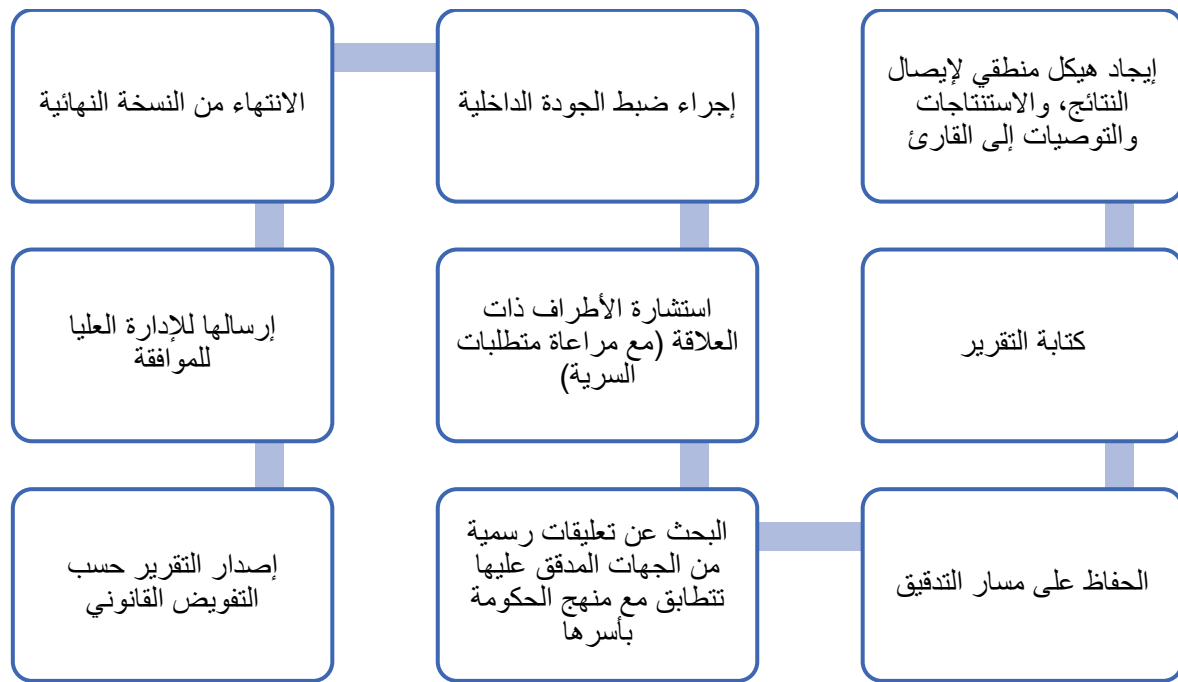
إن المعيار الأخير والأهم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو كتابة **تقرير متوازن**. فعند كتابة التقرير، يجب على المدقق ذكر ما الذي أحسنت الحكومة عمله في جهودها لتنفيذ الأهداف الوطنية، وما الذي يحتاج إلى تطوير. فمن أجل كتابة تقرير متوازن، يجب على المدقق التأكد من أنه وضع استنتاجات تدقيق متوازنة حول أهداف التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إذ يضيف التقرير المتوازن حول التدقيق على

<sup>38</sup> إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة انتوساي للتنمية 2017، تقرير اجتماع قيادة الجهاز الأعلى للرقابة مع الأطراف ذات العلاقة، نيويورك، 20-21 يوليو، إدارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية (<http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/Report%20IDI%20Meeting%20Final%20PADM%20IDI%2006%2009%202017.docx.pdf>)

<sup>39</sup> مؤسسة التدقيق والمسائلة الكندية، برنامج كتابة التقارير الفعالة

أهداف التنمية المستدامة، قيمة، لأنه يشجع الحكومة على الاستمرار بعمل الأمور التي تم عملها بشكل جيد، ويقوم بتزويد المعلومات لإدارات الحكومة الأخرى حول الأمور التي يمكن عملها لتنفيذ الأهداف الوطنية التي هي مسؤولة عنها.

الشكل التالي يبين العملية التي يمكن للمدقق اتباعها لكتابة تقرير التدقيق على أهداف التنمية المستدامة:

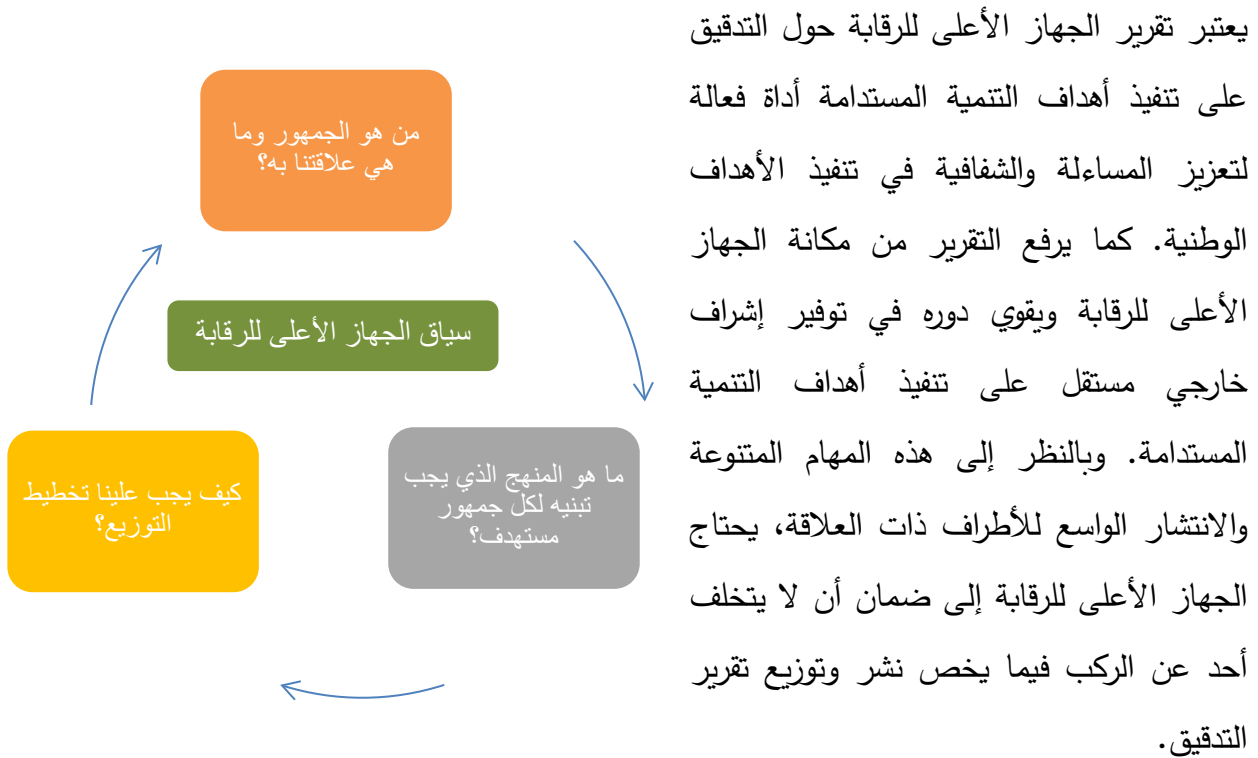


عند اتباع هذه العملية للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قد يواجه المدقق صعوبة في طلب الإفادات الرسمية من عدة جهات ووكالات حكومية. وقد تزداد الصعوبة عندما لا يوجد تحديد واضح للأدوار أو ازدواجية في تقديم الخدمات. وعليه يتعين مراعاة إيجاد التوازن الصحيح بين شمولية الإفادات المطلوبة وبين حماية سرية المعلومات المحصلة.<sup>40</sup>

إن تقارير التدقيق غالباً ما تتضمن الإشارة إلى أطراف ثالثة والتي لا تكون ضمن نطاق التدقيق. في حالة التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، من المحتمل جداً حدوث هذا الأمر، وخاصة في منهج أصحاب

المصلحة المتعددين وهو الشائع والمسيطر في أنشطة منظمات المجتمع المدني. وإن إبلاغ الأطراف الثالثة وإشراكهم في التحقق من دقة واكتمال البيانات المتعلقة بهم يسمح للأجهزة العليا للرقابة التأكد من دقة وعدالة إعداد التقارير وتعزيز موضوعية التدقيق في نفس الوقت.<sup>41</sup>

### 3.5 عدم تخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بنشر تقرير التدقيق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أخذ ثلاثة أسئلة أساسية بعين الاعتبار فيما يخص مسألة توزيع تقرير التدقيق، كما هو موضح في الرسم التوضيحي على اليسار. إن تقرير التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لديه جمهور واسع ما بين الجهات الفاعلة في الدولة وغير الفاعلة فيها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويشمل الجمهور الجهات المكلفة بالحوكمة، والتشريع، واللجان التشريعية مثل لجنة الأعمال السياسية، والمواطنون، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام وجهات الأمم المتحدة، والخبراء والأكاديميون، والمنظمات المهنية، وشركاء التنمية، والمنظمات الدولية ... إلخ. ونوصي بأن يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة

<sup>41</sup> تدقيق الأداء لمبادرة انتوساي للتنمية دليل تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (نسخة 0)، ص 169

بعين الاعتبار تحليل الأطراف ذات العلاقة بالتدقيق ويحدد نطاق الأطراف ذات العلاقة التي يجب أن يصلها التقرير. ومن المهم أثناء إعداد هذه القائمة، التأكد أن المجموعات المستضعفة في الدولة قد تم أخذها بعين الاعتبار. وعند اختيار الطريقة التي سيتم استخدامها للجمهور ووسائل التواصل معهم، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة مراعاة اهتمامات وسياق الجمهور المستهدف. على سبيل المثال، بينما يمكن الوصول لبعض الفئات المستهدفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع، قد يتطلب آخرون قنوات تواصل أكثر رسمية. يجب على الجهاز الأعلى للرقابة مراعاة المجموعات المستضعفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يعيشون في مناطق نائية، والذين يواجهون صعوبات في التعلم ... إلخ.

#### 4.5 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: إعداد تقرير حول نتائج التدقيق على

##### تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

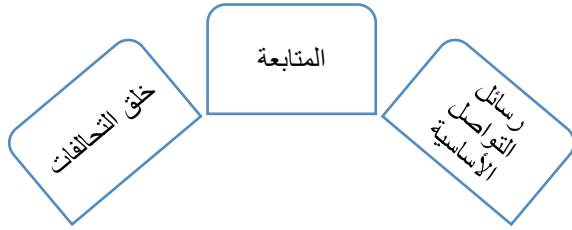
- ✓ هل تقرير التدقيق شامل ومقنع، وفي توقيت مناسب، وسهل القراءة ومتوازن؟
- ✓ هل قام الفريق (إن كان ذلك ضمن تكليف الجهاز الرقابي) بتوفير توصيات بناءة والتي من المحتمل أن تساهم بشكل كبير في معالجة نقاط الضعف والمشكلات التي حددها التدقيق؟
- ✓ هل إن تقرير التدقيق متاح على نطاق واسع وذلك حسب تفويض الجهاز الأعلى للرقابة؟
- ✓ هل قام الفريق بالاشتراك مع الجهات الخاضعة للتدقيق والأطراف ذوي العلاقة الآخرين طوال مرحلة إعداد التقرير؟
- ✓ هل طبق الفريق مبادئ وقواعد الرأي المهني عند إجراء التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل امتثل الفريق لقواعد أخلاقيات المهنة ومتطلبات الاستقلالية التابعة للجهاز الأعلى للرقابة عند القيام بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل كان الفريق يملك المهارات المطلوبة لإجراء التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل تم الإشراف على الفريق بشكل مناسب أثناء إجراءاته لتدقيق التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل يوجد مستندات كافية فيما يتعلق بمحتوى التقرير، والطريقة التي تمت بواسطتها وضع التوصيات، والقرارات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بنشر وتوزيع التقرير؟

### 5.5 تسليط الضوء على أثر التدقيق

يستطيع المدقق طرح الأسئلة التالية المتعلقة بالأثر أثناء إعداد التقرير حول التدقيق

- هل ستساهم توصيات التقرير بشكل إيجابي على أثر التدقيق؟
- هل ستؤثر توصيات التقرير بشكل إيجابي على وضع المجموعات المستضعفة؟
- هل التقرير متاح لكل الأطراف ذات العلاقة الأساسيين، ومن ضمنهم المجموعات المستضعفة؟

## الفصل السادس: متابعة التدقيق وأثره على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



من أجل المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنه ليس من الضروري فقط أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإجراء عمليات تدقيق عالية الجودة، وإنما أن يحدث التدقيق الأثر المراد منه هو أمر بنفس القدر من الأهمية. ومن خلال الفصول السابقة، قمنا بتسليط الضوء على أثر التدقيق في المراحل المختلفة من

التدقيق. وبفعل ذلك، قمنا بالتأكيد على أن أثر التدقيق ليس أمراً يتم التفكير به بعد الانتهاء من إعداد التقرير، بل إنه أمر يجب تخطيطه وتفعيله طوال عملية التدقيق. في هذا الفصل، سنبين بعض الأعمال المعنية بأثر التدقيق التي يجب أن تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة بعد إصدار تقرير التدقيق. وعند بيان كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تحسين أثر التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في هذه المرحلة، سنأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أعمال.

### 1.6 متابعة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يشير مفهوم متابعة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى عملية فحص المدققين للإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الأطراف المسؤولة وذلك بناء على نتائج التدقيق. وتعزز عملية متابعة التدقيق أثر التدقيق، وتضع حجر الأساس من أجل تطوير أعمال التدقيق في المستقبل. ويستطيع الجهاز الأعلى للرقابة استخدام عدة طرق للقيام بمتابعة - حسب تفويضه - ممارسات التدقيق والقدرات. وتتضمن هذه الطرق اجتماعات مع إدارات الجهات الخاضعة للتدقيق، وطلب المعلومات كتابياً حول سير العملية في مراحل زمنية منتظمة، والاتصالات الهاتفية أو الزيارات الميدانية المحدودة، وجمع المعلومات عن طريق فرق التدقيق الأخرى أو تدقيق المتابعة.

في إطار التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تعتبر عملية متابعة التدقيق أمراً هاماً. فيجب على الجهاز الأعلى للرقابة إجراء متابعة للتدقيق وذلك ليس فقط من أجل التأكد من تطبيق التوصيات، وإنما للتأكد أيضاً من التقدم المحرز في تحقيق الغايات الوطنية في مراحل مختلفة من الزمن.

إذا كانت قدرات وتفويض الجهاز الأعلى للرقابة تسمح بذلك، فيمكن إرسال نموذج خطة العمل<sup>42</sup>



تشمل عملية المتابعة مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها حسب المؤشرات المحددة.

أثناء متابعة التقدم المحرز حول الأهداف الوطنية المتفق عليها، يجب على المدقق استخدام مصفوفات تصميم تدقيق مشابهة لضمان قابلية المقارنة مع نتائج المتابعة

إلى الجهات الخاضعة للتدقيق بعد إصدار تقرير التدقيق. ويتضمن النموذج معلومات حول التوصيات، والإجراءات الواجب اتخاذها، ومن هو المسؤول، والموعد النهائي لعمل الإجراءات، والفوائد المتوقعة (يجب تحديد الفوائد إن كان ذلك ممكناً).

بما أن التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتم إجراؤه بشكل عام من قبل فرق من قطاعات متعددة، والتي يتم تجميعها معاً فقط من أجل غرض التدقيق، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة تحديد الهيكل المناسب والأدوار، والمسؤوليات وطريقة المتابعة. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يملك وظيفة متابعة مركزية، والتي تقوم بجمع المعلومات بشكل منظم، وتقوم بتشكيل فرق تدقيق متعددة القطاعات وذلك لمتابعة التدقيق. كما يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة تعيين فرق مختصة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي تكون مسؤولة عن التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى متابعة التنفيذ.

ونوصي الأجهزة العليا للرقابة بأن تقوم بتضمين متابعة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ملف التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تقوم بإضافته إلى الخطة السنوية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة عند استحقاقها.

<sup>42</sup> من الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل

## 2.6 إيصال الرسائل الأساسية

ستحدث عملية إيصال الرسائل الأساسية الخاصة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فرقا كبيرا في خلق أثر التدقيق. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة استخدام مختلف المحافل والمنديات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل ذلك الغرض.

- على المستوى الوطني، يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة عقد المؤتمرات الصحفية، والمقابلات في وسائل الإعلام، والمؤتمرات، والحلقات النقاشية، والعروض المتنقلة، وتنظيم الفعاليات من قبل جهات مختصة، وتنظيم الفعاليات من قبل وكالات الأمم المتحدة في الدولة، وتنظيم الفعاليات من قبل منظمات المجتمع المدني في الدولة،... وجهات أخرى وذلك من أجل إيصال الرسائل الأساسية.
- أما على المستوى الإقليمي، يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة استخدام الفعاليات التي تنظمها الجهات الإقليمية لانتوساي، والمنديات الإقليمية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والفعاليات التي ينظمها شركاء التنمية ... والجهات الأخرى.
- على المستوى الدولي، يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة استخدام المنتدى السياسي رفيع المستوى، والاجتماعات التي تنظمها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والإنكوساي وفعاليات انتوساي الأخرى، والفعاليات التي تنظمها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، و منظمات المجتمع المدني الدولية،... والجهات الأخرى.
- بإمكان منصات وسائل التواصل الاجتماعي وبرامجها أن تكون أداة فعالة للأجهزة العليا للرقابة من أجل إيصال الرسائل الأساسية.

■ في جورجيا، توفر الرقابة على الموازنة عبر الإنترنت الخاصة بالحكومة معلومات حول أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى جميع أعمال التدقيق المتعلقة بها. ويستطيع المواطنون تقديم طلبات حول أهداف التنمية المستدامة والتي من الممكن مراعاتها في أعمال التدقيق المستقبلية.



- تخطط مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية لدول الباسيفيك PASAI لإطلاق استراتيجية للتواصل مخصصة لكل جهاز أعلى للرقابة والتي تقترح استخدام أدوات تواصل متعددة وذلك للوصول بشكل أفضل إلى فئة الشباب في المنطقة وإلى نطاق الأطراف ذات العلاقة الآخرين وذلك لتحسين استيعابهم وفهمهم لقيمة وأهمية عمل الجهاز الأعلى للرقابة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة.
- قامت لجنة المعلومات وتقنيات التواصل التابعة لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي OLACEFS بتطوير تطبيق إلكتروني - بمساعدة إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية- يسمح من خلاله البحث في جميع تقارير التدقيق من الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية عن غاية أو هدف معين من أهداف التنمية المستدامة.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة عدم تقييد مشاركتها مع الحكومة بالأمور التي تتعلق بتنفيذ التوصيات فقط، وإنما يجب عليهم المساهمة بشكل فعال في عمليات المراجعة الوطنية. على سبيل المثال، تستطيع الأجهزة العليا للرقابة توفير المدخلات أو المشاركة في إعداد المراجعة الوطنية التطوعية، أو الانضمام مع المبعوثين الرسميين إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لدى التدقيق على أهداف التنمية المستدامة أثر إيجابي من خلال مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في المتابعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة ومراجعة آلية جدول أعمال 2030، إما من خلال إبلاغ جلسات المنتدى السياسي رفيع المستوى<sup>43</sup> أو المنتديات الإقليمية للمراجعة (عن طريق لجان الأمم المتحدة الإقليمية).

### 3.6 خلق تحالف من الأطراف ذات العلاقة

لقد قمنا بتوصية تعميم إشراك الأطراف ذات العلاقة المتعددين طوال مرحلة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن مشاركة الأطراف ذات العلاقة وإيجاد تحالف من الأطراف ذات العلاقة بنفس طريقة التفكير هو أمر بنفس الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية في هذه المرحلة من التدقيق. إن تحليل الأطراف ذات العلاقة وتحليل مصفوفة توزيع المسؤوليات اللذين يتم إجراؤهما من قبل المدقق خلال المراحل السابقة من التدقيق سيكونان مفيدتين في تحديد كيفية المشاركة مع الأطراف ذات العلاقة المختلفين. ويستطيع

<sup>43</sup> "دليل إعداد المراجعات الوطنية التطوعية - نسخة 2019، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المدقق الاستمرار في البناء على العلاقات التي تم تطويرها خلال المراحل السابقة من التدقيق. فإن إشراك الأطراف ذات العلاقة طوال عملية التدقيق سيكون قد خلق إحساساً قوياً بملكية العمل الذي قام به الجهاز الأعلى للرقابة وكذلك التوصيات. يمكن للحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، والسلطة التشريعية، ولجان السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين، والأكاديميين، والمنظمات المهنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، وشركاء التنمية، والإعلام والخبراء، والقطاع الخاص، ومؤسسات وأقاليم انتوساي، أن تكون أطرافاً ذات علاقة من أجل المشاركة معهم. ويمكن للعلاقة أن تتراوح ما بين المشاركة لمرة واحدة فقط أو أن تكون شراكة استراتيجية. على سبيل المثال، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا بتعزيز شراكاته الاستراتيجية مع عدد متزايد من مراكز الأبحاث الجامعية من أجل توفير الدعم لفريق التدقيق على أهداف التنمية المستدامة.

#### 4.6 قائمة مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تقرير المتابعة حول نتائج التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- ✓ هل قام الجهاز الأعلى للرقابة بمتابعة نتائج وتوصيات التدقيق السابق الخاص بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل مناسب؟
- ✓ هل قام الجهاز الأعلى للرقابة بعمل تقرير إلى السلطة التشريعية - إذا كان ذلك ممكناً - حول الاستنتاجات والآثار الخاصة بكل الإجراءات التصحيحية؟
- ✓ هل قام المدقق بالتركيز على المتابعة فيما يخص قيام الجهات الخاضعة للتدقيق بمعالجة المشكلات وحل المواقف خلال فترة زمنية معقولة أم لا؟
- ✓ هل قام الفريق بالاشتراك مع الجهات الخاضعة للتدقيق والأطراف ذات العلاقة خلال مرحلة المتابعة؟
- ✓ هل طبق الفريق مبادئ وقواعد الرأي المهني خلال مرحلة المتابعة؟
- ✓ هل قام الفريق بالامتثال لأخلاقيات المهنة ومتطلبات الاستقلالية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة خلال مرحلة المتابعة؟
- ✓ هل كان الفريق يملك المهارات المطلوبة لمتابعة التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✓ هل تم الإشراف على الفريق بشكل مناسب أثناء مرحلة المتابعة؟

✓ هل يوجد مستندات كافية تتعلق بمرحلة متابعة التدقيق؟

## 5.6 تسليط الضوء على أثر التدقيق

يستطيع المدقق طرح الأسئلة التالية المتعلقة بأثر التدقيق خلال مرحلة المتابعة

- من هم الأطراف ذات العلاقة الذين يجب التركيز عليهم لخلق أكبر أثر للتدقيق؟
- كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة وضع آلية رقابة فعالة من أجل متابعة أثر التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة إيضاح وإعداد التقارير حول مساهمته الإيجابية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة التركيز على الجنس والشمولية عند إعداد التقارير حول أثر التدقيق؟



# نموذج مبادرة الإنتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة ISAM

الملاحق 1 – 4

## الملحق رقم 1 – تحليل الأطراف ذات العلاقة

أولوية التدقيق	الاهتمامات	الدور	الطرف ذو العلاقة
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحصول على الرعاية والعلاج اللازم</li> <li>الشعور بالأمان</li> <li>العودة إلى الحياة الطبيعية</li> <li>عدم التعرض إلى العنف</li> <li>معرفة أن المجرم سيتم عقابه</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإبلاغ عن الاعتداءات الجسدية والنفسية والجنسية والأخلاقية والموروثة</li> <li>طلب الدعم والحماية (إن دعت الحاجة)</li> <li>الانتباه إلى الإجراءات التي تتعلق بمرتكب الجريمة</li> </ul>	الضحية / الناجي
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحصول على الرعاية والعلاج اللازم</li> <li>تغيير السلوك والتصرفات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>البحث عن المساعدة من أجل التوقف عن العنف</li> </ul>	مرتكب الذنب
متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحصول على الرعاية والعلاج اللازم</li> <li>الشعور بالأمان</li> <li>العودة إلى الحياة الطبيعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإبلاغ عن الاعتداءات الجسدية والنفسية والجنسية والأخلاقية والموروثة</li> </ul>	الأطفال / العائلة / المعالين
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنفيذ الأهداف الوطنية المتفق عليها والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنسيق ودمج السياسات التابعة لمختلف الوزارات / الإدارات</li> <li>وضع الخطط لتناول موضوع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة</li> <li>مراجعة وتنقيح تنفيذ السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة</li> <li>تقييم مدى جودة تنفيذ السياسات</li> <li>توفير المعلومات</li> <li>ضمان الشمولية في خطط التنفيذ وذلك من أجل "عدم تخلف أحد عن الركب"</li> </ul>	مركز الحكومة
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحد من العنف ضد المرأة في الدولة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>صياغة وتنسيق السياسات من أجل حماية المرأة وضحايا العنف ومنع حدوث ذلك</li> <li>إعداد خطة وطنية حول المساواة بين الجنسين</li> <li>تعزيز المساواة بين الجنسين</li> <li>وضع وتنفيذ حملات لزيادة الوعي حول العنف ضد المرأة</li> <li>بيان وتعزيز وتنفيذ مبادرات التعاون مع الجهات الوطنية والدولية، العامة والخاصة من أجل المساعدة في تنفيذ السياسات لصالح المرأة</li> </ul>	وزارة المرأة
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحد من العنف ضد المرأة في المنطقة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع الخطط حول المساواة بين الجنسين</li> <li>تعزيز المساواة بين الجنسين</li> <li>وضع وتنفيذ حملات لزيادة الوعي حول العنف ضد المرأة</li> </ul>	المؤسسات الحكومية الإقليمية/المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي

أولوية التدقيق	الاهتمامات	الدور	الطرف ذو العلاقة
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>التأكد من حصول ضحايا العنف المنزلي على كل الدعم اللازم من أجل استعادة صحتهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع القوانين والإرشادات والبروتوكولات لرعاية ضحايا العنف المنزلي</li> <li>توفير فرق متعددة الاختصاصات (ممرضات، أطباء، أطباء نفسيين، أخصائيين اجتماعيين) لرعاية ضحايا العنف المنزلي</li> <li>منع الأمراض المنقولة بوساطة الاتصال الجنسي عن ضحايا العنف المنزلي</li> <li>توفير خدمات الإجهاض القانوني لحالات العنف المنزلي</li> <li>دعم المنظمات المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي فنيا وماليا</li> </ul>	وزارة الصحة
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير الخدمات الجيدة للمتضررين من العنف المنزلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع السياسات والخطط لتوفير الخدمات الضرورية للمتضررين من العنف المنزلي (الضحايا، المذنبون، العائلات)</li> <li>تنسيق تنفيذ السياسات والخطط بين المؤسسات المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي (مراكز الشرطة، النظام القانوني، القضاة، المدعي العام، المحامون)</li> </ul>	وزارة العدل
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>أنشطة تعليمية ناجحة للحد من العنف المنزلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز الحملات التعليمية لزيادة الوعي ضد العنف المنزلي</li> <li>مراجعة مناهج المدارس للتأكد من خلوها من الصور النمطية للجنسين</li> <li>عمل برامج لتطوير قدرات المعلمين والمختصين الآخرين المسؤولين عن التعليم والتي تركز على المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف المنزلي</li> </ul>	وزارة التربية
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضمان رعاية الضحايا وعائلاتهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع السياسات والخطط لتوفير الخدمات الضرورية للمتضررين من العنف المنزلي (الضحايا، المذنبون، العائلات)</li> <li>دعم المنظمات المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي فنيا وماليا</li> <li>تنسيق تنفيذ السياسات والخطط بين المؤسسات المسؤولة عن توفير الخدمات للمتضررين من العنف المنزلي</li> </ul>	وزارة الشؤون الاجتماعية
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير خدمات جيدة للضحايا</li> <li>المساهمة في القضاء على العنف المنزلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير حماية الشرطة للضحايا، إن دعت الحاجة</li> <li>نقل الضحية إلى المستشفى، إن دعت الحاجة</li> <li>إحالة الضحية إلى المدعي العام، إن كانت تريد رفع دعوى ضد الجاني</li> <li>طلب تدابير حماية من القاضي، إن دعت الحاجة</li> </ul>	الشرطة
عالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير معلومات إحصائية ذات جودة وموثوقية عالية عن ظاهرة العنف المنزلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير والاحتفاظ بنظام بيانات لجمع وتحليل البيانات حول العنف المنزلي</li> <li>استقبال وتجميع البيانات المستلمة من الولايات والبلديات حول العنف المنزلي</li> <li>تقييم نزاهة البيانات المستلمة</li> <li>إعداد تقارير تحتوي على معلومات إحصائية حول العنف المنزلي</li> </ul>	مكتب الإحصائيات الوطنية

أولوية التدقيق	الاهتمامات	الدور	الطرف ذو العلاقة
متوسطة	• ضمان الرعاية والرفاهية لضحايا العنف المنزلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعبئة المجتمع حول قضية العنف المنزلي</li> <li>• المطالبة بالتدابير والإجراءات التي من شأنها تحسين الرعاية لضحايا العنف المنزلي وأولادهم</li> <li>• إعلام وتنقيف الضحايا حول حقوقهم</li> <li>• توفير المساعدة لضحايا العنف المنزلي ولأطفالهم فيما يخص التعليم والصحة الجسدية والنفسية، والتوظيف والسكن، والحصول على القضاء العادل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• منظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضاء على العنف المنزلي</li> </ul>
متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان حقوق المرأة</li> <li>• الحد من العنف ضد المرأة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعبئة الحكومات والمجتمعات حول قضية العنف المنزلي</li> <li>• المطالبة بالتدابير والإجراءات التي من شأنها تحسين الرعاية لضحايا العنف المنزلي وأولادهم</li> <li>• إعلام وتنقيف الضحايا حول حقوقهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• هيئات الأمم المتحدة</li> </ul>
عالية	• الحد من العنف ضد المرأة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء الدراسات والأبحاث حول ظاهرة العنف المنزلي</li> <li>• تزويد الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بمعلومات كافية حول العنف المنزلي</li> <li>• دعم الهيئات الحكومية في صياغة وتنفيذ السياسات حول القضاء على العنف المنزلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الخبراء</li> </ul>
متوسطة	• ضمان الرعاية والحماية لضحايا العنف المنزلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعبئة المجتمع حول قضية العنف المنزلي</li> <li>• المطالبة بالتدابير والإجراءات التي من شأنها تحسين الرعاية لضحايا العنف المنزلي وأولادهم</li> <li>• إعلام وتنقيف الضحايا حول حقوقهم</li> <li>• توفير المساعدة لضحايا العنف المنزلي ولأطفالهم فيما يخص التعليم والصحة الجسدية والنفسية، والتوظيف والسكن، والحصول على القضاء العادل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الجمعيات النسائية (الوطنية، المحافظات، البلدية، القروية)</li> </ul>
عالية	• ضمان الرعاية والحماية لضحايا العنف المنزلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• منح إجراءات الحماية</li> <li>• إعلام محامي الادعاء حول متطلبات إجراءات الحماية</li> <li>• الأمر بحبس المعتدي، إن دعت الحاجة</li> <li>• سحب الحضانة، إذا انطبق ذلك</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القضاة</li> </ul>
متوسطة	• ضمان الرعاية والحماية لضحايا العنف المنزلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• طلب حماية الشرطة لصالح ضحايا العنف المنزلي</li> <li>• طلب الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وأي خدمات أخرى لصالح ضحايا العنف المنزلي</li> <li>• الإشراف على المؤسسات العامة والخاصة التي توفر الخدمات الضرورية للمتضررين من العنف المنزلي (الضحايا، المعتدون، العائلات)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ممثلي الادعاء العام</li> </ul>
متوسطة	• السماح لضحايا العنف المنزلي الوصول للقضاء	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير الخدمات القانونية المحددة وذات الطابع الإنساني لضحايا العنف المنزلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المحامون</li> </ul>

## الملحق رقم 2 – مصفوفة تصميم عمليات التدقيق

موضوع التدقيق: القضاء على العنف المنزلي

هدف التدقيق: تقييم تنفيذ مجموعة السياسات التي تساهم في تحقيق القضاء على العنف المنزلي

سؤال التدقيق: 3. إلى أي مدى قامت الحكومة بتنفيذ الإجراءات التي تحقق القضاء على العنف المنزلي؟						
سؤال التدقيق الفرعي: 3.1 <sup>44</sup> هل يوجد تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين مؤسسات الحكومات والجهات على مختلف المستويات لتحقيق القضاء على العنف المنزلي؟						
المعايير ومصادرها <sup>45</sup>	المعلومات المطلوبة	مصادر المعلومات	إجراءات جمع البيانات	إجراءات تحليل البيانات	القيود	ما الذي يسمح به التحليل لكي نذكره
قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1، الفقرات 17.16، 17.15، 17.14، 17.17	1. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين مركز الحكومة <sup>46</sup> ، ووزارة المرأة <sup>47</sup> ، ووزارات الشؤون الاجتماعية، والعدل، والصحة والتعليم والمالية	ممثلي مركز الحكومة (1، 2، 3) محاضر اجتماعات مركز الحكومة (1، 2، 3)	مراجعة محاضر الاجتماعات (1، 2، 3) مقابلة ممثلي مركز الحكومة لوزارات المرأة، والشؤون الاجتماعية، والعدل والصحة، والتعليم والمالية (1، 2، 3، 4)	تحليل محتوى محاضر الاجتماعات (1، 2، 3) تحليل محتوى المقابلات (1 - 12)	صعوبة حجز المقابلات ومجموعات التركيز مع الأطراف ذات العلاقة (1 - 12)	حالة الانسجام الأفقي بين مؤسسات الحكومة المرتبطة بالقضاء على العنف المنزلي (1)
معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، المادة 3	2. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين وزارة المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في القضاء على العنف المنزلي	ممثلي وزارة المرأة (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) ممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية، والعدل، والصحة والتعليم والمالية (1، 2، 3)	مقابلة ممثلي المؤسسات الحكومية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي (4، 5، 6، 7، 8)	تحليل محتوى مجموعات التركيز (2، 4، 7، 8) تحليل كمي للاستبيانات (4، 5، 6، 7، 8)	معدل استجابة منخفض للاستبيانات (4، 5، 6، 7، 8)	حالة التفاعل بين جهات الحكومة الفيدرالية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضاء على العنف المنزلي (2)
لجنة مكانة المرأة (CSW) (60/2016/25)	3. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين وزارة المرأة والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي	ممثلي الجهات الحكومية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي (3، 4)	عمل مجموعات تركيز مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضاء على العنف المنزلي (2، 8)	تحليل كمي للاستبيانات (4، 5، 6، 7، 8)		حالة الانسجام العمودي بين المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف المنزلي (3)
ONU المرأة. 2014 تعميم منظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10	4. التنسيق والتعاون والتواصل بين الجهات المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي وبين مراكز الشرطة والمراكز الصحية، وجهات الرعاية الاجتماعية التي تعني بضحايا العنف	ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضاء على العنف المنزلي (2، 8) رئيس الشرطة المحلية (4، 5، 6)	مقابلة رئيس الشرطة المحلية (4، 5، 6)			حالة المشاركة للمؤسسات المعنية بالقضاء على العنف المنزلي على المستوى المحلي (4)

<sup>44</sup> يجب تطوير مصفوفة تصميم التدقيق لكل الأسئلة الفرعية ضمن سؤال التدقيق. يبين الرسم التوضيحي تطوير أحد الأسئلة الفرعية.

<sup>45</sup> مصدر المعايير المذكورة هنا هو عام. في التدقيق، يجب البحث عن المصادر المنطقية مع مراعاة البيئة، والبحث عن المعايير المناسبة لكل وضع.

<sup>46</sup> في دولكم، من الممكن أن تختلف هذه المؤسسة. يمكن أن تكون مركز الحكومة، أو الوكالة المركزية، الخ.

<sup>47</sup> في دولكم، من الممكن أن تختلف هذه المؤسسة. في الاسم، أو الألقاب أو مستوى تدرج القيادة في الحكومة. يمكن أن تكون وزارة، أو قسما في وزارة، أو تكون تحت مكتب رئيس الوزراء، الخ. على سبيل المثال، قد تكون: وزارة العائلة، سكرتارية سياسات المرأة، أو إدارة المساواة بين الجنسين.



نموذج مبادرة انتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)

<p>حالة التنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الشرطة والمراكز الصحية (5)</p> <p>حالة التنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الشرطة وممثلي الادعاء والقضاة (6)</p> <p>حالة التنسيق والتعاون والتواصل بين المراكز الصحية وهيئات الرعاية الاجتماعية التي تعتني بضحايا العنف المنزلي (7)</p> <p>حالة المشاركة بين الجهة المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي، وبين منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل في القضاء على العنف المنزلي (8)</p>			<p>مقابلة مديري المراكز الصحية (4، 5، 7)</p> <p>عمل مجموعة تركيز مع مديري هيئات الرعاية الاجتماعية (4، 7)</p> <p>مقابلة ممثلي الادعاء (4، 8)</p> <p>مقابلة القضاة (4، 8)</p> <p>مقابلة مديري المدارس (4)</p> <p>عمل استطلاع رأي لضباط الشرطة (4، 5، 6)</p> <p>عمل استطلاع رأي لمديري المراكز الصحية (4، 5، 7)</p> <p>عمل استبيان للقضاة (4، 8)</p>	<p>مديري المراكز الصحية (4، 5، 7)</p> <p>مديري هيئات الرعاية الاجتماعية (4، 7)</p> <p>مديري المدارس (4)</p> <p>ممثلي الادعاء (4، 8)</p> <p>القضاة (4، 8)</p>	<p>المنزلي، والمدارس، والادعاء العام والقضاة</p> <p>5. التنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الشرطة والمراكز الصحية</p> <p>6. التنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الشرطة، والادعاء العام، والقضاة</p> <p>7. التنسيق والتعاون والتواصل بين المراكز الصحية وجهات الرعاية الاجتماعية التي تعتني بضحايا العنف المنزلي</p> <p>8. التنسيق والتعاون والتواصل بين الجهات المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على القضاء على العنف المنزلي</p>	<p>خطة التنمية الوطنية</p> <p>خطط التنمية المحلية</p> <p>المقالات الأكاديمية حول التنسيق والتعاون والتوافق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة</p>
---	--	--	--	--	--	---

## الملحق رقم 3 – مصفوفة نتائج التدقيق

سؤال التدقيق 3: إلى أي مدى قامت الحكومة بتنفيذ الإجراءات التي تحقق القضاء على العنف المنزلي؟  
سؤال التدقيق الفرعي 1.3: "هل يوجد تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين مؤسسات الحكومات والجهات على مختلف المستويات لتحقيق القضاء على العنف المنزلي؟"

التوصيات	الممارسات الجيدة	النتائج				
		التأثيرات	الأسباب	الأدلة والتحليلات	المعايير <sup>48</sup>	الحالة المكتشفة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إلى مركز الحكومة: خلق الوعي ضمن الهيئات حول القضاء على العنف المنزلي، وحول أهمية التنسيق والتعاون (بين مركز الحكومة ووزارات المرأة والعدل والصحة)</li> <li>- إلى مركز الحكومة: حل قضية السلطة والتفويض بين الوزارات التي لديها درجة متساوية من المشاركة (مركز الحكومة ووزارات المرأة والعدل والصحة)</li> <li>- مركز الحكومة – بما أنه نقطة محورية – يجب أن يتسلم القيادة في القضايا الشاملة في الوزارات</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعمل الهيئات بمعزل عن بعضها البعض</li> <li>- وجود بعض الثغرات والتداخلات والانقسام والازدواجية في مجهودات الوكالات لمعالجة العنف المنزلي</li> <li>- لا تستطيع الوكالات استخدام مواردها بالشكل الأمثل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لم يقيم المسؤولون المعنيون في الهيئات/الوزارات المذكورة بتحليل الطبيعة الشاملة للقضية وهناك حاجة ملحة للتنسيق والتعاون بين هذه الهيئات.</li> <li>- لم يتم وضع ظاهرة العنف المنزلي موضع الأولوية بشكل كافٍ من قبل الوزارات المسؤولة.</li> <li>- لا تملك هذه الهيئات السلطة المناسبة لفرض، وفي بعض الحالات لتفويض السلطة، يخلق الروتين الإداري الذي يعيق التنسيق في مختلف الوزارات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المقابلات مع رئيس الوحدة المسؤولة عن العنف ضد المرأة في وزارة المرأة، وكذلك رئيس الوحدة المسؤولة عن صحة المرأة في وزارة الصحة تبين عدم وجود تنسيق بين وزارتي المرأة والصحة. مراجعة تقارير الوزارة ومستندات البرامج المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وبالأخص حالات العنف المنزلي، تبين أن التدخلات لا تقوم بمراعاة التنسيق مع الهيئات الأخرى.</li> <li>- المقابلات مع ممثلي مركز الحكومة حول أهداف التنمية المستدامة ومع وزارة المرأة تظهر عدم التنسيق والتعاون.</li> </ul>	<p>قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1، الفقرات 17.14، 17.15، 17.16، 17.17</p> <p>معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، المادة 3</p> <p>لجنة مكانة المرأة (CSW) (60/2016/25)</p> <p>ONU المرأة. 2014 تعميم منظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات</p> <p>معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10</p> <p>مستندات مركز الحكومة</p> <p>خطة التنمية الوطنية</p> <p>المقالات الأكاديمية حول التنسيق والتعاون والتوافق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة</p>	توافق أفقي غير كافٍ بين المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف المنزلي

<sup>48</sup> المعايير تكون إلى حد ما متشابهة لكل النتائج، ولكن ننصح بتحديد المعايير الوطنية أيضاً، ولا سيما للنتائج على المستوى المحلي.

نموذج مبادرة انتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)

التوصيات	الممارسات الجيدة	النتائج				
		التأثيرات	الأسباب	الأدلة والتحليلات	المعايير <sup>48</sup>	الحالة المكتشفة
- إلى مركز الحكومة: يجب أن تستمر المبادرات، ويمكن لمركز الحكومة ترويج نموذج العمل إلى وزارات أخرى مسؤولة كمثال للممارسة الجيدة لاتباعها.	-	- مجهود منسق – على الرغم من شح الموارد – ينتج عنه مشاركة مثالية مع الأطراف الفاعلة الهامة وذلك لمعالجة قضية القضاء على العنف المنزلي.	- مبادرات في وقت مناسب من وزارة المرأة، والشراكة مع منظمات الأمم المتحدة. - استراتيجية فعالة للاشتراك مع منظمات المجتمع المدني. - توجيهات مناسبة من مركز الحكومة حول أهداف التنمية المستدامة.	- أظهرت المقابلات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) ووزراتي المرأة والصحة، وجود مصالح مشتركة ومبادرات من جميع الأطراف. - مراجعة تقارير الوزارة ومستندات البرامج المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وبالأخص حالات العنف المنزلي، تبين أن التدخلات تقوم بمراجعة التنسيق مع الهيئات الأخرى. - هناك اتفاقيات بين الوزارات والجهات، مثل شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة مع وزارة التربية من أجل إضافة قضايا الجنس في المنهج. - تظهر مراجعة المستندات والمقابلات أن برنامج منظمة الأغذية والزراعة يساعد في تمكين المرأة الريفية من خلال البرامج الزراعية.	قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1، الفقرات 17.14، 17.15، 17.16، 17.17 معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، المادة 3 لجنة مكانة المرأة (CSW) (60/2016/25) ONU المرأة. 2014 تعميم المنظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10	تفاعل جيد بين جهات الحكومة الفيدرالية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضاء على العنف المنزلي
- إلى الوزارات المعنية: تحسين الوعي والتواصل ضمن مختلف الأطراف الفاعلة عبر السلسلة العامودية. - إلى مركز الحكومة: يجب تحديد الأدوار بين الجهات بشكل واضح.	-	- هناك احتمالية وجود ثغرات، وتشتيت وازدواجية في جهود الهيئات للقضاء على العنف المنزلي - لا تستطيع الهيئات العمل بأقصى طاقتها.	- عدم وجود تواصل طوال السلسلة العامودية وذلك بسبب عدم ترسيم وتحديد العملية. - إن أدوار الهيئات المعنية غير محددة بشكل واضح.	- تظهر المقابلات مع ممثلي مركز الحكومة حول أهداف التنمية المستدامة ووزراتي المرأة والصحة – على مستوى إدارة الدولة والإدارة المحلية- عدم وجود تنسيق وتعاون. - تبين مراجعة المستندات للتدخلات المقامة على مستوى الدولة والمستوى المحلي ومستوى مركز الحكومة، عدم وجود تنسيق وتعاون بين الجهات الفيدرالية والمحلية.	لجنة مكانة المرأة (CSW) (60/2016/25) ONU المرأة. 2014 تعميم منظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10 خطط التنمية المحلية المقالات الأكاديمية حول التنسيق والتعاون والتوافق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	توافق عامودي غير كافي ضمن المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف المنزلي
- إلى وزارة المرأة: تحسين الموارد والقدرات على المستوى المحلي من أجل التعامل مع القضية. - إلى وزارة المرأة: توجيه الهيئات المحلية حول كيفية إيجاد	-	- لا يحصل الضحايا على الدعم الكافي - عدم ثقة عامة الناس في الجهات المحلية.	- عدم وجود تنسيق فعال على المستوى المحلي - إعطاء القضية أولوية منخفضة من المشهد السياسي - عبء العمل الزائد	- تظهر المقابلات مع الوحدة المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي، ومراكز الشرطة، والمراكز الصحية، وجهات الرعاية الاجتماعية التي تقدم المساعدات لضحايا العنف المنزلي، والمدارس، وممثلي	لجنة مكانة المرأة (CSW) (60/2016/25)	عدم مشاركة المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف المنزلي على المستوى المحلي

نموذج مبادرة انتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)

التوصيات	الممارسات الجيدة	النتائج				الحالة المكتشفة
		التأثيرات	الأسباب	الأدلة والتحليلات	المعايير <sup>48</sup>	
آليات التنسيق والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني.				الادعاء والقضاة، أنه لا يوجد تنسيق بين هذه المؤسسات. - تظهر مجموعات تركيز مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضاء على العنف المنزلي عدم وجود تنسيق وتعاون.	ONU المرأة. 2014 تعميم منظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10 خطط التنمية المحلية المقالات الأكاديمية حول التنسيق والتعاون والتوافق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	
- إلى وزارة المرأة لتوجيه الوكالات والولايات والبلديات من أجل: تحسين القدرة من خلال توفير الموارد، إن أمكن، والانخراط مع منظمات المجتمع المدني المحلية للمساعدة في تقديم العون والتنسيق. - تطوير جمع البيانات وصيانة قواعد البيانات الموجودة في مراكز الشرطة والمستشفيات.	- قامت سكرتارية المرأة في الدولة X بتطوير ووضع نظام في المستشفيات يسمح بتسجيل جميع حالات العنف المنزلي، ويقوم بإبلاغ الشرطة آليا.	- تبقى قضايا الضحايا ومعلوماتهم غير مسجلة وغير محلولة، الأمر الذي يخفي حجم المشكلة. - انخفاض موثوقية البيانات لهذه القضية.	- تبين مصادر المستشفى والشرطة عدم قدرتهما معالجة مثل هذه القضايا، والحاجة الملحة لموارد إضافية. - عدم وجود بيانات كافية من الشرطة والمستشفى حول هذه الحالات وذلك لتسمح بعمل الإجراءات المناسبة للموقف على أرض الواقع. - لا توجد قنوات تواصل رسمية بين الشرطة والمستشفى.	- استبيانات إلى عينة تتكون من 50 شرطي محلي، و 10 مدراء مستشفى. - أظهرت المقابلات، في معظم الحالات، عدم وجود تنسيق بين المستشفى المعني والشرطة فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالقضاء على العنف المنزلي. - أظهر التحليل التي تم لنظام المستشفى لتحديد ما إذا كان يحتوي على طريقة مناسبة لتحديد وتوثيق حالات العنف المنزلي، أنه في الغالب لا يتم الإبلاغ عن هذه الحالات بأنها حالات عنف منزلي. - أظهرت المقابلات مع مسؤولي الشرطة والصحة أنهم لا يقوموا بالتنسيق فيما بينهم لتسهيل عملية مساعدة الضحايا.	لجنة مكانة المرأة ( CSW 60/2016/25) ONU المرأة. 2014 تعميم منظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10 خطط التنمية المحلية	عدم التنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الشرطة والمراكز الصحية
- إلى وزارة العدل: توعية الشرطة وممثلي الادعاء والقضاة، حول القضاء على العنف المنزلي، وتعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بذلك. - تنظيم توزيع العمل في الشرطة بطريقة لا تعيق عملهم الاعتيادي.	-	- تعمل الهيئات بمعزل عن بعضها البعض - يوجد ثغرات في المعلومات والبيانات. - وجود احتمال تعرض الضحية لحلقات عنف جديدة.	- على المستوى المحلي، إن الشرطة وممثلي الادعاء والقضاة غير ملمين بمبدأ التنسيق حول القضايا مثل القضاء على العنف المنزلي، وأن هذا التنسيق سيفيد الضحايا. - إن القوة العاملة للشرطة غارقة في تطبيق القانون، وإن ذلك يؤثر على إعداد التقارير في الوقت المناسب.	- أظهرت المقابلة مع رئيس الشرطة المحلية، والمدعي العام المحلي، ومع بعض القضاة، أنه لا يوجد تواصل وتنسيق كافي بين هؤلاء الأطراف حول القضاء على العنف المنزلي. - أظهر تحليل لهذه العملية ومراجعة المستندات، أنه غالبا يوجد تأخير من قبل الشرطة فيما يخص إرسال معلومات حول الحادثة إلى القضاة، ونتيجة لذلك، قد يتعرض الضحايا إلى العزل الاجتماعي،	لجنة مكانة المرأة ( CSW 60/2016/25) ONU المرأة. 2014 تعميم منظور الجنس في برامج التنمية – مذكرة التوجيهات معاهدة اسطنبول، المادة 7 و 10 خطط التنمية المحلية	عدم التنسيق والتعاون والتواصل بين مراكز الشرطة وممثلي الادعاء والقضاة

نموذج مبادرة انتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)

التوصيات	الممارسات الجيدة	النتائج				
		التأثيرات	الأسباب	الأدلة والتحليلات	المعايير <sup>48</sup>	الحالة المكتشفة
				والصدمة، وحالات جديدة من العنف، وحتى القتل في بعض الحالات المتطرفة. - في بعض الحالات الخطيرة جداً، يفرض القضاة قيوداً على الجاني، ولكن لعدم وجود القدرة، لا تستطيع الشرطة تطبيق حكم القاضي.		
- إجراء عمليات تقييم تعنى بمدى الحاجة إلى أخصائيين نفسيين . - توصية لوزارتي الصحة والرعاية الاجتماعية تعنى بتوجيه وكالات الصحة والرعاية الاجتماعية الحكومية والمحلية نحو تحديد الأدوار والمسؤوليات، والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بضحايا العنف المنزلي.	-	- حالات الالتباس بين وكالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، مما يؤدي إلى حصول المرأة على الرعاية الصحية بدلاً من الرعاية الاجتماعية، والتي بدورها تعتبر أحد الاحتياجات الرئيسية للمرأة.	- لا تمتلك الخدمات الصحية اختصاصيين نفسيين. - عدم إدراك مقدمي الخدمات الصحية لما ينبغي القيام به فيما يتعلق بحالات العنف المنزلي، بالإضافة إلى افتقارهم للوعي بقدرتهم على إرسال الضحية إلى وكالات الرعاية الاجتماعية وذلك لتلقي المساعدة والعلاج.	- كشفت المقابلات مع مدير الجهات الصحية ان هنالك قصور في عمليات التواصل والتنسيق بين الجهات المعنية ووكالات الرعاية الاجتماعية وذلك فيما يتعلق بضحايا العنف المنزلي. - كشفت مجاميع التركيز العاملة مع مدراء وكالة الرعاية الاجتماعية عن عدم تطبيق العمليات اللازمة، إضافة إلى القصور في عمليات التواصل مع الخدمات الصحية وذلك فيما يتعلق بضحايا العنف المنزلي.	اللجنة المختصة بوضع المرأة (CSW) 60/2016/25 نساء الأمم المتحدة. 2014 تعميم مراعاة منظور الجنس في البرمجة الانمائية – المذكرة الإرشادية اتفاقية اسطنبول – المادة 7 و 10 خطط التنمية المحلية.	قصور في التنسيق والتعاون والتواصل بين الجهات الصحية ووكالات الرعاية الاجتماعية (المعنية بضحايا العنف المنزلي)
-	-	- جهود منسقة ذات موارد محدودة تعنى بالقضاء على حالات العنف المنزلي، وافادة الضحايا.	- مبادرات من قبل وزارة المرأة وذلك في عمليات التواصل مع الأمم المتحدة. - ارتباطات فعالة مع لجان المجتمع المدني.	- أشارت المقابلات إلى أن هناك مبادرات مشتركة تقوم بها أطراف مختلفة، كما انه تم تكوين أوجه مختلفة للتعاون. - أظهرت عمليات مراجعة الوثائق والمقابلات ارتباطات فعالة بين الوزارة والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. - استناداً إلى التوجه الفدرالي، قامت الوكالات المحلية ببذل جهود تعنى بعمليات التنسيق والتعاون لمعالجة قضايا الجنس في المدارس وتيسير المبادرات لتمكين المرأة في المناطق الريفية.	اللجنة المختصة بوضع المرأة (CSW) 60/2016/25 نساء الأمم المتحدة. 2014 تعميم مراعاة منظور الجنس في البرمجة الانمائية – المذكرة الإرشادية اتفاقية اسطنبول – المادة 7 و 10 خطط التنمية المحلية.	ارتباطات جيدة بين الجهات المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف المنزلي ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل معها.

#### الملحق رقم (4) استخدام تحليل البيانات في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تشير البيانات إلى أجزاء مميزة من المعلومات تتوافر في مجموعة متنوعة من النماذج. وتتضمن هذه النماذج نصوص وأرقام ووحدات البت والبايت المخزنة في الحواسيب، بالإضافة إلى حقائق مخزنة في عقول الأفراد. وتشير عمليات تحليل البيانات إلى العلم المعني بتحليل البيانات الأولية وذلك بغرض التوصل إلى استنتاجات حول تلك المعلومات. يتراوح نطاق تقنيات تحليل البيانات بين الأشخاص المعنيين بدراسة البيانات، وتطبيق تقنيات رياضية أو إحصائية والذكاء الاصطناعي. وتتضمن الأدوات التي تعنى بتقديم المساعدة للمدقق لتطبيق هذه التقنيات على الأقلام والأوراق والمستندات الرقمية وجداول البيانات وتطبيقات برامج الحواسيب المعقدة. وبناء على ما تقدم، يساء فهم عمليات تحليل البيانات أحياناً باعتبارها جانباً فنياً معقداً، الأمر الذي يقوم به المدقق يومياً، كجزء من مهنته.

يعتمد اختيار الأداة أو التقنية على حجم البيانات وتنوعها وسرعتها. ويشير الحجم إلى كمية أو مقدار البيانات. بينما يشير التنوع إلى التباين في أشكال البيانات، التي يمكن أن تختلف من منتظمة (مثل: الجداول، قاعدة البيانات، وغيرها) إلى غير منتظمة (مثل: وثائق، أخبار، مقالات، خلاصات وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها). تشير السرعة إلى معدل تغير البيانات. فمثلاً، تحدث التغيرات في المعلومات الشخصية على نحو أبطأ من التغيرات التي تطرأ على المعلومات المالية للأشخاص (على سبيل المثال، رصيد الحساب المصرفي). وكلما زاد حجم البيانات وتنوعها وسرعتها، زادت حاجة المدقق إلى استخدام الأدوات المعقدة. ومن ثم، فإن للمدقق كامل الحرية في اختيار الأداة المناسبة لطبيعة البيانات التي يتم التعامل معها.

يهدف هذا الملحق إلى نشر الوعي وصياغة فهم لدى المدققين حول بعض الاعتبارات التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند استخدام تحليلات البيانات للتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. نحن نخطط لتقديم نظرة عامة على الجوانب المتعلقة بالبيانات والآليات المؤسسية، إلى جانب الأدوات والتقنيات. وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي التسليم بأن هذا الفصل يوفر للمدقق فهم شامل فيما يتعلق باستخدام تحليلات البيانات في عمليات التدقيق.

## ماهي الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند استخدام تحليل البيانات في التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

بشكل عام، لا تعتمد الاعتبارات الرئيسية لاستخدام تحليلات البيانات في عمليات التدقيق على طبيعة هذه العمليات. ومع ذلك، تكتسب بعض الجوانب المحددة أهمية في سياق عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. وتأتي هذه الاعتبارات من ضمن مبادئ أهداف التنمية المستدامة المعنية باتساق السياسات، وإشراك الأطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلى عدم ترك أحدا خلف ركب التنمية.

- **اتساق السياسات**، يتضمن إدراك الطبيعة الشاملة والتأثير طويل المدى للسياسات، وعليه إنشاء آليات للتفاعل عبر القطاعات ومواءمة الإجراءات بين مستويات الحكومة المختلفة. وبالتالي، قد يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى جمع وربط البيانات المتداولة عبر القطاعات ومستويات الحكومة والفترات الزمنية.

- **انخراط الأطراف ذوي العلاقة المتعددين**، والذي بدوره يتضمن التعاون مع كافة الأطراف ذوي العلاقة المتعددين المعنيين (الجمهور ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك) بوضع السياسات وتصميمها وتقييمها. لذلك، قد يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة أيضًا إلى الوصول إلى مصادر خارج الهياكل الحكومية.

- **عدم ترك أحد خلف ركب التنمية**، والذي بدوره يعنى بالتأكيد على آليات الحوكمة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار للمجاميع الضعيفة، كنتيجة لخمس عوامل، على وجه التحديد، وهي التمييز ومكان الإقامة والحالة الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة وإمكانية التعرض للصدمات. وبالتالي، قد يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى بيانات مصنفة، أي يتم تقسيمها من حيث العوامل الخمسة الواردة أعلاه أو استناداً إلى أبعاد أخرى. وتشمل الأبعاد الرئيسية للتمييز خصائص تعنى بالفرد أو الأسرة (من مثل الجنس والعمر والدخل والإعاقة والدين والعرق وحالة الشعوب الأصلية) والنشاط الاقتصادي والأبعاد المكانية (على سبيل المثال حسب المناطق الحضرية أو المدنية أو الريفية أو الأحياء).

علاوة على ذلك، يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى صياغة استنتاجات حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية، ومدى احتمالية تحقيق هذه الأهداف وفقاً للموعد النهائي المحدد والقائم بدوره على التوجهات الحالية، ومدى ملاءمة الأهداف الوطنية مقارنة بغايات أهداف التنمية

المستدامة. وهذا يعني أن المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة بحاجة إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الوطنية، بالإضافة إلى حاجته لجمع وتحليل بيانات إضافية، إذا لزم الأمر. نقترح أيضًا النظر في مختلف الأدوات والتقنيات المناسبة التي لها أن تساعد المدقق خلال المراحل المختلفة لعملية التدقيق. لتوضيح ما سبق (يرجى الرجوع إلى المثال الوارد أدناه المظلل باللون البرتقالي).

على سبيل المثال، أثناء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، قد يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى:

- جمع وتحليل البيانات المتعلقة بما يلي:
  - بيانات المؤشرات من وكالة المراقبة المركزية؛
  - الملاجئ وشروط إشغالها من وزارة المرأة؛
  - حالات العنف المنزلي المعلنة من قبل وزارة الشؤون الداخلية؛
  - الجهود المبذولة لتوعية الأطفال كجزء من المنهج المدرسي لوزارة التربية والتعليم؛
  - الموازنة المخصصة من قبل وزارة المالية؛
  - البنية التحتية ومرافق الموظفين في المستشفيات من قبل وزارة الصحة؛
  - البيانات الديمغرافية من مكتب الإحصاء الوطني؛ و
  - بيانات المواطن من الوزارة المختصة المسؤولة عن حفظ السجلات الوطنية للمواطنين.
- الحصول على البيانات الواردة أعلاه وتحليلها في نقاط زمنية مختلفة (تتعلق بنطاق عملية التدقيق) وذلك للعمل على تقييم مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف على مدى فترة من الزمن؛
- جمع وتحليل البيانات والتي يتم الحصول عليها من الضحايا والجناة والمستشارين ومنظمات المجتمع المدني لقياس مدى فعالية التدابير المتخذة من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية؛
- الحصول على بيانات تتضمن تفاصيل تتعلق بمكان الإقامة والوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي للضحايا والجناة، الأمر الذي يعنى بتشكيل فهم حول ما إذا قد ترك أحدا خلف ركب التنمية؛
- تحديد العوامل التي تؤثر على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، وذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات وتقنيات تحليل البيانات وجمع بيانات إضافية، عند الضرورة، وتقييم احتمالية تحقيق الأهداف؛
- الاستمرار في جمع البيانات الطولية (القياس المتكرر للمتغيرات المصنفة والمختارة) على مدى فترة من الزمن، لقياس تأثير عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة.



وفقاً لما تقدم وبعد صياغة فهم حول ما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان لاستخدام تحليلات البيانات، لنلقي الآن نظرة على بعض الطرق الخاصة بإجراء تحليلات البيانات، حيث تم تناول جزء "الكيفية" وذلك في إطار ثلاثة توجهات، وهي البيانات والأدوات والتقنيات والجوانب المؤسسية.

## كيفية معالجة البيانات؟

قد يقوم مدقق أهداف التنمية المستدامة بجمع البيانات اللازمة من مصادر مختلفة، وتعد بيانات المؤشر بذاتها المصدر الأول لهذه البيانات. نقترح أن يقوم مدققو أهداف التنمية المستدامة بصياغة فهم لبيانات المؤشر وذلك حتى قبل اختيار المحفظة الاستثمارية لعمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. ويعود السبب في ذلك إلى ضرورة صياغة فهم حول بيانات المؤشر لكونه سيساعد في تحديد قابلية إجراء عملية التدقيق على الأهداف الوطنية. وتعد البيانات الإدارية المصدر التالي الذي يأخذ في الحسبان من قبل المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتي بدورها تتضمن السجلات المادية لمختلف الكيانات القابلة للتدقيق، إلى جانب بيانات يتم التحصل عليها من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لتقديم الخدمات. بالإضافة إلى المصادر الواردة أعلاه، ينبغي على مدقق أهداف التنمية المستدامة النظر في بيانات الأطراف الأخرى (مصادر غير حكومية)، مثل بيانات المستفيدين، وتقارير التقييم من قبل الأطراف ذات العلاقة، وما إلى ذلك، وهذا سيساعد المدقق على صياغة الاستنتاجات المعنية بمشاركة الأطراف ذوي العلاقة المتعددين وجمع الأدلة حول مدى فعالية الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية. بعد جمع البيانات من مصادر مختلفة، قد يحتاج مدقق أهداف التنمية المستدامة إلى دمج البيانات. لنلقي نظرة أولاً على بيانات المؤشر.

## ما سبب أهمية بيانات المؤشر؟

يعمل جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على "تشجيع الدول الأعضاء على إجراء عمليات مراجعة منتظمة وشاملة حول التقدم المحرز على المستويين الوطني وما دون الوطني والتي تقودها الدول وتوجهها على المستوى القطري". وينبغي على الدولة بذل الجهود المعنية بإعداد إطار عمل، يحتوي بدوره على مجموعة من المؤشرات الخاصة بالأهداف المنققة عليها على المستوى الوطني. لن يعمل إطار

المؤشرات الوطنية هذا كعمود فقري لآلية الرقابة والمراجعة فحسب، بل سيساعد أيضًا في توفير التوجيه لصانعي السياسات والوكالات المنفذة.

### كيفية التعامل مع بيانات المؤشر؟

يمكن للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة العمل مع الحكومة وذلك لصياغة فهم حول إطار عمل المؤشرات الوطنية. يستهدف إطار المؤشرات مكتب الإحصاء الوطني، وذلك لتمكينه من رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، يجوز للجهة الخاضعة للتدقيق المنخرطة في جمع الإحصاءات الرسمية، مثل وزارة الإحصاء بشكل عام، أن تعمل بصفقتها الوكالة المحورية. ويوفر النص الوارد أدناه بعض العناصر الضرورية لإطار عمل المؤشرات الوطنية. كما يُتوقع من الدول إصدار تقرير محوري يحتوي على القيم الأساسية للمؤشرات المحددة، والذي بدوره قد يشير إلى ما إذا كانت قيم المؤشر متاحة بالفعل، أو ما إذا كانت الدولة لا تزال تعمل على تحديد القيمة.

#### العناصر الضرورية لإطار عمل المؤشرات الوطنية (مثال توضيحي)

- أهداف التنمية المستدامة.
- غايات أهداف التنمية المستدامة.
- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- الأهداف الوطنية / مؤشرات ذات قيم.
- تحديد الأهداف / المؤشرات.
- استخدام وتفسير الأهداف لإعداد بطاقة نقاط / فهرس لقياس التقدم المحرز.
- من هو المسؤول عن تنفيذ الأهداف / المؤشرات؟
- ما هي مصادر البيانات لبيانات المؤشر؟
- طريقة الحساب.
- دورية القياس.
- وحدة القياس.
- طريقة جمع البيانات.

- مستوى التفصيل المتاح.
  - القيود المفروضة على البيانات التي تم الإفصاح عنها.
  - نشر المعلومات مع إمكانية الوصول إلى أحدث البيانات التاريخية. في حالة عدم وجود بيانات تاريخية، ينبغي رسم بيانات خط الأساس.
- ملحوظة: قد تكون هناك حاجة إلى مؤشر وطني واحد أو أكثر لمعالجة الأهداف الوطنية. قد يعالج المؤشر الوطني أكثر من مؤشر واحد من أهداف التنمية المستدامة. يوفر كتيب الأمم المتحدة الإلكتروني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (وثيقة حية) مرجعاً شاملاً ومباشراً يركز على الجوانب الرئيسية الضرورية لقياس المؤشرات، بما في ذلك المفاهيم والتعاريف والمصادر والحسابات.

### عمليات التدقيق على أطر عمل المؤشرات

كما هو معترف به في الوثيقة الختامية لأهداف التنمية المستدامة، تحويل عالمنا، ستكون هناك حاجة إلى "بيانات مصنفة عالية الجودة، تمتاز بالموثوقية وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب وذلك للمساعدة في قياس التقدم المحرز، إلى جانب ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. تعتبر هذه البيانات مفتاح لصنع القرار". وعليه، يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى القيام بعمليات التدقيق، بالإضافة إلى توفير مستويات من الضمان تعنى بإطار عمل المؤشر الوطني، خاصة في الحالات التي لم يكن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يعمل فيها كأحد الأطراف ذات العلاقة أثناء تصميم إطار عمل المؤشر. كما انه يمكن إجراء عملية التدقيق هذه كممارسة مستقلة أو كجزء من عملية التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. قد تساعد عمليات التدقيق التي تتضمن عمليات الفحص التالية في قياس متانة أطر عمل المؤشرات.

- هل تعالج المؤشرات الوطنية المحددة بشكل كامل غايات وأهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى ملائمة استخدام وتفسير المؤشرات لتحديد التقدم المحرز على المستويين الوطني وما دون الوطني؟
- هل مصادر البيانات موثوقة؟
- هل طريقة الحساب صحيحة؟

- هل طريقة الجمع، بما في ذلك دورية عمليات القياس مناسبة؟
- هل تتوفر المستويات المطلوبة لتصنيف البيانات؟
- هل القيود مقبولة؟
- هل تتاح القيم الأساسية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، هل أعطت الحكومة الأولوية لإنشاء خط أساس في غضون إطار زمني معقول؟

### كيف يمكن لمؤشر البيانات تقديم المساعدة للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة؟

يمكن لمؤشر البيانات الذي يمتاز بقدر معقول من الجودة لتقديم الدعم والمساعدة للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة وذلك في أثناء المراحل المختلفة لعملية التدقيق.

- **اختيار مواضيع التدقيق** | يمكن استخدام بيانات المؤشر للإجابة على سؤال واحد أو أكثر في عملية اختيار محفظة عملية التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد توفر المؤشر أو عدم توفره في قياس مدى القابلية لتدقيق الأهداف الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الأساسية للمؤشر لها أن تدل على مدى أهمية الموضوع. كما يمكن أن تساعد القيم الأساسية للمؤشر أيضًا على تحديد أولويات المواضيع المختارة. على سبيل المثال، عندما يكون لدى أحد الدول مستويات فقر منخفضة للغاية، ومستويات عالية لمكافحة الأمية، إلى جانب مستويات عالية من الخسائر المترتبة على الكوارث، قد يختار مدقق أهداف التنمية المستدامة التدقيق على الغاية 13.1، بدلاً من التدقيق على الغاية 1.1 و4.1. يمكن أن يشير التقدم المحرز من قبل الدولة، الذي يتم قياسه من خلال التغيير في قيمة المؤشر، إلى ما إذا كان الوقت ملائماً لإجراء عملية التدقيق على الأهداف الوطنية.

- **التخطيط لمواضيع التدقيق المختارة** | يمكن استخدام بيانات المؤشر لتحديد مجالات التركيز في الموضوع، وتحديد الأطراف ذوي العلاقة، وإعداد أسئلة التدقيق ذات الصلة، إلى جانب اختيار النماذج الخاصة للتدقيق. على سبيل المثال، تساعد منهجية جمع البيانات وحساب قيمة المؤشر في تحديد الأطراف ذات العلاقة الأساسيين. ويمكن كذلك استخدام بيانات المؤشر المفصلة لتحديد جوانب التركيز (مجاميع محددة) أو العينات (المنطقة الجغرافية أو فئات الأشخاص المتأثرين).

■ **إجراء عملية التدقيق** | يمكن استخدام بيانات المؤشر ذات الجودة العالية كدليل للتدقيق. وعلاوة على ذلك، يمكن لإطار عمل المؤشر أن يساعد أيضًا في تحديد ما إذا كان قد ترك أهداً خلف ركب التنمية. كما أنه يشير إلى ما إذا كانت البرامج والمشاريع التي بدأتها الحكومة بشكل جماعي شاملة بما يكفي لمعالجة جميع جوانب الموضوع لتحقيق الأهداف الموضوعة.

■ **إعداد التقارير** | يمكن استخدام بيانات المؤشر البسيطة أو المركبة، لقياس الأداء عبر أبعاد التصنيف وذلك أثناء عملية إعداد التقارير، الأمر الذي له أن يقدم الدعم في إيصال استنتاجات عملية التدقيق بشكل أكثر فعالية إلى الأطراف ذوي العلاقة المعنيين.

■ **عمليات المتابعة** | يعمل المؤشر التفصيلي لأهداف التنمية المستدامة على تقديم الدعم للمدقق المعني وذلك في فهم للحالات التي تتطلب المتابعة من خلال الإشارة، على سبيل المثال، إلى ما إذا كانت متابعة عملية التدقيق تحتاج إلى التركيز على مناطق جغرافية محددة، ومجموعات الشعوب الأصلية، والجنس، وما إلى ذلك.

ماذا يمكن للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة القيام به في حالة عدم توفر اطر عمل مؤشرات تمتاز بالمتانة؟

في كثير من الحالات، قد يواجه مدقق أهداف التنمية المستدامة حالات تغيب فيها خاصية المتانة لأطر عمل المؤشرات مع واحد أو أكثر من نقاط الضعف التالية:

- تحديد نطاقات محدودة للمؤشرات؛
- انخفاض معدل تكرار عمليات القياس؛
- مصادر البيانات ليست راسخة؛
- قصور البيانات المصنفة؛
- قيام المؤشرات على المدخلات أو العمليات وليس على النتائج؛
- إطار العمل غير مرن ولا يسمح بإجراء تغييرات على المدى البعيد.

في مثل هذه الحالات، قد يقوم مدقق أهداف التنمية المستدامة بمعالجة أوجه القصور هذه من خلال تنفيذ واحدة أو أكثر من الاستراتيجيات التالية. ويتم شرح عملية جمع البيانات بالتفصيل في قسم "الأدوات والتقنيات" من هذا الفصل.

يمكننا استخدام **وكالات البيانات** عندما تكون الأهداف واسعة النطاق أو في حالة فقدان البيانات. حيث يمكن تبني هذا النهج من قبل المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعانة بخبراء في الموضوع المناط ان لزم الأمر. على سبيل المثال، لقياس سيادة القانون والوصول إلى العدالة، يتحتم العمل على قياس عدة جوانب، بما في ذلك القدرة على التصدي للجرائم، وثقة المواطنين في أنظمة الشرطة والمحاكم، إلى جانب معدلات الإنصاف. يعتبر مؤشر التحقيق في الجرائم الجنسية العنيفة أو الجرائم التي ترتكب ضد المرأة والقضاء عليها مثلاً على وكيل محتمل لمعالجة المجاميع الضعيفة والوصول إلى العدالة بشكل عام.

يمكن استخدام **البيانات البديلة** والتي يتم الحصول عليها من مصادر البيانات غير التقليدية والتي يتم اكتشافها من قبل المدقق المعني بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن مصادر البيانات غير التقليدية هذه شراكات عالمية تعنى بالتنمية المستدامة، إلى جانب الأوساط الأكاديمية والبحث ومنظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة / المؤسسات ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وتعد التقنيات من مثل تلك المعنية باستخراج البيانات وتجريف شبكة الانترنت web scrapping أي فتح صفحات موقع ما وقراءة تفاصيل هذه الصفحة بحيث تستخرج بيانات يتم الاستفادة منها لاحقاً " (مع أو بدون برامج آلية) كتقنيات مفيدة لجمع البيانات. كما انه بالإمكان اجراء المزيد من عمليات تحليل البيانات من خلال استخدام تقنيات مثل الاستعلام، واستخراج النص وتحليل الآراء، إلى جانب عدة أمور أخرى. دعونا نرى تطبيقاً عملياً من خلال النص الوارد في المربع المظلل باللون البرتقالي الوارد أدناه.

على سبيل المثال، دعونا ننظر في المؤشر التالي الخاص بالتدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي.

نسبة النساء والفتيات الشابات اللاتي يبلغن من العمر 15 سنة فما فوق وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من قبل الشريك، سواء الحالي أو السابق في الأشهر الـ 12 السابقة، حسب نوع العنف والسن.

يقترح الدليل الإرشادي الإلكتروني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة مصادر البيانات الواردة أدناه، بالإضافة إلى طريقة جمع هذا المؤشر.

تعد الدراسات الاستقصائية الوطنية المتخصصة المصدر الرئيسي لبيانات هذا المؤشر، والتي بدورها تعمل على قياس العنف الممارس ضد المرأة، إلى جانب الدراسات الاستقصائية الدولية للأسر والتي تشمل على نماذج العنف الذي تقع ضحيته النساء مثل الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية. لمزيد من المعلومات حول مصادر البيانات وطرق جمعها، بإمكانكم الرجوع إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المعنية بصياغة إحصاءات العنف الممارس ضد المرأة - الدراسات الاستقصائية الإحصائية (الأمم المتحدة، 2014). تجدر الإشارة إلى ضرورة أن يتم إجراء الدراسة، وتعبئة النموذج من قبل جميع النساء اللواتي كانت لديهن علاقات سابقة إلى جانب اللاتي لا تزلن في العلاقة في أثناء إجراء المسح.

كما أنه على الرغم من أن البيانات الإدارية التي تم الحصول عليها من الصحة والشرطة والمحاكم والعدالة والخدمات الاجتماعية... وغيرها، والتي يتم استخدامها من قبل الناجون من العنف، يمكن للمعلومات أن تقدم قيمة حول استخدام الخدمة، كما تعد هذه البيانات المعنية بحادثة العنف، بحد ذاتها، غير كافية لإنتاج البيانات المتعلقة بانتشار حالات العنف".

تساعد التوجيهات المذكورة أعلاه المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة على فهم معايير عملية التدقيق الممكنة (الإرشادات التوجيهية للأمم المتحدة لصياغة إحصائيات حول حالات العنف الممارس ضد المرأة - الدراسات الاستقصائية الإحصائية (الأمم المتحدة، 2014)) لتقييم مصادر وطرق جمع البيانات. ومن جانب آخر تقترح الإرشادات التوجيهية كذلك مجموعة محتملة من المصادر البديلة (البيانات الإدارية التي يتم الحصول عليها من الصحة والشرطة والمحاكم والعدالة والخدمات الاجتماعية) والتي يمكن الاستفادة منها في غياب منهجية تفصيلية تعنى بجمع وتوضيح الحدود الخاصة بالبيانات.

لذلك، قد يعتمد المدقق المعني بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة، وذلك في حاله غياب إطار عمل لمؤشر يمتاز بالمتانة و/ أو قيم أساسية، على مصادر بيانات أخرى، والتي قد تتضمن بيانات إدارية من الجهات الخاضعة للتدقيق، والأخبار والمقالات ووسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك.

## هل البيانات الإدارية مفيدة؟

تعرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة مصادر البيانات الإدارية على أنها "بيانات تحتوي على معلومات لم يتم جمعها في المقام الأول لأغراض إحصائية"<sup>49</sup>. يفسر مكتب التعداد السكاني في الولايات المتحدة البيانات الإدارية على أنها بيانات تم جمعها وحفظها من قبل الوكالات بغرض إدارة البرامج وتقديم الخدمات للعامة<sup>50</sup>. ونحن بدورنا نشير إلى البيانات الإدارية على أنها بيانات تمتلكها الحكومة وتستخدمها في رسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج وممارسة الرقابة على التنفيذ واتخاذ القرارات الإدارية والتنظيمية. كما نقترح بأنه يمكن للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة الاستفادة من الاستثمار في الوصول إلى البيانات التالية، عند الضرورة:

- البيانات الجغرافية المكانية مع رسم خرائط جرد لهياكل البنية التحتية؛
  - التسجيل المدني وإحصائيات الأحوال المدنية؛
  - البيانات / السجلات من آليات تقديم الخدمات للمواطنين والتي يتم الحصول عليه من الوزارات / الإدارات ذات الصلة، من مثل الرفاهية والشرطة والخدمة الاجتماعية والصحة والتعليم والحكم المحلي؛
  - صور الأقمار الصناعية للمتغيرات البيئية مثل التنوع البيولوجي وجودة الهواء وموارد المياه والغابات واستخدام الأراضي.
- قد يرى المدقق المعني بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة ضرورة جاهزيته للتعامل مع مجاميع متنوعة من البيانات الإدارية. ويعود السبب في ذلك لتوافر البيانات الإدارية في شكل وثائق، أو جداول بيانات أو قواعد بيانات منظمة كبيرة.

## هل يمكن استخدام البيانات التي يتم الحصول عليها من الأطراف الأخرى؟

من ضمن إطار عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تتضمن بيانات الأطراف الأخرى على بيانات يتم الحصول عليها من مصادر أخرى غير الحكومة، أو يتم جمعها من قبل المدقق المعني

49

<https://ec.europa.eu/eurostat/cros/system/files/Usage%20of%20Administrative%20Data%20Sources%20for%20Statistical%20Purposes.pdf>

<https://www.census.gov/about/what/admin-data.html> 50



بأهداف التنمية المستدامة كجزء من عملية التدقيق المناطة. تشمل هذه المصادر غير التقليدية المجموعات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والشراكات العالمية لبيانات أهداف التنمية المستدامة، وبيانات علوم المواطنين، والمنظمات البحثية المستقلة ووسائل التواصل الاجتماعي. وتعنى مصادر بيانات الأطراف الأخرى بتقديم بيانات بديلة لها ان تساعد في حالات غياب او عدم موثوقية البيانات اللازمة. كما أنها بمثابة مصدر للأدلة المؤيدة لتحديد مدى فعالية التدابير الحكومية الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية، حيث أنها توفر بيانات تتعلق بالعوامل، وبدورها تؤثر على فعالية التدخلات الحكومية. ومن ناحية أخرى، يتحتم على المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة تقديم ضمانات حول جودة وحيادية البيانات التي يتم الحصول عليها من الأطراف الأخرى. كما نوصي بالكشف بشكل مسبق عن مصادر البيانات التي تم الإفصاح عنها من قبل الأطراف الأخرى، التي تخضع لموافقة الأطراف المعنية، وذلك لمشاركتها مع الجهات ذات الصلة التي تم التدقيق عليها من خلال عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة.

نموذج مبادرة انتوساي للتنمية للتدقيق على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)

شكل رقم (1) مصادر البيانات التقليدية وغير التقليدية



المصدر: علم المواطن وأهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة.

## كيفية دمج البيانات؟

تعرف عملية دمج البيانات بأنها عملية يتم فيها توحيد البيانات التي يتم جمعها من عدة مصادر وعرضها من خلال واجهه عرض موحدة. وتحقيقا لما تقدم، ينبغي على المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة تحديد روابط للبيانات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم اقضاء حالات التكرار أو عدم التطابق في البيانات التي تم جمعها. ويتم اعتبار البيانات المجمعة على انها بيانات مصنفة، وذلك عندما تستند روابط هذه البيانات على أبعاد التصنيف المختارة (سواء على مستوى الحوكمة، والجنس، والفئات العمرية... وغيرها). وفي حالة الحصول على بيانات تمتاز بمستويات عالية من الدقة، وبالتالي تتوفر البيانات الجزئية والتفصيلية، عندها يتم اسناد روابط هذا البيانات بشكل عام إلى معرف بيانات مرجعي / مميز (مثل رقم تعريف المواطن ورقم تسجيل السيارة ورقم الطلب ... وغير ذلك). وتجدر الإشارة إلى ضرورة الوصول إلى هذه المعلومات المرجعية للحصول على واجهه عرض موحدة. وتعمل هذه الواجهة على صياغة فهم يعني بالاتساق بين هذه المعلومات إلى جانب تقييمها. ومع ذلك، يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى معالجة هذه البيانات بأقصى قدر من الحساسية، كونها بيانات خاصة. وبالتالي، قد يحتاج مدقق أهداف التنمية المستدامة إلى فهم يعنى بتقديم أحكام لخصوصية هذه البيانات وحمايتها. علاوة على ذلك، قد يحتاج مدقق أهداف التنمية المستدامة أيضًا إلى إخفاء هوية البيانات، وخاصة معلومات التعريف الشخصية المتعلقة بالمجاميع الضعيفة. يتم تناول هذه المبادئ بالتفصيل في الأقسام اللاحقة.

على سبيل المثال، أثناء اجراء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، يمكن لمدقق أهداف التنمية المستدامة استخدام رقم تسجيل المواطن كهوية تعريف مميزة لربط ودمج سجلات البيانات الإدارية التي يتم الحصول عليها من المستشفى والشرطة.

## الأدوات والتقنيات الخاصة بتحليل البيانات

استنادا لما تم مناقشته في الأقسام السابقة من هذا الفصل، قد يحتاج مدقق أهداف التنمية المستدامة إلى التعامل مع بيانات متنوعة وذات سرعات منخفضة. ومع ذلك، فإن حجم البيانات يختلف من بلد إلى آخر. لذا، نوصي بأن تأخذ الأجهزة العليا للرقابة في الحسبان الخصائص المتنوعة للبيانات وحجمها وذلك عند اتخاذ قرار بشأن مدى ملائمة أي من الأدوات أو التقنيات المستخدمة. تجدر الإشارة إلى انه تم إعداد

قائمة بالتقنيات والأدوات التي قد تكون مفيدة خلال المراحل المختلفة من عملية التدقيق. ونستهل القائمة بتقديم خريطة حول التقنيات التي يمكن استخدامها في مراحل التدقيق المختلفة، ثم ننتقل إلى وصف موجز للتقنية المختارة وقابلية تطبيقها. وأخيراً، تقدم القائمة الأدوات المحتملة، بما في ذلك أدوات تعنى بالبيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر متاحة للعامة، والتي يمكن استخدامها لكل تقنية.

يمكن استخدام الأساليب الكمية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والاستبيانات والاستطلاعات ومراجعة الوثائق والاستعلام عن قواعد البيانات، لقياس عمق ونطاق أي مبادرة. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن قياس الآثار المترتبة على المبادرة من خلال تطبيق تلك الأساليب وذلك قبل وبعد المبادرة. كما تعتمد دقة النتائج على مدى تمثيل العينة للسكان والصياغة المحكمة للأسئلة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى عدم توفير الأساليب الكمية آراء متعمقة.

ومن ناحية أخرى تساعد الأساليب النوعية، والتي تشتمل على الملاحظة والمقابلات النوعية ودراسات الحالة ومجاميع التركيز، على قياس المخرجات والنتائج غير الملموسة. إذ تساعد على فهم القيمة المضافة، وتلبية الاحتياجات وتحديد الفجوات بغرض تحسين الأداء. ومن ناحية أخرى، تتضمن عملية الدراسة النوعية فحص ومقارنة للأنماط، وتحديد الموضوعات، وتجميع البيانات المتشابهة، ومن ثم تنتهي باختزال ما تقدم للوصول إلى نتائج موضوعية. وتساعد البيانات النوعية في فهم ليس فقط "ماذا"، ولكن أيضاً "لماذا" و"كيف". ومع ذلك، تعد الأساليب النوعية أساليباً ذاتية وتستغرق الكثير من الوقت، كما يصعب أحياناً تفسيرها.

على سبيل المثال، أثناء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، قد يلجأ مدقق أهداف التنمية المستدامة إلى استخدام أساليب كمية (الدراسات الاستقصائية، استطلاعات، تحليلات ثانوية لقواعد البيانات الإدارية) وذلك لقياس قيمة المؤشر. ومع ذلك، قد يستخدم المدقق التحليل النوعي (المقابلات مجاميع التركيز... إلخ)، خاصة في حالة عدم توافر بيانات دقيقة / مفصلة لفهم الأسباب التي ترجح فعالية المبادرات الحكومية من عدمها. كما يمكن استخدام الطريقة النوعية لتقييم مدى ملائمة المنهجية المستخدمة من قبل الدولة وذلك لقياس التقدم المحرز.

ولإتمام عمليات استخدام التحليل الكمي أو النوعي، يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى الإلمام ببعض التقنيات التي سيتم مناقشتها في الأقسام التالية . يقدم الشكل رقم (2) قائمة موجزة بالتقنيات آنفة الذكر.

اختيار الغايات	التخطيط لعمليات التدقيق
تجميع البيانات	تجميع البيانات
التقييم الترجيحي	بيانات نظام المعلومات الجغرافية
-	تشكيل المجاميع
اجراء عملية التدقيق	توحيد البيانات
تجميع البيانات	توحيد البيانات
تشكيل المجاميع	الاستقراء
تحليل العوامل	بيانات نظام المعلومات الجغرافية

الشكل رقم (2) | تقنيات تحليلات البيانات المطبقة في عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة.

### كيفية اجراء عمليات تجميع البيانات؟

تعد عمليات جمع البيانات كتقنية ذات فائدة، خاصة في الأوقات التي قد لا تتوفر فيها بيانات دقيقة ومفصلة. يمكن استخدام البيانات التي تم جمعها في أي من عمليات التدقيق، واختيار سجلات التدقيق، إلى جانب التخطيط لعمليات التدقيق، وذلك بغرض تنفيذ عمليات التقييم أثناء إجراء عملية التدقيق باعتبارها كدليل. وتجدر الإشارة إلى إمكانية جمع البيانات يدوياً من خلال أدوات خاصة لجمع البيانات المتوفرة عبر شبكة الإنترنت أو من خلال برامج التتبع التلقائي (المصممة لجمع بيانات محددة متاحة للعامة). لنلقي نظرة على كل من الأنشطة.

### كيفية جمع البيانات يدوياً باستخدام أدوات تجميع البيانات المتنقلة؟

تعد عمليات جمع البيانات المتنقلة كآلية متعددة الاستخدامات تعنى بدورها بجمع البيانات، خاصة في الحالات التي قد لا تتوفر فيها البيانات المطلوبة. ويمكن استخدام أدوات جمع البيانات المتنقلة، بمجرد إنشائها، عبر نوع مماثل من عمليات التدقيق وعبر الوقت لإعادة قياس أو جمع نفس البيانات في نقاط زمنية مختلفة. وتقدم مجاميع تطبيقات جمع البيانات المتنقلة خاصية عدم الاتصال بشبكة الإنترنت لتسهيل

جمع البيانات في المناطق الجغرافية النائية التي تفتقد الاتصال بشبكة الإنترنت. وتأتي هذه التطبيقات بلغات متعددة، وتدعم مجاميع متنوعة من عناصر البيانات (ما يشير إليه في الشكل رقم 3). كما أنها توفر إمكانية تخطي العناصر بناءً على شروط منطقية محددة، كما يمكن ترتيب هذه العناصر في مجموعات. بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن أن تدرج مجموعة من العناصر تحت مجاميع/ مجموعة أخرى. كما أن هنالك إمكانية لتوفر عناصر لمجموعة متكررة، حيث يكون هنالك بعض من المجاميع مجهولة العدد تم تشكيلها مسبقاً ويختلف وفقاً لكل حالة على حدة. على سبيل المثال، تسجيل الأسماء، جنس وعمر جميع أفراد الأسرة من ذوي الدخل المنخفض.

### الشكل رقم (3) | عناصر البيانات النموذجية في أدوات تجميع البيانات

#### عناصر البيانات النموذجية في أدوات تجميع البيانات

- حقول ذات أنواع مختلفة للبيانات (مثل الأعداد الصحيحة، العشرية، النطاق، النص، التاريخ، الوقت).
- أسئلة متعددة الخيارات، تتيح إمكانية الاختيار من واحد أو أكثر من الخيارات المتاحة للإجابة.
- أسئلة متعددة الخيارات وخيار "آخر".
- ترتيب الاختيارات.
- تحديد النقاط الجغرافية أو التتبع الجغرافي.
- تحديد تاريخ ووقت جمع البيانات.
- تسجيل التوقيع.
- تحميل ملفات الصوت أو الصورة أو الفيديو أو غيرها.
- حقول البيانات المحسوبة تلقائياً استناداً إلى إجابات الأسئلة الأخرى (وفقاً للبيانات الداخلية أو الخارجية).
- تحديد ديناميكي بناءً على التحقق من صحة البيانات الرئيسية.
- البيانات الرئيسية المتواجدة داخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية (على سبيل المثال، هوية المستخدم الخاصة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية).
- البيانات الرئيسية من البيانات الخارجية (قيم مفصولة بفواصل أو بيانات جداول اكسل).
- اختيارات متوالية، على سبيل المثال، اختيار مدينة عن طريق تحديد بلد، ثم ولاية (بناءً على البلد المحدد)، ثم مدينة (بناءً على الولاية المحددة).
- الوثائق الثبوتية/ المساندة (ملفات بتنسيقات مختلفة، أو مراجع وروابط لملفات أخرى).

## الأدوات المقترحة: Open Data Kit (Open source) , Kobo Toolbox

### كيفية اجراء عمليات تجريف شبكة الانترنت من خلال برامج الروبوت؟

تعرف عمليات تجريف شبكة الانترنت على انها تقنية تعنى باستخراج أعداد كبيرة من البيانات من شبكة الإنترنت، والتي يتم تخزينها على شكل ملفات متعددة أو قواعد للبيانات. نوصي باستخدام البيانات المتاحة للعامة فقط (وليس البيانات الخاصة) والتي سيتم تجريفها. تختلف الالتزامات القانونية المعنية بعمليات تجريف شبكة الانترنت من دولة إلى أخرى ومن موقع إلكتروني إلى آخر. نوصي أيضًا بمراجعة شروط الخدمات المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني وذلك قبل الشروع في التمرين. وتتيح برامج تجريف شبكة الانترنت (المعروفة أيضًا باسم برامج الزواحف) إمكانية جمع أنواع مختلفة من البيانات بشكل تلقائي من أي موقع ويب. ويتم استخدام هذه التقنية لجمع البيانات عالية السرعة، مثل بيانات الشراء ووسائل التواصل الاجتماعي، من بين أمور أخرى. من الضروري الإشارة إلى ضرورة تفهم أنه قد يتعين تشغيل برامج زحف الويب بمرور الوقت، من أجل جمع بيانات جوهرية.

## الأدوات المقترحة: Programming in Python, Julia (Open source)

على سبيل المثال، أثناء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، قد يرى المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة أنه من المفيد إعداد مسح للأسر (في حالة عدم وجود مثل هذه الآلية من قبل الحكومة). قد يقوم مدقق أهداف التنمية المستدامة أيضًا بإعداد مسح لقياس مدى استعداد الشرطة وموظفي المستشفيات للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالعنف المنزلي، والذي من شأنه أن يساعد في تقييم كفاية وفعالية أي أنشطة لبناء القدرات أو التوعية التي تقوم بها الحكومة. وبالمثل، قد يسعى المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى التأكد من مشاعر المواطنين بعد تنفيذ برنامج موجه إلى سلامة النساء كجزء من التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي. يمكن للمدقق كذلك إعداد برنامج إلكتروني زاحف لجمع بيانات من التغريدات على برنامج تويتر، تعنى بدورها بالبرنامج باستخدام علامة التصنيف (الهاشتاج). كما يمكن أن تخضع البيانات التي تم جمعها لمزيد من عمليات التحليل باستخدام تقنيات مثل تحليل النص أو تحليل الآراء.

## كيفية استخدام عمليات تحليل الارتباط؟

تفيد عمليات تحليل الارتباط عند تحديد الاعتماد الإحصائي لمتغير على آخر، كما تعتبر هذه العمليات كتقنيات مفيدة يمكن للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة استخدامها عند اختتام المساهمات المقدمة من خلال المبادرات الحكومية والمعنية بتحقيق غاية لأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، من المهم أن نفهم أن الاعتماد الإحصائي لا يعني بالضرورة علاقة سببية. وعليه من الضروري الجمع بين الحد الأدنى من الخبرة في الموضوع المناطق مع هذه التقنية الإحصائية من أجل تقييم خاصية الاعتماد. نناقش أدناه اثنين من التقنيات المقترحة للارتباط متعدد المتغيرات وتشكيل المجاميع وعمليات تحليل العوامل.

## متى يجب استخدام تشكيل مجاميع الارتباط؟

تشير عمليات تشكيل مجاميع الارتباط إلى تقنية تعنى بتقسيم السكان أو نقاط البيانات إلى عدد من المجاميع. وتتشابه نقاط البيانات في نفس المجموعة إلى حد كبير مع نقاط البيانات الأخرى في المجموعة ذاتها، إلا أنها تختلف عن نقاط البيانات في المجاميع الأخرى. يمكن استخدام هذه التقنية لتحديد الأنماط والحالات المغايرة. يمكن استخدام هذه التقنية أيضًا لتحديد العوامل ونقاط البيانات التي تؤثر على عمليات تشكيل المجاميع. كما يمكن استخدام هذه التقنية أيضًا لتقسيم السكان إلى مجاميع متجانسة لها أن تتيح أخذ عينات منها.

## الأدوات المقترحة: Programming in R, Python (Open source) , Tableau (License)

على سبيل المثال، أثناء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، قد يجد مدقق أهداف التنمية المستدامة أنه من المفيد إجراء عمليات التجميع بناءً على البيانات المتعلقة بواحد أو أكثر من المقاييس، مثل طبيعة العنف وتكراره وشدته والوضع الاجتماعي والمالي.

## متى ينبغي استخدام عمليات تحليل العوامل؟

قد يتعامل المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة مع عدد كبير من متغيرات البيانات، وذلك بغرض صياغة فهم حول الاعتماد والعلاقات. وتعد عمليات تحليل العوامل كأدوات مفيدة للتحقق من العلاقات ذات المتغيرات والمعنية بالمفاهيم المعقدة. وقد يقوم مدقق أهداف التنمية المستدامة بالتحقيق في المفاهيم



التي لا يمكن قياسها بسهولة عن طريق فرز عدد كبير من المتغيرات مقابل عدد قليل من العوامل الأساسية القابلة للتفسير. ويعد هذا أمراً مفيداً، خاصة في الحالات التي تحمل عدد كبير من المتغيرات. لننظر في التوضيحات المعنية بتحليل العوامل لمجموعة من البيانات ذات ست متغيرات، والتي فيها يتم تجميع المتغيرات أو فرزها إلى عاملين.

الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للأفراد      الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للأحياء

السكنية

الدخل	مرتفع	متوسط
التعليم	مرتفع	منخفض
المهنة	مرتفع	منخفض
قيمة الممتلكات	متوسط	مرتفع
عدد مراكز التسوق في الأحياء السكنية	منخفض	مرتفع
عدد حالات جرائم العنف في الأحياء السكنية	منخفض	مرتفع

في المثال الوارد أعلاه، يمكن تقسيم مجموعة المتغيرات إلى عاملين. الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والتي تشمل على متغيرات الدخل والتعليم والمهنة. بينما تتضمن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأحياء السكنية على متغيرات، والتي بدورها تساعد على قياس قيم الممتلكات وعدد مراكز التسوق، بالإضافة إلى عدد حالات جرائم العنف في الحي السكني. قد يلجأ المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى استشارة خبير في الموضوع المناط وذلك لاتخاذ القرارات النهائية. على سبيل المثال، فإن متغير قيمة الممتلكات، على الرغم من ارتباطه على نحو متوسط الحجم مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفرد، هو أكثر ملاءمة لإتمام عمليات التجميع المدرجة تحت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للحي السكني. وتجدر الإشارة إلى الرسم التوضيحي رقم (40) الذي يقدم تطبيقاً لمبادئ تحليل العوامل وذلك للمثال المتعلق بعمليات القضاء على حالات العنف المنزلي.

## الأدوات المقترحة: Programming in R, Python (Open source), Excel

على سبيل المثال، أثناء اجراء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، قد يحصل المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة على المجموعة التالية من عوامل المتغيرات نتيجة لتحليل العوامل:

- أ. الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للضحية؛
- ب. الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لمرتكب الجريمة؛
- ج. الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للحي السكاني؛
- أو
- د. إمكانية توظيف الضحية؛
- هـ. العامل الثقافي
- و. عامل الاغتراب.

### هل يمكن تعميم النتائج؟

تتضمن عمليات التعميم الإحصائي الاستدلال على النتائج من العينة المستخدمة وتطبيقها على السكان المعنيين. وتجدر الإشارة إلى أن المدقق المعني بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة قد يحتاج في أثناء سياق عملية التدقيق إلى تعميم نتائج العينة على السكان المعنيين، وينبغي توافر شرط أساسي لإجراء عمليات التعميم، وهو الحاجة إلى تحديدها على نحو إحصائي. وينبغي تحديد المتغير الفعلي الذي سيتم تعميمه بشكل مسبق. وتجدر مراعاة تصميم العينات المستخدم خلال عملية التدقيق، كما قد يرى المدقق المعني بعمليات التدقيق المناطة فائدة نوعين من التقييمات، وهما كالتالي:

- النسبة المئوية للأخطاء أو الانحرافات أو حالات عدم الامتثال؛
- متوسط أو إجمالي المتغير (خاصة بيانات المؤشر).

تختلف الأساليب المستخدمة لتحديد أحجام العينات المناسبة وفقاً لأنواع التقييمات المذكورة أعلاه. وتتراعي الأساليب المستخدمة لتحديد حجم العينة وتقديرها مدى التباين / عدم التجانس في عينة السكان المناطة.

## الأدوات المقترحة: Programming in R, Python (Open source), Excel, IDEA (for sampling)

## كيفية توقع الاتجاهات ؟

توقع الاتجاهات أسلوب كلاسيكي للتنبؤ، والذي يعنى بالتعامل مع حركة المتغيرات بمرور الوقت. وتعتبر أساليب التنبؤ البسيطة كتقديرات أو توقع الاتجاهات، والتي تتضمن استخدام الاتجاهات التاريخية وتوسيع النطاقات ليشمل المستقبل. قد يحتاج المدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى فهم هذه التقنية من أجل وضع استنتاجات حول احتمالية تحقيق الغاية المناطة بحلول الموعد النهائي المحدد. تتطلب هذه الطريقة بيانات السلاسل الزمنية، بما معناه سلسلة من نقاط البيانات المفهرسة بترتيب زمني. كما يمكن استخدام تحليل الاتجاهات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً. ويمكن أن تعتمد تقديرات أو توقع الاتجاهات على الأساليب الكمية باستخدام البيانات السابقة، أو على الأساليب النوعية، باستخدام الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي، من بين أمور أخرى. في حالة التوقعات الكمية، يمكن استخدام التقنية الإحصائية للانحدار. كما قد يستخدم المدقق المعني بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة تقنيات الانحدار البسيطة أو المعقدة أو متعددة المتغيرات غير الخطية لتقدير أو توقع الاتجاهات.

## الأدوات المقترحة: Programming in R, Python (Open source), Excel

### كيفية توحيد البيانات؟

تعرف عمليات توحيد البيانات بأنها عملية تعنى بالجمع بين مجاميع البيانات المتعددة والمتنوعة، ومن ثم إعدادها للتحليل عن طريق المطابقة وإقصاء حالات التكرار وتنقية البيانات. وعليه تصبح عمليات فهم مجاميع البيانات وروابطها عاملاً حاسماً لتوحيد البيانات. بينما يشير تكامل البيانات إلى دمج قواعد بيانات متعددة في مستودع للبيانات، يمكن توحيد البيانات باستخدام هياكل بيانات أبسط مثل مجاميع البيانات. يصبح هذا المفهوم ذي صلة بالاتساق الرأسي والأفقي، على النحو المذكور أدناه:

- عمليات لتوحيد **الاتساق الرأسي**، والتي تتضمن توحيد البيانات عبر مختلف مستويات الحكومة، مثل الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية.

- عمليات توحيد **الاتساق الأفقي**، والتي تتضمن توحيد البيانات عبر القطاعات والوكالات والوقت. تتضمن عملية توحيد البيانات على معالجة وتنقية وتحويل ودمج وترسيخ (إقصاء حالات البيانات والمعلومات المتكررة) وتصنيف (إذا لزم الأمر) وتصدير البيانات.

## الأدوات المقترحة : Excel, Access, IDEA, Postgresql

## كيفية استخدام بيانات نظم المعلومات الجغرافية؟

تشير بيانات نظم المعلومات الجغرافية إلى معلومات خاصة بموقع محدد، وهي بيانات هامة ذات طابع خاص للمدقق المعني بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة. تتضمن بيانات نظم المعلومات الجغرافية معلومات مكانية مثل النقاط أو التتبعات أو الأشكال الجغرافية. تشير النقطة الجغرافية إلى موقع محدد، بينما يشير التتبع الجغرافي إلى مسار بين نقطتين جغرافيتين. عندما يكون التتبع الجغرافي حلقة مغلقة، فإنه ينتج أشكالاً جغرافية. يمكن استخدام بيانات نظم المعلومات الجغرافية لتقييم المخاطر وأخذ العينات وفهم الاعتمادات أثناء وضع نتائج عمليات التدقيق وإعداد التقارير.

على سبيل المثال، أثناء التدقيق على عمليات القضاء على حالات العنف المنزلي، يجوز للمدقق المعني بأهداف التنمية المستدامة استخدام نظم المعلومات الجغرافية وذلك في الحالات التالية:

- تحليل لبيانات الحالات عبر الحدود الإدارية أو المنطقة الجغرافية لتحديد الأنماط؛
- تحليل إمكانية الوصول إلى الخدمات في مراكز الشرطة والمستشفيات في حالة وقوع حادث وذلك بغرض تقييم الحماية باستخدام التتبع الجغرافي؛ و
- اعداد تقارير حول التقدم المحرز في تحقيق الغاية عبر الحدود الإدارية وذلك لتحديد نقاط مرجعية.

الأدوات المقترحة:

Mapping services such as Google Earth, Open streetmap and visualization tools such as Power BI, Tableau, R, Python.

## هل هناك اعتبارات مؤسسية أخرى؟

بصرف النظر عن التعامل مع البيانات والتقنيات والأدوات، قد يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة في الاعتبار إمكانية طرح إطار عمل السياسة المطلوب، إلى جانب وبناء القدرات بغرض إجراء عمليات تحليل البيانات.

## ما هي السياسات التي ينبغي تطبيقها؟

تعنى النقاط الواردة أدناه بتقديم المجالات التي يجب معالجتها، وذلك من حيث إطار السياسات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. وعلى الرغم من أن هذه مجالات عامة تستدعي الاهتمام، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة في سياق عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- **إخفاء هوية البيانات** ، هو نوع من أنواع تتقية وتنقيح البيانات لحماية خصوصية المواطنين. وتجدر الإشارة إلى انه يتم تحقيق ذلك إما عن طريق تشفير أو إقصاء أي معلومات شخصية من مجاميع البيانات. الأمر الذي يضمن إخفاء هوية وبيانات الأشخاص المعنيين.
- **حماية البيانات** من الاختراق أو التدمير أو الضياع، الأمر الذي تظهر أهميته في حال إنشاء أعداد كبيرة من البيانات كجزء من عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى انه يتم تحقيق ذلك عن طريق إدارة البيانات (ضوابط وبروتوكولات لإمكانية الوصول للبيانات) وإدارة دورة حياة البيانات (النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات بعد وقوع الكوارث).
- **سياسات أرشفة البيانات**، والتي تحتاج إلى مراجعتها في سياق أهداف التنمية المستدامة، حيث قد ترتبط العديد من عمليات التدقيق المناطة بعدد كبير من الأهداف. يمكن التدقيق على التقدم المحرز من قبل الدولة والمعني تحقيق الأهداف الوطنية في دورية محددة على مدى فترة زمنية. علاوة على ذلك، يجب أن تعنى سياسة أرشفة البيانات كذلك بتسهيل التدقيق على عمليات المتابعة (إما التدقيق على التوصيات أو إعادة التدقيق) لقياس التأثيرات بعيدة المدى على عمليات تصحيح مسارات العمل.

### ما هي الكفاءات اللازمة لتحليل البيانات؟

المهارة الأساسية لتحليل البيانات هو القدرة على فهم معنى تلك البيانات، وعليه يرى فريق التدقيق على أهداف التنمية المستدامة أنه من المفيد توظيف محلل للبيانات للعمل ضمن الفريق لتنفيذ عمليات التحليل وإنشاء التصورات. قد ترغب الأجهزة العليا للرقابة في الاستثمار في الكفاءات التالية للحصول على أساس قوي لتحليل البيانات.

- **الحدس في البيانات**: القدرة على فهم البيانات المنتظمة وغير المنتظمة بشكل حدسي.
- **جمع البيانات والمعالجة المسبقة**: القدرة على تصميم عمليات الجمع أو آليات التجميع والمعالجة المسبقة مثل التنقية والتجميع والتصفية (عند الضرورة).
- **التحليل الإحصائي وتفسير البيانات**: القدرة على إجراء عمليات التحليل (فردية أو متعددة المتغيرات) وتفسير نتائج التحليل للعثور على العلاقة الاعتمادية أو العلاقات (السبب - الأثر) أو التوجهات.

- **عرض البيانات (التقارير والتصور):** القدرة على اختيار الطريقة الصحيحة للإبلاغ عن المعلومات وإعداد التصورات.
- **معرفة الأدوات:** Excel, IDEA
- كما قد تشمل بعض الكفاءات المتقدمة على ما يلي:
- **الحصول على البيانات وحفظها:** القدرة على جمع قواعد البيانات واستعادتها محليًا وإدارة إمكانيات الوصول إلى البيانات.
- **الاستعلام:** تصميم استعلامات قاعدة البيانات لاستخراج البيانات من قواعد البيانات المنظمة.
- **البرمجة:** تطوير الخوارزميات لحل متطلبات تحليل البيانات.
- **المعرفة بالأدوات:** Tableau, R, Python, Postgresql
- بصرف النظر عن قائمة المهارات الأساسية، قد يرى الجهاز الأعلى للرقابة أنه من المفيد الاستثمار في التعلم الآلي ومهارات الذكاء الاصطناعي مع وضع استراتيجية طويلة المدى في الاعتبار.

محددات	أساسية	تفصيل البيانات توافر البيانات (مؤشر البيانات)	خصوصية وحماية البيانات الكفاءات المعنية بعمليات التحليل الأساسية	توحيد البيانات جمع البيانات
	جوانب متطورة	تكاملاً ودمج البيانات (البيانات المعقدة ذات الصلة بالعمليات الحكومية والتي يتم الحصول عليها من عدة مصادر)	الكفاءات المعنية بعمليات التدقيق على تكنولوجيا المعلومات سياسة أرشفة البيانات	أدوات نظم البيانات الجغرافية العرض الاستكشاف تحليل الارتباطات
جوانب عامة		تكاملاً ودمج البيانات إدارة البيانات	الكفاءات المهنية البنية التحتية الهياكل التنظيمية إمكانية الوصول للبيانات	التعلم الآلي تصور البيانات اختبار العينات تقييم المخاطر أدوات تحليل البيانات
		البيانات	المؤسسات (SAI)	الأدوات والتقنيات



[www.idi.no](http://www.idi.no)

